

١٢
مِافِهْرٌ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ

مَنْ

كِتَابُ سَيِّبُوِيَه

تَأَلِيفَ

الدُّكْتُورُ صَبْحِي عَبْدُ الْحَمِيدِ مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْكَرِيمِ

أستاذ اللغويات

بكلية اللغة العربية — جامعة الأزهر بالقاهرة

الطبعة الأولى

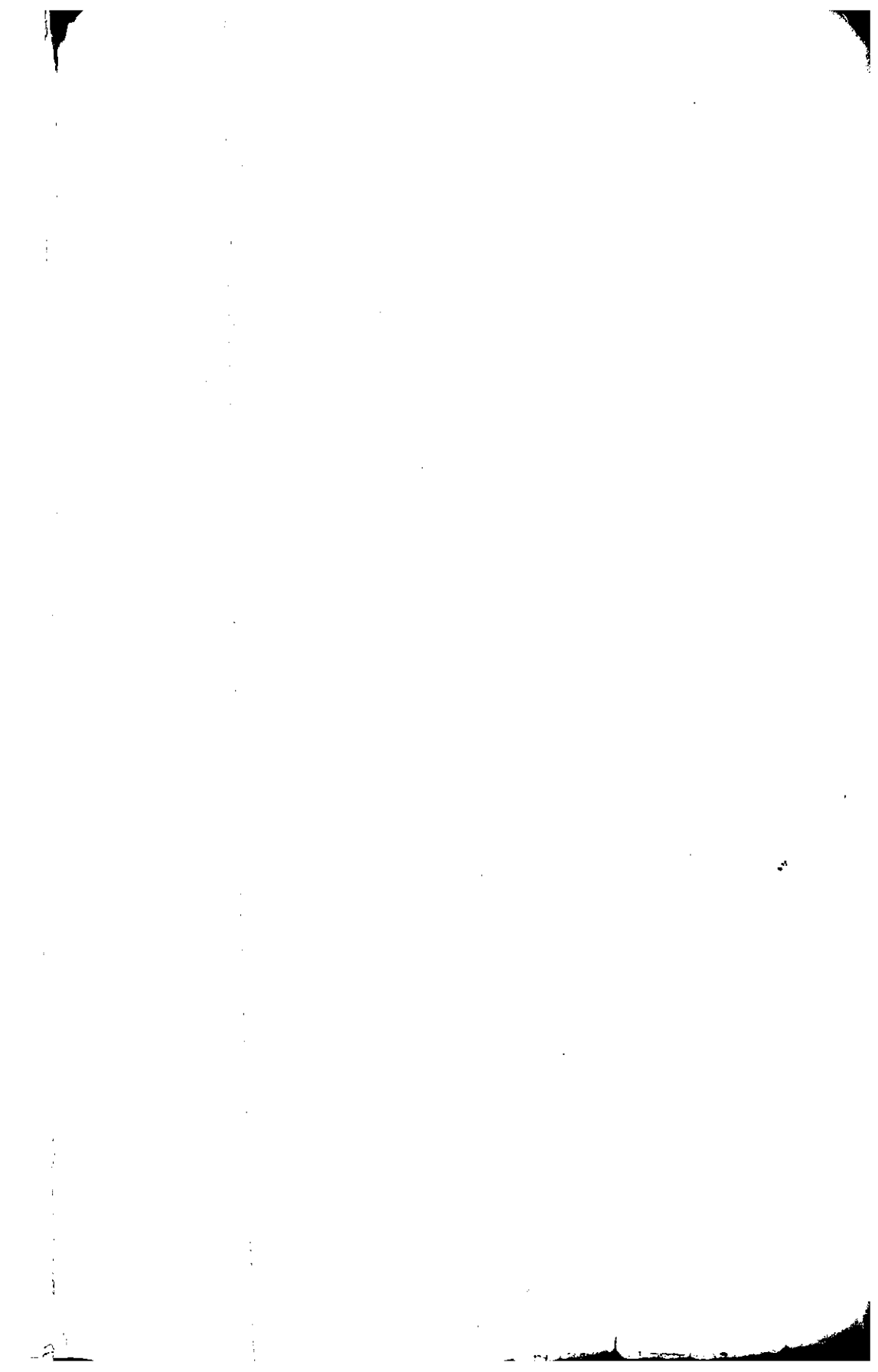
١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار الطباعة الحديثة

٣ درية الدراك بالأزهر

PJ
6103
.A3
1986



من
کتاب سیویہ

الدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم

بكلية اللغة العربية — جامعة الأزهر بالقاهرة

١٩٨٧ - ١٤٠٧ هـ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

٣٠ در بیدارک بالذکر / الفاه

5420A

10421

PJ

103

A3

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى أصحابه وسلم .

أما بعد ، فقد ظهر لي أثناء قراءتي في تراثنا النحوي والصرفي . أن هناك مسائل كثيرة في كتاب سيبويه لم تفهم على الوجه الذي أراده ، وربما كان ذلك راجعا إلى جزالة ألفاظه ودقة صياغته ، فكان كتابه كما وصفه ابن كيسان بقوله : نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضوع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذهبه (١) .

وادعى بعضهم أن سيبويه عمل كتابه على لغة العرب وبلاغتها فجعل فيه بيتا شروحا وبيتا مشتتها ليسكون لمن استنبط ونظر فضل .

ومهما يسكن من سبب لفهم بعض مسائل كتابه على غير وجهها ، فقد عقدت العزم على إبيان ما أراده سيبويه من عبارته في تلك المسائل وتجليته مذهبه إحقاقا للحق ولتكون بمثابة دافع قوى لكل باحث ألا يعتمد على الأوشاب ويترك البحر .

ولست أعنى ببحتى هذا المسائل التي تناولها المبرد في نقد كتاب سيديويه .
لأن معظم هذا النقد لم يكن بسبب فهم المسائل على غير الوجه الذي أراده
سيديويه ؛ وإنما كان بياناً لاختلاف في وجهة النظر وتقدير الأمر . كما أن
هناك سببين آخرين ، جعلاني لا أضيق هذا البحث تلك المسائل :

أولهما . أن أبا العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي ، ألف كتاباً
سماه الاختصار ورد فيه على المبرد مائة وثلاثين مسألة مما نقد فيه سيديويه ،
ووافقه في مسألتين .

ثانيهما : أن ابن جني ذكر في الخصائص أن من الشائع في الرجوع
عنه من المذاهب ما كان أبو العباس يتتبع به كلام سيديويه ، وسماه مسائل
الغلط .

ونقل أن أبا العباس المبرد كان يعتذر منه ، ويقول : « هذا شيء . كنا
رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا ، ومع هذه المقولة ، فإن المطلع على
كتابي المقتضب والسكامل يجد أن المبرد لا يزال يفقد سيديويه في أربع
وثلاثين مسألة في المقتضب ، وفي خمس مسائل في السكامل (١) » .

ولا يمكن بحال أن نحمل سيديويه تبعة فهم غيره لعباراته فهماً غير
صحيح ؛ وإنما قد ذكر في ذلك قول الشاعر (٢) :

وكم من عائب قولاً صحيحاً
وآفته من الفهم السقيم

وإذا كانت عباراته جزلة دقيقة فإن على قارئ كتابه أن يرتفع إلى

(١) انظر الخصائص ٢٠٦/١ ، ٢٨٧/٣

(٢) المتنبي ديوانه ٣٥٧

مستواء وقد بما قال أبو سعيد الضرير لأبي تمام : « لم لا تقول ما يفهم ؟ »
فقال له : « يا أبا سعيد ، ولم لا تفهم ما يقال (١) ؟ » .

ومن ينظر إلى المسائل التي تفاولتها بالنقد والتعليق ، فسيقول لكتاب
سيبويه إنك ستظل على كثرة ما ألف بعدك عظيم القدر ، لا تتغير
بهجتك ، ولا تخلق جدتك ، فأنت كالودحة الباسقة وغيرك أغصان لها
وفروع ، وكالنهر المتدفق ، يغذى فروعه وجداوله . ويقول لسيبويه
يا إمام النحاة :

أنت أهل لكل تقدير

فإن نحن أثبتنا عليك بصالح

فأنت كما نثني وفوق الذي نثني

هذا وقد اتبعت في تأليف هذه المسائل ما يلي :

أولا : قسمتها لثلاثة أقسام :

القسم الأول للبحث في المسائل النحوية .

والقسم الثاني للبحث في المسائل الصرفية .

والقسم الثالث لبيان موقفه الحقيقي من القراءات ، رتبها للمسائل في كل
قسم بطريقة تجعل بينها ترابطا إلى حد كبير .

ثانيا : قدمت كلام سيبويه في بعض المسائل ثم أتبعته ذلك ببيان
المقصود منها والإشارة إلى ما حدث من سوء فهم لمراد سيبويه . وتوجيه
ذلك بالرجوع إلى أمهات الكتب والاحتكام إلى الاستعمال العربي .

ثالثا : في بعض المسائل كنت ألخص موضوعها موثقا من كتب النحو

والصرف ثم أسوق كلام سيبويه وأبين ما حدث من فهمه على غير الوجه الصحيح مؤكداً ذلك بالبراهين القاطعة والحجج الواضحة .

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه وأن يجنبنا الزلل وأن يعلمنا ما لم نعلم ويرزقنا حسن العمل بما علمنا لأنه سميع مجيب .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أفتب

المؤلف

د / صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم

القسم الأول

المسائل النحوية التي فهمت على غير وجهها في كتاب سبويه ويشتمل هذا القسم على المباحث التالية :

الأول : معنى « رب » ،

الثاني . « من » الجارة إذا كفت بما .

الثالث : « قد » بمنزلة « ربما » في التكثير .

الرابع : « هل » بمعنى « قد » .

الخامس : حكم جر « الكاف » للضمير .

السادس : وقوع « كل » المضافة إلى نكرة مفعولا به .

السابع : « الخلف » و « التحت » ، و « الأمام » .

الثامن : ما شبه من الأماكن المختصة بالمسكان غير المختص .

التاسع : رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور .

العاشر : مسألة في « ما » العاملة عمل لبس .

الحادي عشر : مسألة في « ليت » ،

الثاني عشر : عطف الاسم المرفوع بعد إن واسمها قبل استكمال الخبر

الثالث عشر : إعمال « إن » عمل « ليس » ،

الرابع عشر : عمل « أن » ، الخففة .

الخامس عشر : مسألة في « عسى »

السادس عشر : أقانما وقد قعد الناس ونحوها

السابع عشر : مسألة في ناصب المستثنى بعد « إلا » والمفعول معه بعد

« واو » المعية .

الثامن عشر : نداء الوصف الذي على « فعال » في سب الأثنى .

- التاسع عشر : حكم المقترن بال بعد هذا ، و دأيها .
العشرون : تكرار الاسم عند الإضافة في النداء .
الحادي والعشرون : موضع أسماء الأفعال .
الثاني والعشرون : إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه .
الثالث والعشرون : حكم التعجب من « أفعل » .
الرابع والعشرون : نصب ما بعد اسم التفضيل المنفي والمجموع
الخامس والعشرون : موضع يعود فيه الضمير على متأخر لفظا ورتبة
السادس والعشرون : حذف المؤكد وبقاء التوكيد .
السابع والعشرون : مسألة في العطف على التوهم
الثامن والعشرون : جزم المضارع في جواب الطلب
التاسع والعشرون : الألف والواو والياء في التثنية والجمع .

« معنى رب »

يقول سيبويه : « اعلم أن لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين ، والموضع الآخر الخبر ومعناها معنى رب ، (١) .

ويقول : « واعلم أن كم الخبرية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين . ثم يقول : والمعنى معنى رب ، وذلك قولك كم غلام لك قد ذهب . »

ويقول : « واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة من . والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك تجعله خبركم أخبرناه يونس عن أبي عمرو » (٢) ويقول : « وذلك لأن رب للعدة بمنزلة كم ، (٣) .

ويقول : « وكأين معناها رب ، (٤) .

ويقول : « وذلك لأن رب إنما هي للعدد بمنزلة كم (٥) .

(١) السكتاب ط هارون ١٥٦/٢

(٢) السابق ١٦١/٢

(٣) السابق وانظر في معنى رب البحر ٢٧٨/٣ فهو يرى أن معناها التقابل أما فمعناها التكثير ويستدل بقول الراوى وكان رسول الله مما يحرك شفقتيه وبقول الشاعر :

وإنما لما فضرب السكاش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

(٤) السابق ٢٧٤/٢

(١) السابق ط هارون ١٧١/٢ (٦) السابق ط بولاق ٣٤٥/١

من كل ما ذكرنا من نصوص لسببويه يتضح لنا أن معنى رب عنده التكثير ؛ لأنه شبهها بكم في المعنى في أربعة مواضع ، وشبهها بكأين في موضع وكم وكأين تفيدان التكثير .

ومع هذا الوضوح التام ، فإننا نجد أن المرادى صاحب الجنى الدانى ينسب إلى سببويه أنه قال : إن رب تفيد التقليل وهذا فهم لعبارات سببويه السابقة على غير وجهها ، أو نقل غير صحيح ، وفي كلتا الحالتين يوجه النقد إلى صاحب الجنى الدانى .

والسببوى فى المجمع (١) يقول : د وفى معناها أقوال :

أحدهما : أنه للتقليل دائما ، وهو قول الأكثر قال فى البسيط : كالحليل وسببويه وعيسى بن عمر ، ويونس وأبى زيد ، وأبى عمرو بن العلاء وأبى الحسن الأخفش والمازنى وابن السراج والجرمى والمبرد والزجاج والزجاجى والفارمى وابن جنى والسيرافى والصيرى وجملة الكوفيين كالكسائى والفراء وابن سعدان وهشام ولا يخالف لهم إلا صاحب العين (٢) انتهى .

(١) المجمع ٢/٢٥٠ . واعلم أن رب لم ترد فى القرآن إلا فى آية ٢ من سورة الحجر « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفى النشر ٢/٣٠١ أنه قرأ المديان وعاصم بتخفيف الباء وقرأ الباقر بتشديد يدها

والرضى ممن يرون أنها للتقليل وانظر شرح السكاكية ٢/٣٠٩ وفى البحر ٥/٤٤٢-٤٤٥ والكبرى ٢/٣٨ أنها للتقليل والتكثير قد يستفاد من السياق وانظر المقتضب ٢/٤٨ ، ٥٥ وابن بعيش ٨/٢٩ والزخشى جوز أن تكون رب مضمرة فى قوله تعالى « وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها » وانظر البحر ٨/٩٧

(٢) نسب صاحب الجنى الدانى لسببويه أيضا أن رب للتقليل وسرى فى الأصل أن هذه النسبة غير صحيحة ،

ثانيها : للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة عن الخليل .

ثالثها : وهو المختار عندي ، وفاقا للقارابي أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالبا وللتكثير نادرا .

رابعها : عكسه أى للتقاييل قليلا وللتكثير كثيرا وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المغنى .

وخامسها : موضوعه لهما من غير غلبة في أحدهما نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين .

وسادسها : لم توضع لواحد منهما بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من خارج ، واختاره أبو حيان .

وسابعها : أنها للتكثير في موضع المياهاة والافتخار والتعليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعمى وابن السكيت . وقيل هي لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن طاهر .

وبعد فقد نسب السيوطى إلى سيبويه نقلا عن صاحب البسيط أن رب للتقليل دائما ، والحق أن هذا أمر يثير الدهشة ؛ فهذا كتاب سيبويه أماننا وأمامهم ، وليس فيه نص واحد يشير إلى ما قالوا .

ولهذا نقول إنه من المسائل التى فهمت على غير وجهها فسبويه في نصوصه يشير إلى التكثير ، وبعض النحاة ينسب إليه أنها للتقليل دائما .

وأعلم أن علاء الدين الإربلى (١) يذكر أن الحريري يذكر أن بعضهم على أنها للتكثير وأشد :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات (٢)

(١) جواهر الأدب ١٥٣

(٢) انظر اللسان شمل ، والمقتضب ١٥/٢ والدرر ٤١/٢ وابن بعيش ٤٠/٩

ويذكر أن ابن مالك يرى أنها للتكثير وأن التقليل بها فادر .

ويضيف إلى ما سبق أن الرضى (١) يرى أن معناها الأصلي التقليل ثم استعملت في التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة . وفي التقليل كالجواز المحتاج إلى قرينة ، واستشهد بقوله (٢) .

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفود

ويقرر الإربلي أن الجمهور على أنها للتقليل ويرجح ذلك قائلا : وهو الصحيح ، إذ لم تفد التكثير إلا وهي مقرونة بما وحينئذ لا نزاع لما سيأتى أن رب مع ما قد تفيد تكثير النسبة وتحقيقها (٣) .

(١) شرح الكافية ٣٢٩/٢

(٢) البيت من الطويل لأبي عطاء السندي انظر الخزانة ٥٣٩/٩

(٣) جواهر الأدب ١٥٤

من الجارة إذا كفت بما

يقول سيبويه : (١) « وتقول إني مما أن أفعل ذاك ، كأنه قال :

إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك ، فوقعت ما هذا الموضع ،
كما تقول العرب : بدسما ، يريدون بدس الشيء ، إلى أن قال : وإن شئت
قلت إني مما أفعل ، فتسكون ما مع من بمنزلة كلبه واحدة نحو ربما ، قال
الشاعر (أبو حية النخيري) :

ولما لما نضرب السكبش ضربة
على رأسه تلقى اللسان من الفم

وقال الأعلم : الشاهد في قوله لما ومعناه لربما ، وهي من زيدت
لها ما ، وجعلت معها على معنى ربما ، كما ركبت تركيبتها .

والواضح من كلام سيبويه والأعلم أن ما السكافة إذا دخلت على من ،
صارت بمعنى ربما ، مفيدة للتكثير ، وقد استعمل سيبويه هذه السكبة كثيرا
في كتابه يقول : « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام
غير ذلك » ،

وعلى السيرافى على ذلك قائلا : « أراد ربما يحذفون ، وهو يستعمل
هذه السكبة كثيرا في كتابه ، والعرب تقول :

أنت مما تفعل كذا أى ربما تفعل ، ويقول العرب أيضاً أنت مما أن

(١) الكتاب ط بولاق ١ / ٤٧٦ ، ٤٧٧ وانظر في هذه المسألة الكتاب
ط هارون ٢ / ٢٤ ، وانظر المقتضب ٤ / ٤٨٥ ، وانظر المنصف ١ / ٢٧٨ .

تفعل ، أى من الأمر أن تفعل فيكون ما بمنزلة الأمر وأن تفعل بمـنـزلة الفعل (١) .

وهذا هو نص سيبويه وتعليق بعض النحاة عليه وهو يشير إلى الهدف وهو أن من إذا دخلت عليها ، ما الكافة صارت بمعنى رب .

ومع أن سيبويه صاحب فكرة هذه المسألة فإننا نجد بعض النحاة يكاد يشك في نسبتها إليه وكأنه لم يقرأ كتاب سيبويه ولم يقف على ما ذكر في المسألة ومن هؤلاء أبو حيان ، فقد قال في الارتشاف : وزعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أن من إذا كان بعدها ما كانت بمعنى ربما ، وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه .

وأنكر الأستاذ أبو على وأصحابه ذلك ، وردوه وتأولوا ما زعموه من ذلك .

ويظهر أن ابن هشام تأثر بشيخه أبي حيان ؛ لأنه ذكر في موضعين من المغنى ما يشبه تقرير شيخه فقال وهو يتحدث عن معانى (من) (٢) :

« العاشر مرادفة ربما وذلك إذا اتصلت بما كقولها :

وإنالهما نضرب الكبش ضرية على رأسه تلقى اللسان من الفم

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، وخرجوا عليه قول سيبويه : «واعلم أنهم مما يحذفون كذا» . والظاهر أن من فيهما ابتدائية وما مصدرية وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف ، مثل «خلق

(١) الكتاب ١/ ٨ ط بولاق

(٢) مغنى اللبيب ١/ ٣٢١، ٣٢٢

الإنسان من عجل، (١) اه وقال وهو يتحدث عن ما الكافة أنها تتصل بأحرف فتكفها عن عملها الجرم ثم قال : « الرابع كقول أبي حية (٢) .

ولما نضرب السكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم
نقله ابن الشجرى والظاهر أن ما مصدرية وأن المعنى مثله في « خالق
الإنسان من عجل (٣) اه

ومنا قشتنا لابن هشام من جهتين :

الأولى أنه ينسب إلى من ذكر من النحاة أنهم هم الذين قالوا : إن من
إذا دخلت على « ما » أفادت معنى رب ، وأنهم خرجوا عليه قول سيديويه :
واعلم أنهم مما يحذفون . . ولم يقرر أن سيديويه الذي قال بذلك أولا وأنهم
نقلوا عنه دون الإشارة وكان عليه أن ينسب الأمر إلى سيديويه ؛ لأنه إذا كان
قد قرأ سيديويه فلا شك أنه قد فهم ، وإذا لم يكن قد قرأه في هذه المسألة
فلا ينبغي أن يذكر متأثرا برأى غيره والكتاب بين يديه لأنه ذكر نفسه
نقولا كثيرة في كتابه المغنى .

الثانية : أنه لجأ إلى تخريج فاسد وذلك أن فعل الصلة في العبارتين
(ولما نضرب ، واعلم أنهم مما يحذفون) مسند إلى ضمير المحدث عنه ،
فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير فيؤول الأمر إلى جعلهم
كأنهم خلقوا من ضربهم ، ومن حذفهم ، وذلك غير متصور .

(١) الآية ٣٧ من سورة الأنبياء .

(٢) انظر الخزانة ١٠/٢١٤ ، والمقتضب ٤/١٧٤ ، وابن الشجرى ٢/٢٤٤
والتصريح ٢/١٠ ، والجمع ٢ : ٣٨ ، ٣٥ ، وأبو حية لم يبيت الفرزدق الذي
يقول :

ولما نضرب السكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

وانظر ديوان الفرزدق ٤٣٦

(٣) مغنى اللبيب ١/٣١١

قد بمنزلة ربما في التكشير

يقول سيبويه : وتكون قد بمنزلة ربما قال الهذلي :

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد
كأنه قال ربما (١) .

وقال الأعمى في التعليق على البيت السابق : «أراد أن قد هنا بمعنى
ربما وأصلها توقع ما مضى فذهلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما لأن فيها
توقعا» (٢) .

ولقد تأثر المبرد في مقتضبه بسيبويه كعادته فقال : «وتكون في موضع
ربما كقوله : قد أترك القرن (٣) ، وذكر هذا البيت ويبتأ آخر لعلامة
وهو قوله :

وقد أقود أمام الخيل سلمية
يهدي لها نسب في الحى معلوم (٤)

والواضح من كلام سيبويه أن قد تكون بمنزلة ربما في التكشير ؛

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ ط بولاق .

(٢) السابق .

(٣) نسبه الأعمى لشمس الهذلي وهو في ديوان عبيد بن الأبرص ٧١
وليس في شعر الهذليين .

(٤) المقتضب ٤٣/١ وانظر أمالي الشجري ٢١٢/١ والهمع ٧٣/٢

وابن يعيش ١٤٧/٨

لأننا ذكرنا في هذه المسائل مسألة عن رب أثبتنا فيها أن رب التكثير عند سيديويه (١) وذكرنا من كتابه شواهد لما قلنا .

وهذا ما فهمه جمهور النحاة ، ومنهم الزمخشري في كشفه (٢) ، حيث يقول عند تفسير قوله تعالى : (قد نرى تقلب وجهك في السماء) أي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بعبد بن الأبرص .

قد أترك القرن مصفرا أنامله

وكذلك ابن هشام في المغنى يذكر أن من معاني قد التكثير ، كما ذكر سيديويه ، ثم يندد البيت السابق ومع فهم جمهرة النحاة لمقصد سيديويه نجد ابن مالك بفهم العبارة على غير وجهها ، فيقرر أن إطلاق سيديويه القول بأنها بمنزلة ربما ، موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي ،

وهذا فهم لعبارة سيديويه على غير وجهها : لأن سيديويه لم يبين الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما .

ومن عجب أن يجعل ابن مالك قول سيديويه د بمنزلة ربما ، موجبا للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي ، فإذا كانت ربما عند ابن مالك هكذا ، فلم يست عند سيديويه كما هي عنده ، ومن يرجع إلى مسألة رب في هذا البحث ير صدق ما نقول (٣) .

(١) ويقول صاحب البرهان في علوم القرآن ٣٠٨/٤ وأما التكثير فهو معنى غريب وله من التوجيه نصيب وقد ذكره جماعة من المتأخرين وجعل منه الزمخشري قد نرى تقلب وجهك في السماء (البقرة ١٤٤) وكان ينبغي عليه أن ينسب القول بالتكثير إلى سيديويه كما أوضحنا .

(٢) ٣١٩/١

(٣) انظر كلام ابن مالك في الحاشية الهندية ، عند ذكر معاني قد يتحقق الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن (تحفة الغريب للداميني) =

(م - ٢)

ثم إن إنشاد سبويه للبيت ، يحدد مراده وهو أنها بمنزلتها في
التكثير ، لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة .

وأعلم أن أبان حيان يعترض على الزمخشري والتبريزي ، اللذين قالوا
إن قد بمعنى ربما التي تجيء لزيادة الفعل بقوله : « وما ذكرناه من أن قد
تأتى للتكثير في الفعل والزيادة قول غير مشهور للنحاة وإن كان قد قال
به بعضهم مستدلاً بقول الشاعر :

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

وبقوله :

أخى ثقة لا يتلف الخرماله ولكنه قد يملك المال فأناله

ثم يعلق أبو حيان على ذلك بأن التكثير قد ابتعد من السياق ، (١) .

= وفي الحاشية الهندية (تحفة الغريب) ذكر اعتراض أبي حيان على ابن
مالك وانتصار جماعة لأبي حيان وجماعة لابن مالك والمسألة لا تحتاج إلى
كل هذا الجدل فهم يتنازعون في كلام صاحب الكتاب (سبويه)
ومراده من عبارته في غاية الوضوح بدليل البيت المستشهد به وحديثه عن
رب في كتابه وانظر خزائن الأدب ٢٥٤/١١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،

(١) البحر ٤/٤١٠

هل بمعنى قد

يقول سيبويه (١) « وهل وهى للاستفهام » .

ولم يذكر سيبويه فى ذلك الموضوع سوى هذه العبارة ولكنه يقول فى موضع آخر :

« هذا باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف تقول : أم من تقول ، أم هل تقول ولا تقول أم أتقول ، وذلك لأن أم بمنزلة الألف ، وليست أى ومن وما ومتى بمنزلة الألف ، إنما هى أسماء بمنزلة هذا وذاك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هنا ، إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا فى المسألة ، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف ، وكذلك هل بمنزلة قد (٢) ولكنه تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا فى الاستفهام (٣) قلت : فما بال أم تدخل عليهن وهى بمنزلة الألف قال : إن أم تجيء ههنا بمنزلة لا بل للتحويل من الشيء إلى الشيء والألف لا تجيء أبداً إلا مستقبلة فهم قد استغنوا فى الاستقبال

(١) ٣٠٥/٢ ط بولاق .

(٢) ٤٩١/١ ، ٤٩٢

(٣) يقول الزركشى فى البرهان ٤/٣٣٣ وقد أتى بمعنى قد كقوله تعالى :

(وهل أتاك حديث موسى) (هل أتاك حديث العاشية) (هل أتى على الإنسان) والآية الأولى رقم ٩ من سورة طه والثانية رقم ١ من سورة الإنسان والثالثة رقم ٢٧ من سورة البقرة .

ويقول الشيخ عزيمة والآيات التى قيل فيها إن هل بمعنى قد محتملة لذلك وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٣/٤٨٨ وانظر معانى الحروف ١٠٢

عنها ، واحتاجوا إلى أم إذ كانت لترك شيء إلى شيء ، لأنهم لو تركوها فلم
يتركوها لم يتبين المعنى .

هذا هو نص سيبويه (١) وقد جاء في الموضوع الثاني مقيدا للإطلاق في
الموضع الأول ، وما يمكن أن يفهم منهما مما أن أصل هل أن تكون
بمعنى قد ، والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام ، كما كان كذلك في من
وما ومتى الأصل أمن وأما وأمتي فلما كثر استعمالها في الاستفهام حذف
الألف للعلم بمكانها .

ومع هذا الوضوح فإننا نجد ابن هشام (٢) يقول : « والعاشر أنها تأتي
بمعنى قد وذلك مع الفعل ثم يقول : « وبالغ الزخشرى فزعم أنها أبدا
بمعنى قد ، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ، ونقله في
المفصل (٣) عن سيبويه فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم
تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في
قوله :

سائل فوارس يربوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم اهـ

(١) في المقتضب ٤٣/١ - ٤٤ وتكون بمنزلة قد في قوله عز وجل :
« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لأنها تخرج عن حد الاستفهام
وتدخل عليها حروف الاستفهام وفيه في ٢٨٩/٣ وهل تخرج عن المسألة
فتصير بمنزلة قد .

(٢) وقد سار السيوطي على نهج ابن هشام لأنه نقل ذلك عنه دون
الرجوع إلى كتاب سيبويه وانظر المجموع ٧٨/٢
(٣) انظر شرح المفصل ١٥٢/٨

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيديويه رحمه الله ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه السكلم ما نصه دوهل وهى للاستفهام، (١).

ثم يقول: وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أن هل (٢) لا تأتي بمعنى قد أصلا، وهذا هو الصواب عندي إذ لا متعسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور .

أحدها تفسير ابن عباس — رضى الله عنهما — ثم يقول ابن هشام : « والدليل الثانى قول سيديويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيديويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها فى البيت، (٣).

وتعليقنا على نص ابن هشام أنه ذكر قولاً عن سيديويه، ثم ادعى أنه لم يقله فقد قال بعد أن نقل كلام الزمخشري فى المفضل : « وثبت فى كتاب سيديويه رحمه الله ما نقله عنه ذكره فى باب أم المتصلة، قال والدليل الثانى قول سيديويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيديويه لم يقل ذلك ، .

(١) مغنى اللبيب ٢/٣٥١، ٣٥٢

(٢) يرى ابن مالك أنه يتعين أن تكون هل بمعنى قد إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وانظر الهمع ٢/٧٨ وقد رد عليه أبو حيان بقوله بأن دخول همزة الاستفهام لا يوجب كونها بمعنى قد لأن ذلك لم يكثُر كثرة توجب القياس ثم قرر أن ما جاء من القليل يحتمل أن يكون مما دخلت فيه أداة استفهام على مثلها على سبيل التأكيد

(٣) مغنى اللبيب ٢/٣٥٢، ٣٥٣

عجيب أمر ابن هشام يقول : وثبت في كتاب سيديويه ثم يقول وقد مضى .
أن سيديويه لم يقل ذلك .

وربما يسكون ابن هشام قد بنى فقيه على بعض ما ورد كتاب سيديويه
عن هل في النص الذي ذكرناه سابقا حين قال « وهل وهي للاستفهام » (١) .

وهذا فهم الأمر على غير وجهه ، فهذا تبين لوظيفةها ، وما ذكره سيديويه
في الموضوع الثاني في كتابه بيان لأصلها ، وهو أنها تستعمل بمعنى قد .

ومثل ابن هشام لا يخفى عليه ما فهمناه ولكن تتبعه للزخشرى قد
يكون سببا فيما نص عليه ، من تفسير لا يريده سيديويه .

والدليل على تحامله على الزخشرى ، أنه ادعى أنه زعم أن هل بمعنى
قد أبدا (٢) .

(١) انظر البحر ١/٦ عند قوله تعالى هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه .
الآية ٨٩ من سورة يوسف فقد قال أبو حيان « وقيل هل بمعنى قد لأنهم
كانوا عالمين وانظر القرطبي ٥ / ٦٢١٤ عند قوله تعالى « هل أتاك حديث
ضعيف إبراهيم الكرمين فقد قال : وقيل هل بمعنى قد وانظر البيان ٢ / ٤٨٠ .
عنه قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا .
فقد ذكر أنه يحتمل أن تكون بمعنى قد وفي القرطبي ٨ / ٦٩٠٩ قاله الكسائي .
والفراء وأبو عبيدة .

(٢) في إعراب ثلاثين سورة ص ٦٤ كل ما جاء من هل أنك فهل فيه
بمعنى قد وذكر القرطبي في ٨ / ٧١١٥ أن قطرب بمن قالوا إن هل تأتي
بمعنى قد

وانظر العكبري ٢ / ١٤٦ والكشاف ٤ / ١٦٦

ثم نقل حديث الزمخشري في المفصل ونصه «وعند سيديويه أن هل
بمعنى قد» .

فنص الزمخشري ينسب الأمر إلى سيديويه ، فإذا كان هذا كل ما قاله
الزمخشري في المسألة ، فليس فيه ما يفيد ما ذكره عنه ابن هشام ، وإذا كان
ابن هشام قد فهم رأى الزمخشري من نصوص أخرى غير ما ذكر فكان
ينبغي أن يذكر ما يفيد النص فيما ادعاه عليه ولا يذكر نصا لا يفيد الجزم
بما قرره .

حكم جر الكاف للضمير

يقول سيديويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر: وذلك الكاف التي في أنت كزيد وحتى ومنذ ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهى ، فأستقطوه ، واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم رأيتهم حتى ذاك وبقولهم دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم دعه حتى ذاك ، وبالإضمار في إلى ، إذا قال (١) دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلي وبمثله عن كي وكه ، واستغنوا عن الإضمار في منذ بقولهم منذ ذاك ؛ لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرف ما يعنى . إلا أن الشعراء إذا اضطروا وأضمروا في الكاف . فيجرونها على القياس ، قال الشاعر (العجاج) :

وأم أو عال كها أو أقربا (٢)

وقال العجاج :

فلا ترى بعلا ولا حلا لا ك ولا كهن إلا حاظلا

شبهوه بقوله : له ولهن ، ولو اضطّر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كي وكى خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة (٣) ١٥ .

(١) في الخزانة كتب البغدادى مكان إذا قال « بقولهم » ١٠/١٩٥

(٢) للعجاج في ملحقات ديوانه ٧٤ وانظر الأشموني ٢/٢٠٨ والتصريح

٣/٢ ، وابن يعيش ١٦/٨ وشرح شواهد الشافعية ٣٤٥ وحزانة الأدب ١٠/٢٠٢

(٣) الحاظلي هو المانع من التزويج يقول هارون في الكتاب في

الحاشية ٢/٣٨٤ الحق أنه لرقبة في ديوانه ١٢٨ من أرجوزة طويلة ٢٦٧ =

هذا نص سيبيويه ، وهو يشير بوضوح كامل إلى أن جر الكاف للضمير المتصل خاص بالضرورة لأنه يقول : (إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضَمُّوا في الكاف) (١) .

ومع هذا فإننا نجد أبا حيان ينسب إلى سيبيويه الجواز مطلقاً يقول صاحب الخزانة :

ومن نسب إليه الجواز مطلقاً أبو حيان قال في الارتشاف : وفي الواضح أجاز سيبيويه وأصحابه أنت كي وأنا كك وضعفه الكسائي والفراء وهشام .

وقال في تذكرته أيضاً واختلفوا في دخول الكاف على الباء والكاف فأجاز سيبيويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعف هذا الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب .

وقال الفراء أنشدني بعض أصحابنا :

« وإذا الحرب شمرت لم تمكن كي » .. البيت (٢) .

قال الفراء : وما سمعت أما هذا البيت من العرب .

= سطرًا ، وانظر الأشموني ٢/٢٠٨، ٢٠٩ والتصريح ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ والجمع ٢/٣٠ والخزانة ١٠/١٩٥ وابن يعيش ٨/١٦ والدرر ٢/٢٧

(١) الكتاب ١/٣٩٢

(٢) تمة البيت : حين تدعو السكاة فيها نزال وانظر الخزانة ١٠/١٩٧ ،

١٩٨ والعينى ٣/٢٦٥

وانظر في إدخال الكاف على المضمر المتصل سيبيويه والضرورة

الشعرية ٣١٩

وقال هشام : ما قالت العرب أنا كك ، وأنت كي والببيت الذي في كي
مؤلف من قول بشار لا يلتفت إليه . وقال الفراء : لم تقل العرب أنت كي
وآثروا أنت كأنا . ولم يقولوا : أنا كك ، وآثروا أنا كك أنت (١) .

وبعد فقد كان أبو حيان مجافيا للصواب في نسبته إلى سيديويه ما لم يقله ،
وليس لذلك إلا أحد أمرين : إما أنه لم يطلع على كتاب سيديويه في هذه
المسألة وسمع من غيره من العلماء وهذا لا يرفع عنه التبعة لأنه إمام له باعه
في هذا المضمار .

ولما أنه فهم كلام سيديويه على غير وجهه ، وهذا لا يليق بمكانه ولا
مكانته والله أعلم .

واعلم أن جمهور النحاة قد فهموا كلام سيديويه على وجهه (٢) .
فقد ذكر صاحب الخزانة أن النحاس ذكر أن دخول الكاف على
الضمير المتصل فيصح عند سيديويه .

وكذلك ابن عصفور في الضرائر يقول : ومنه أن يستعمل الحرف
للضرورة استعمالا لا يجوز مثله في الكلام ، نحو قول العجاج :
وأم أو عال كما أو أقربا
ثم يقول : ومن ذلك قوله :

ولإذا الحرب شمرت لم تسكن كي حين تدعو الكماة فيها نزال
أنشده الفراء ، وقال : أنشد فيه بعض أصحابنا ولم أسمع أنه من العرب ،
قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري أنا كك وأنت كي ، واستعمال

(١) الخزانة ١٠/١٩٧ ، ١٩٨

(٢) انظر في هذه المسألة التصريح ٢ : ٤ ، والجمع ٢/٣٠ والأشواق

٢/٢٠٩ ، والأصول لابن السراج ٢/١٢٧ وضرائر ابن عصفور ٣٠٨

هذا في حال السعة شفوذا يلتفت إليه (١) اهـ .

ويذكر صاحب الخزائن ان من دخول الكاف على الضمير المتصل .
قول ابى محمد اليزيدى اللغوى النحوى :

شكو ثم إلينا مجانينكم ونشكو إليكم مجانيننا
فلولا المعافاة كناكم ولولا البلاء لكانوا كنا

وقال آخر :

لا تلى فإني كك فيها إنا في السلام مشترك

وكتب بعض الفضلاء إلى ابن المقفع كتابا يباريه في الوجازة :
« بسم الله الرحمن الرحيم ، نحن صالحون فكيف أتم ؟ فكتب إليه ابن
المقفع نحن كك والسلام ، (٢) » .

(١) الضرائر ٣٠٨

(٢) الخزائن ١ ص ١٩٧

وقوع كل المضافة إلى نكرة مفعولا به

يقول سيويو : دوزعم الخليل — رحمه الله — أنه يستضعف أن يكون كلهم مبنيا على اسم ، أو على غير اسم ، ولكنه يكون مبتدأ ، أو يكون كلهم صفة ، فقلت : ولم استضعفت أن يكون مبنيا ؟ فقال : لأن موضعه في الكلام أن يعم به غيره من الأسماء ، بعد ما يذكروا فيكون كلهم صفة ، أو مبتدأ ، فالمبتدأ قولك : إن قومك كلهم ذاهب ، أو ذكر قوم . فقلت : كلهم ذاهب فالمبتدأ بمنزلة الوصف لأنك إنما ابتدأت بعد ما ذكرت ولم تلبه على شيء فعممت به .

وقال : دأكلت شاة كل شاة حسن ، وأكلت كل شاة ضعيف ؛ لأنهم لا يعملون هكذا ، فيما زعم الخليل — رحمه الله — وذلك أن كلهم إذا وقع موقعا بمكون الاسم فيه مبنيا على غيره شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه ، فالحق بهذه الحروف ؛ لأنها إنما توصف بها الأسماء ، ولا تبنى على شيء ، وذلك أن موضعها من الكلام أن يعم ببعضها ، ويؤكد ببعضها مما يذكروا الاسم إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها وإن كان فيه بعض بعض الضعف ؛ لأنه قد يبتدأ به فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها ، اهـ (١) .

هذا فص سيويو وبأدنى تأمل يتضح لنا أن الخليل رحمه الله يرى أن موضع كل في الكلام أن يعم به غيره من الأسماء بعد ما يذكروا فيكون صفة أو مبتدأ .

والذي يفهم من خلال نصه أن هذا هو الكثير الشائع في استعمال العرب ولذلك لو قيل أكلت شاة كل شاة ، فهذا يجري على أكثر ما استعملت

العرب ، وإن قلت : : أكلت كل شاة فهذا ضعيف ؛ أى قليل في الاستعمال .
عن وقوع كل تو كيدا ، أو مبتدأ ، والقرينة توضح أن الضعف مراد
به عدم الشيوع بالنسبة إلى غيره أى أن الاستعمال الثانى فى درجة أقل
فى الشيوع من الاستعمال الأول وقد علل لذلك بقوله : د وذلك أن كلهم
إذا وقع موقعا يسكون الأسم فيه مبنيا على غيره شبه بأجمعين وأنفسهم
فألحق بهذه الحروف ؛ لأنهما إنما توصف بها الأسماء ولا تبني على
شئ . . .

ثم يعود ليقرر ما فهمناه ، فيقول : د إلا أن كلهم قد يجوز أن تبني
على ما قبلها ، وإن كان فيه بعض الضعف ؛ لأنه قد يبتدأ به فهو يشبه
الأسماء التى تبني على غيرها . .

فعنى هذا أنه يجوز أن تقع كل المضافة إلى نكرة مفعولا به ولكن
فى ذلك بعض الضعف أى عدم الشيوع بالنسبة لوقوعها مبتدأ أو تو كيدا .

ومع وضوح مذهب الخليل وسيبويه نجد أستاذنا الشيخ عزيمة يقول :
« فى كتاب سيبويه نص يمتنع وقوع كل لمضافة إلى النكرة مفعولا
به قال فى ١ : ٢٧٢ أكلت شاة كل شاة حسن وأكلت كل شاة ضعيف ؛ لأنهم
لا يعملون هكذا فيما زعم الخليل » .

رجعت إلى شرح السيرا فى لكتاب سيبويه ٢ : ٢١٥ - ٢١٦ فوجدته
لم يعلق شيئا على كلام سيبويه وهذا الذى منعه سيبويه قد جاء كثيرا فى القرآن .
جاءت كل المضافة إلى نكرة مفعولا به فى ٣٦ موضعا . فى سورة الأنعام
وحدها ، هذه المواضع :

١ - وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها (الأنعام ٢٥) .

دوسع ربى كل شئ علما . . الأنعام ٨٠

دوحشرنا عليهم كل شئ قبلا ، الأنعام ١١١

« وخلق كل شيء .. الأنعام ١٠١ »

« وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ، الأنعام ١٤٦ »

وجاءت كل المضافة إلى نكرة فاعلا ونائب فاعل واسما لكان وخبرا
لأن ومفعولا مطلقا وظرفا ومضافا إليه وغير ذلك (١) .

وبعد فقد قرر شيخنا أن سيبويه منع وقوع كل المضافة إلى نكرة
مفعولا به والواضح مما ذكرنا سابقا أنه لم يقل بذلك بل قال وأكلت كل
شاة ضعيف لأنهم لا يعملون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله .

وقد فسرنا مراد سيبويه من قوله : ضعيف ثم لأنه عاد بعد ذلك وقال
« فيه بعض الضعف » وبين سر ذلك .

وكان على شيخنا رحمه الله أن يأتي بالنصر كاملا حتى يتبين مراد

سيبويه .

الخلف والتحت والأمام

يقول أستاذنا الشيخ عزيمة تحت عنوان في كتاب سيدي به مسائل
استشككتها وتعذر على فهمها والتوفيق بين فصوصها ودفع ما بينها من
تعارض :

د قال عن الخلف والتحت والأمام في ٢٠٤/١ فأما الخلف والأمام
والتحت فهن أقول استعمالا في الكلام أن تجعل أسماء ، وقد جاءت على
ذلك في الكلام والأشعار .

وقال عنها في ١ : ٢٠٨ وأما الخلف والأمام والتحت والدون ، فتكون
أسماء و كينونة تلك أسماء أكثر وأجري في كلامهم .

ولقد رجعت إلى كتاب سيدي به فوجدت أن شيخنا قد نقل
النص الأول بدقة باللغة أما النص الثاني ، فإليك ما قاله سيدي به (١) والـ
أن هذه الحروف بعضها أشد تمكنا في أن يسكون اسما من بعض
كالقصد والنحو والنقبل والناحية وأما الخلف والأمام والتحت والدون
فتكون أسماء و كينونه تلك أسماء أكثر وأجري في كلامهم ، (٢)

وبعرض النص الثاني كاملا كما نرى يتضح لك أنه لا تعارض إذن
سيدي به يعرض فيه بعض الظروف التي تستعمل أسماء ويقول إن

(١) فهارس سيدي به ص ١٨

(٢) انظر الكتاب ١ ص ٤١١ في النص الأول و ٤١٦ في النص

الثاني ط هارون .

بعضها أشد تمسكنا من بعض ثم يذكر ما هو أشد تمسكنا أولا وهو القصد
والقبل والناحية وبعد ذلك يذكر ما هو أقل تمسكنا وهو الخلف والامام
والتحت والدون .

ولقد كان سيبويه واضحا في نصه غاية الوضوح لأنه قال معقبا
« وكنوننة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم ، فامم الإشارة تلك
للبعيد والبعيد في هذا النص هو القصد والنحو والقبل والناحية .

ولا أدوى كيف يستشكل مثل هذا على إمام في علم الشيخ عزيمة
هذا ما فهمته والله أعلم .

ما شبهه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص

يقول سيديويه في الكتاب (١) وهذا باب ما شبهه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص ، شبهت به ، إذ كانت تقع على الأماكن ، وذلك قول العرب — سمعناه منهم — هو منى منزلة الشغاف ، وهو منى منزلة الولد ، وبذلك على أنه ظرف قولهم هو منى بمنزلة الولد ، وإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع ، فصار كقولك منزلى مكان كذا وكذا ، وهو منى مزجر الكلب وأنت منى مقعد القابلة ، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك قال الشاعر وهو أبو ذؤيب (٢) :

فوردن والعيوق مقعد رابع الـ
ضرباه خلف النجم لا يتنازع
وهو منك مناط الثريا ..

وقال الأحوص (٣) :

ولم ينى حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلمت نجومها
وقال هو منى مقعد الإزار ، فأجرى هذا مجرى قولك هو منى مكان

(١) ١/ ٤١٢ ط هارون

(٢) انظر ديوان الهذليين ٦/ ١ وابن يعيش ١/ ٤١ والشاهد فيه نصب مقعد على الظرفية مع اختصاصه تشبيهها له بالمكان غير المختص والعيوق يحجم بطلع بحيال الثريا

(٣) في أمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٥٤ أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت . والشاهد فيه نصب مناط الثريا على الظرفية مع اختصاصه تشبيهها له بالمكان غير المختص

السارية، وذلك لأنها أما كن ومعناها هو منى فى المكان الذى يقعد فيه الضرباء،
وفى المكان الذى يبط به الثريا ثم يقول فإنما أراد هذا المعنى ولكنه
حذف الكلام .

ثم يقول : وليس يجوز هذا فى كل شيء ، لو قلت هو منى مجلسك أو
متكأ زيد أو مربوط الفرس لم يجوز فاستعمل من هذا استعملت العرب وأجز
منه ما أجازوا .

هذا نص سيديويه فى هذه المسألة والواضح منه أنه يقصر المسألة على
الساع فلا ينصب من الأماكن المختصة المشبهة بغير المختصة إلا ما سمع عن
العرب وإن كان قد ذكر لذلك كثيرا من الأمثلة .

والمبرد فى المقتضب متأثر بسيديويه فى كل ما قاله فى هذه المسألة إذ
يقول (١) .

فأما قولهم هو منى مقعد القابلة ، ومنزلة الولد ، فإنما أراد أن يقرب
ما بينهما ، وإذا قال هو منى مناط الثريا ، فإنما معنى هذا أبعد البعد قال
الشاعر (٢) :

وإن بنى حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد فعلت نجومها

أما الرضى فيقول : وبكثر حذف فى وإن كان شاذاً من كل اسم يدل
على معنى القرب أو البعد ، حتى يسكاد يلحق بالقياس ، نحو هو منى مزجر
الكب ومناط الثريا ، ومقعد الخائن ، ومنزلة الشغاف والعجب فى كلامه
أنه يقرر شذوذ حذف فى ثم بعد ذلك يذكر أن ذلك يسكاد يلحق بالقياس .

وابن هشام في أوضح المسالك^(١) يذكر أن قولهم هو منى مقعد القابلة الخ... شاذ ولكنه يقول أيضا «ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذاً».

وقد يكون ابن هشام متأثراً في رأيه بابن مالك لأنه قرر ما ذكره ابن هشام وهو سابق عليه وتأثر ابن هشام بابن مالك واضح في كثير من تقريراته يقول ابن مالك في الكافية الشافية :

ونحو زيد مزجر الكلب نذر ولا نذور فيه إن تـلا زجر

ويقول في الألفية^(٢) :

وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرقاً لما في أصله معه أجمع

ويقول في شرح الكافية الشافية^(٣) :

فلذا عد من الشواذ قولهم هو منى مقعد القابلة . وعمر مزجر الكلب، وخالد مناط الثريا .

فلو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط، لم يكن في ذلك شذوذ، ولا مخالفة للقياس فص على ذلك سيديويه .

وبعد فقد فهم كثير من النحويين المسألة على غير وجهها في كتاب سيديويه كما ترى فسيديويه يذكر كثيراً من المسموع ثم يقول فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا .

(١) ط دار الجليل ح ٢ ص ٢٣٧

(٢) ٦٧٦/٢ من شرح الكافية الشافية

(٣) ٦٧٦/٢

ولكن كثيرا من النحويين بضع مصطلح الشذوذ في هذه المسألة دون أن يذكروه سببويه لا تصريحاً ولا تلميحاً .

فالرضى يقول : ويكثر حذف في وإن كان شاذاً من كل اسم مسكان يدل على معنى القرب أو البعد .

وابن هشام يذكر أن قولهم هو منى مقعد القابلة . . . شاذ وابن مالك يقول فلذا عد من الشواذ قولهم هو منى مقعد القابلة .

فهؤلاء النحاة ومن وافقهم يطلقون كلمة الشذوذ وللشذوذ أنواع فهناك شاذ في القياس والاستعمال وهناك شاذ في القياس فصيح في الاستعمال وهناك شاذ في الاستعمال لا في القياس .

ولا يمكن تفسير مرادهم إلا على الشذوذ في القياس مع فصاحة في الاستعمال ولكن ذلك لم يشر إليه في كلامهم .

وإني أسأل فأقول : إذا كان هؤلاء قد اعتمدوا على سببويه في تقريراتهم فإن سببويه لم يقل ما قرروه وإذا كانوا قد اعتمدوا على السماع من العرب فقد ورد الكثير فكان ينبغي التنبيه إلى فصاحة استعمال ما سمع ثم إن ابن مالك يذكر في تقريره معقبا عليه بقوله نص على ذلك سببويه مع أن الأمر في المسألة عند سببويه لم ينص عليه بالطريقة التي ذكرها ابن مالك .

والرضى مع وقوعه فيما يشبه التناقض في تقريره إلا أنه ذكر عبارة طيبة هي أن ما ذكر في هذه المسألة من الأمثلة يكاد يلحقها بالقياس .

ولقد كان السيوطي منصفاً حينما كتب تقريره مستنبطاً معناه من

كتاب سيبويه فقال : د ولا يقاس نحو هو منى مقعد القابلة ومقعد الازار
ومنزلة الولد أى فى القرب ومناطق الثريا ومزجر الكلب أى فى الارتفاع
والبعد وأشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاختصار فيه
على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور ثم يقول بعد ذلك وذهب الكسائى
إلى أنه مقيس (١) .

رافع الاسم الواقع بعد الظرف

والجار والمجرور

إذا وقع بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع ففي المسألة تفصيل .
فإن اعتمدا على شيء بأن يتقدمهما في أو استفهام أو موصوف أو موصول
أو صاحب خبر أو حال ، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب :

وقد نقلها ابن هشام بقوله : « أحدها أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا
عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا .

والثاني أن الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك وتوجيهه أن
الأصل عدم التقديم والتأخير .

والثالث أنه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الأكثرين (١) ، انتهى .

ولم يعتمدوا على شيء مما ذكرنا ، فجمهور البصريين على أن الاسم
يرفع بالابتداء . والكوفيون والآخرش (٢) يذهبون إلى أن الظرف
يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

(١) مغنى للبيب ٢ / ٤٤٣ وإذا أعرب فاعلا ففال بعضهم عامله الفعل
الفعل المحذوف وقال بعضهم عامله الظرف واختار الثاني ابن هشام .

(٢) الإنصاف ١ / ٥١ ورفع الاسم بعد الظرف والمجرور غير المعتمدين
على وجهين الابتداء أو الفاعلية وانظر مغنى للبيب ١ / ٤٤٤ وانظر الأشياء
١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ والهمع ٢ / ١٠٨ ففيه أن السهيلي أوجب الرفع
على الابتداء

ومن خلال دراستي لكتاب سيبويه ومطالعتي المسألة في كتاب الإنصاف (١) رأيت أن سيبويه يجعل الظرف والجار والمجرور رافعين لما بعدهما إذا اعتمدا على نفي كقولهم ما في الدار أحد أو استفهام كقوله تعالى أفي الله شك (٢) أو وقع حالا لذي حال نحو قوله تعالى وآتيناها الإنجيل فيه هدى ونور (٣) . أو صلة كقوله تعالى « ومن عنده علم الكتاب » (٤) أو كان الواقع بعده أن التي في تقدير المصدر كقوله تعالى : « ومن آياته أنك ترى الأرض (٥) » أو اعتمد على مبتدأ قبله نحو قوله تعالى : فأولئك لهم جزاء الضعف (٦) .

أما إذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور على ما ذكرنا ، فهو جمهور البصريين في أن الأسم بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع بالابتداء .

هذا مذهب سيبويه ومع ذلك نجد الكوفيين الذين يجعلون الظرف والجار والمجرور رافعين للأسم إذا تعدا عليه اعتمد أم لم يعتمد ويقولون كما نقل عنهم صاحب الإنصاف : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال أو صلة لموصول أو معتمدا على همزة

(١) الإنصاف ٥٢/١ وانظر في هذه المسألة شرح الكافية للرضي ٩٤/١ وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٣/١ والتصريح على التوضيح ١٩٨/١ ومغني اللبيب لابن هشام ٤٣٣ بتحقيق الشيخ محي الدين .

(٢) من الآية ١٠ من سورة إبراهيم .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الرعد

(٥) من الآية ٣٩ من سورة فصلت

(٦) من الآية ٣٧ من سورة سبا

الاستفهام أو حرف النفي أو كان الواقع بعده أن التي في تقدير المصدر (١)، وهذا منهم فهم لمذهب سيبويه على غير وجهه ودعواهم في غير محل النزاع فحل النزاع إذا لم يعتمد فكيف يستدلون برأى سيبويه فيما اعتمد على ما ذكر وقد نقل الدماميني فهما لمذهب سيبويه على غير وجهه في هذه المسألة فقال (٢) : حكى صاحب الضوء عن سيبويه أنه يفصل في الأسم الواقع بعد الظرف بين أن يكون حدثاً وأن يكون غيره فإن كان حدثاً فارفعه عنده بالفاعلية وإن لم يعتمد الظرف وذلك نحو و قو لهم : يوم الجمعة الخروج وأمامك الوقوف ومنه قوله تعالى : « ومن آياته أنك ترى الأرض » (٣)

إذ التقدير ومن آياته رؤيتك الأرض وقوله تعالى : « ومن آياته أن تقوم السماء والأرض » (٤) ، إذ التقدير قيام السماء ، قال : وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد . وارتفاع هذه الأسماء عنده بالابتداء وهو الأقرب إلى القياس .

وهذا غريب كما قال الدماميني ؛ إذ ظاهر قوله فارفعه عنده سيبويه بالفاعلية أنه يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب إلى أن الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء ، بل جوز الوجهين يقول صاحب المغنى « وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو في الدار زيد أو عندك زيد ، فالجمهور يوجبون الابتداء ، والاختفش والكوفيون يجزون الوجهين) واعلم أن

(١) الإنصاف ٥٢/١

(٢) تحفة الغريب للدماميني ج ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٧٤ في الجزء الأول من تحقيق البابا للجزء الثاني .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة فصلت .

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الروم .

ابن هشام يقول في باب أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والجرور: «لا بد من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر ثم يقول: وزعم الكوفيون وأبنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال أبنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ وزعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو زيد أخوك، وبه نصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين (١)

وبعد فتح توضيحنا لما حدث من سوء فهم لموقف سيبويه من هذه المسألة فإننا نرجح رأي السهيلي (٢) الذي أوجب الرفع على الابتداء في ما في الدر سعد وذلك لأنه يجوز أن يقال ما سعد في الدار وحينئذ لا خلاف في إعراب المتقدم مبتدأ.

فإذا تأخر فينبغي أن يكون الحكم كذلك وفي نهاية المسألة نسوق الحديث الذي استنبط منه المستنبطون رأي سيبويه يقول:

هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنه مستقر لما بعده وموضع والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه فلما جمعا استغنى عليهما السكوت حتى ضارا في الاستغناء كقولك (٣) هذا عبد الله وذلك قولك: فيها عبد الله ومثله ثم زيد ومهنا عمرو،

معنى اللبيب ٤٣٣/٢

(٢) الجمع ١٠٧/٢

(٣) الكتاب ١٢٨/٢ ط هارون

مسألة في « ما »

يقول سيديويه (١) : « وتقول ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه الاعتان ، ومثله قوله عز وجل : « ما أنتم إلا بشر مثلنا (٢) » ، لم تقو ما حيث نقصت معنى ليس ؛ كما لم تقو حين قدمت الخبر . ثم يقول : « وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق (٣) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف كما أن « لات حين مناص (٤) » لا يكاد يعرف ، ورب شيء هكذا ، وهذا كقول بعضهم : هذه ملحقة جديدة في القلة ، ويعلق السيرافي على ذلك بقوله يعني أن نصب مثلهم في قول الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر على تقديم الخبر لا يكاد يعرف ؛ كما أن « لات حين مناص (٥) » ، بالرفع قليل لا يكاد يعرف (٦) ؛ وكما أن ملحقة جديدة قليل لأن فعلا الذي بمعنى مفعول لا تلحقه هاء التأنيث .

(١) السكتاب ط بولاق ٢٩/١ .

(٢) من الآية ١٥ من سورة يس .

(٣) ديوان الفرزدق ٢٢٣ والخزانة ١٣٠/٢ وانظر الاقتراح ٩٠ وشرح الأشموني ٢٥٩/١ والتوضيح ٤٥ والنسبيل ٥٦ والخصائص ١٢٥/١ .

(٤) من الآية ٣ من سورة ص .

(٥) هي قرأة عيسى بن عمر وانظر شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٢٩ .

(٦) زعم الأصمعي أن « ما » لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم والحق أنها وردت فيه في ثلاثة مواضع اثنان منهما فيها خلاف أولها هذا البيت فأصبحوا والثاني :

أما الأعم فيقول : استشهد به على تقديم خبر ما منصوبا ، والفرزدق
تمس يرفعه مؤخرا ، فكيف إذا تقدم .

وقد رد سيبويه حمله على هذا ، وخرج للنصب وجهان أضربت عنهما
لتبييني لهما في كتاب النسك والذي حمله عليه سيبويه أصح عندي وإن
كان الفرزدق تيمميا ؛ لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك فلا يبالى
إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحسينه ؛ إذ لو قال وإذا ما مثلهم بشر
بالرفع لجاز أنه من باب ما مثلك أحد ، إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة
فإذا قال ما مثلهم بشر بالنصب لم يتوهم ذلك (١) ، وخلص المعنى للدح
دون توهم الذم فتأمله تجده صحيحا ، والشعر موضع ضرورة يحتمل فيه
وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز قاعدة ولا تحصيل معنى . فكيف
مع وجود ذلك ، وسيبويه رحمه الله ممن عني بتصحيح المعاني ، وإن
اختلفت الألفاظ فلذلك وجهه على هذا وإن كان غيره أقرب إلى القياس
في الظاهر (٢) .

= رؤبة والعجاج أور ثاني نجران ما مثلهما نجران

والثالث الذي لاختلاف فيه :

وأنا النذير بحرة مسودة يصل الأعم إليكم أقوادها

أبناؤنا متكنفون أباهم

حنقوا الصدور وما هم أولادها

وافظر الأشباه والنظائر ٥٦/٢ .

(١) يقول عبد القاهر : وقد زعموا أن قوما ينصبون هذا أنهم يقولون

ما منطلقا زيد وينشد بيت الفرزدق ثم يقول :

فقد أخذ لغة أهل الحجاز وزاد عليهم فأعمله مقدما خبره على اسمه ،

(٢) الكتاب ط بولاق ٢٩/١ حاشية الأعم .

واعلم أن ابن هشام جعل كلمة مثل في بيت الفرزدق وأمثاله مكتسبة للبناء بسبب الإضافة إلى معنى لأنها مبهمه .

ثم قال (١) وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في مثل لخالفها للبهيمات فإنها تنفى وتجمع كقوله تعالى : «إلا أمم أمثالكم» (٢) وقول الشاعر :

«والشر بالشر عند الله مثلان»

ثم قال أيضا : «وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبه (٣) مشهورة» .
ولم يذكر أكثر من ذلك .

(١) مغنى اللبيب ٥١٧/٢ بتحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .

(٢) من الآية ٨٨ من سورة نعام

(٣) البيت بتمامه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

وهذا هو الشاهد رقم ٧ في مغنى اللبيب بتحقيق شيخنا محي الدين عبد الحميد .

(٤) من هذه الأجوبة أن الفرزدق تيمى أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز فخلط فظن أنهم يعملون ما مع تقديم الخبر كما يعملونها مع التأخير ومنها أن بشرا ترفع بالابتداء وخبره محذوف والمعنى إذ ما في الأرض مثلهم بشر ونصب مثلهم على الحال وكان قبل ذلك وصفا لبشر فلما قدم وهذا حكم النكرة إذا تقدم وصف عليها قال ذو الرمة :

وتحت العوالي والقنبا مستظلة

ظباء أعارتها العيون الجآذر

وانظر معاني الحروف ٨٨ ، ٨٩ وتفسير ابن كثير ٤٥٧/٢ .

جاء الدماميني وقال في تحفة الغريب، وهو يتحدث عن بيت الفرزدق السابق: « قال سيديويه هو شاذ وقيل غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال ما الحجازية عند الحجازيين؛ لكونه تميميا . وقبل مثلهم حال والخبر محذوف أى ما في الوجود مثلهم بشرا (١) » .

وهنا نقف لنقول للدماميني لقد ذكرنا نصر سيديويه وإيس فيه أنه شاذ ولا غلط وإنما غاية الأمر أنه قال « لا يكاد يعرف (٢) » ثم نظر سيديويه بقوله تعالى: « ولات حين مناص، برفع الحين، وهذه قراءة قرآنية في كلام الله المعجز وقد قال سيديويه نفسه القراءة لا تخالف لأنها السنة (٣) »

ثم إن تعليل الأعلام السابق، وتخريجات ابن مالك وابن هشام، والدماميني نفسه تبين أن الفرزدق كان على صواب لحرصه على المعنى وهو الهدف الأصيل من سوق العبارات والألفاظ (٤) .

(١) تحفة الغريب ج ٢ تحقيق البابا ٤٦١ .

(٢) قال بعضهم لم تقع ما في القرآن إلا على لغة الحجاز ما عدا حرفا واحدا وهو د وما أنت بها دى العمى عن ضلاتهم، و قراءة حمزة إذ إنه يقرأ ما أنت تهدى العمى فإنها على لغة تميم وانظر الأشباه ٥٦/٢ وانظر القراءات العشر للحصري ٢٣٩ .

(٣) السكتاب ط بولاق ٧٤/١

وانظر الاقتراح ١٣٢ فقد جعل عمل ما الحجازية من تعارض الحال ورجح علة تميم وانظر المقتضب ١٨٨/٤ والخصائص ١٠/٢ وشرح المفصل ١١٤/١ .

(٤) لقد جاءت ما عاملة عمل إيس على لهجة أهل الحجاز في ثلاثة مواضع في الآية ٣١ من سورة يوسف (ما هذا بشرا) وفي الآية ٢ من

وليس كل ما لا يكاد يعرف شاذاً بل قد يكون أصلاً وهجر نتيجة
للتطور اللغوى وقد يكون لهجة غير منتشرة .

وليس كل شاذ غير فصيح .

ولذلك فمكان يجب على الدمامين أن يفهم عبارة سيبيويه على وجهها
وعلى فرض أن استنباطه فيه صواب فمكان ينبغى أن يبين نوع الشذوذ
الذى يريد أو الذى أراده من نقل عنه .

= سورة المجادلة ما هن أمهاتهم وفى الآية ٤٧ من سورة الحاقة فما منكم
من أحد عنه حاجزين ، وانظر البرهان فى علوم القرآن ٤/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

مسألة في ليت

إذا اتصلت د ما ، الزائدة يان وأخواتها كفتها عن العمل ، وهيأتها للدخول على الجمل (١) ، ومما جاء من ذلك في القرآن قوله تعالى : د قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد ، (٢) وقوله : كأنما يساقون إلى الموت ، (٣) ، إلا ليت فإنها تبقى على اختصاصها عند الجمهور (٤) ويجوز إعمالها وإهمالها وقد روى بهما قوله :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا أو فصفه فقد

هذا هو المشهور والذي عليه الجمهور

وهناك تفصيل آخر ستعرفه بعد قليل والذي يعنيننا في هذا الموضع رأى سيئوبه وفهم النجاة له .

(١) أوضح المسالك ٣٤٧/١ .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

(٤) خالف في ذلك الحكم ابن أبي الربيع وظاهر القزويني فأجاز ليتما قام سعد وابن هشام يقول في الشذور ٢٧٩ د وإن قرنت بما المزيدة ألغيت وجوبا إلا ليت فجوازا .

والبيت للناخبة الذبياني وهو الشاهد رقم ٥٦ في قطر الندى و ١٣٨ في أوضح المسالك والأشموقي ٢٧١ والشذور ص ٢٨ .

يقول سيديويه (١) : وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن وقد كان رؤية يثبذ هذا البيت (٢) رفعها وهو قول النابغة الذبياني .

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال « مثلاما بعوضة » أو يسكون بمنزلة قوله إنما زيد منطلق وأما لعلماه فهو بمنزلة كأنما ، (٣) .

ويقول الأعم الشنتمري : الشاهد فيه إلغاء ليتما ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معاملة في ، على تقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا ويجوز نصب الحمام على زيادة ما وإغائها (٤) .

هذا كلام سيديويه وتعليق الشنتمري عليه ونصهما ومعناهما يشيران إلى أن إلغاء ليت إذا اتصلت بها ما جاز حسن ومع هذا الوضوح فإننا نجد شيخنا الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد يقول في تحقيق أوضح المالك (٥) عند بيت النابغة السابق : « وذهب سيديويه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الأعمال » .

(١) الكتاب ٢٨٢/١ بولاق و ١٣٧/٢ ط هارون .

(٢) البيت من البسيط في ديوان النابغة ٢٤ وانظر الجمع ٦٥/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، وإن يعيش ٥٤/٨ ، وابن الشجري ١٤٢/٢ والدرر اللوامع ٤٤/١ والإنصاف ٤٧٩/٢ ، ٤٨٣ والشواهد الكبرى للعيني ٢٥٤/٢ وشرح التصريح ٢٢٥/١ .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٤) الكتاب ٢٨٣/١ بولاق في الحاشية وانظر في هذه المسألة المقتصد

٤٦٩/١ .

(٥) ٣٤٩/١ .

وقال أيضا : وهذا البيت برواية يدل على أن ما غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكفيها عن العمل بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء في ذاته حسن فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال (١) مع لحاق ما بليت فإنه لا يعتبر دما ، المتصلة بليت هذه كافة بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم ليت وفي هذا البيت على رواية الرفع يعرب هذا خبرا لمبتدأ محذوف والحمام بدل منه أُنعت وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وانما جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت وتقدير الكلام على هذا الإعراب ليت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى (٢) .

وقد ذكر هذا الوجه من الإعراب ابن هشام ، في مغني اللبيب (٣) وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة أى ولكفك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع وهو طول الصلة متحققا ، وذلك لسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال فتفطن لهذا .

وقال أيضا (٤) : ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الهمزة ولا في كأن ولعل ولكن إذا اتصلت بإحداهن ،

(١) أوضح المسالك ١/٣٥٠ وانظر شذور الذهب ٢٨١ .

(٢) لعل شيخنا اغتر بقول الأشموني : ذهب بعض النحويين إلى

وجوب الإعمال في ليتما « فظنه سيبويه وانظر الأشموني ١/٥٧٣ بتحقيق شيخنا محي الدين عبد الحميد » .

(٣) مغني اللبيب ١/٢٨٦ .

(٤) أوضح المسالك ١/٣٥١ .

الكفاة فالإعمال عند سيبويه واجب وذلك في ليت ونادر وذلك في إن
ومتنوع وذلك في الأربعة البواقي وحجته في كل ذلك الوقوف عندما سمع
من العرب وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن
الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالها بما الكفاة فياسالما لم يسمع
عن العرب على ما سمع ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في لعل ، إذا
اتصلت بما الكفاة .

ثم قال : وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكان
لقرب كل منهما من ليت ، وبعد فكلام شيخنا الجليل يؤكد أن إعمال
ليت واجب إذا اتصلت بها ، ما ، فقد كرر ذلك أكثر من مرة كما رأينا
في كلامه السابق وما قرره شيخنا يدل على أنه فهم عبارة سيبويه على غير
وجهها الصحيح أو نقل عن كتاب غير كتاب سيبويه أن هذا رأى سيبويه
والعجيب أن الرأى الذى اختاره شيخنا حينما قال ومع جواز الوجهين
الإلغا أحسن هو ما رآه سيبويه حينما قال : ومع جواز الوجهين الإعمال
أحسن من الإلغاء ، مع أن الإلغاء حسن .

عطف الاسم المرفوع

بعد إن واسمها قبل استكمال الخبر

وردت أساليب رفع فيها المعطوف على اسم إن بعد أن تستكمل خبرها
ومن ذلك قول الشاعر (١) :

فمن بك لم ينبج أبوه وأمه
فإن لنا الأم النجمة والاب

وسبويه يقول بشأن هذه الظاهرة :

« هذا باب ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ،
ويكون محمولا على الابتداء ، فأما ما حمل على الابتداء فقولك إن زيدا
ظريف وعمره وإن زيدا منطلق وسعيد ، فعمره وسعيد يرتفعان على وجهين :
فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ، فأما الوجه الحسن ، فإن يكون
محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق وإن دخلت
توكيدا ، كأنه قال زيد منطلق وعمره وفي القرآن مثله « إن الله يرى من
المشركين » (٢) .

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولا على الاسم المضمرفي
المنطلق والظريف فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمره
وإن زيدا ظريف هو وعمره ، ثم يقول : « وإن شئت نصبت » .

(١) البيت من الطويل أنشده النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائله وانظر

العيني ٢/٢٦٥ وأوضح المسالك ١/٣٥٣

(٢) من الآية ٣ من سورة التوبة

وبعد فسيبويه يميز في الاسم المرفوع بعد أن يستكمل اسم إن خبره
يميز أن يكون محمولا على الابتداء لأن أصل إن زيدا منطلق زيد منطلق
وأن يكون محمولا على الاسم المضممر في المنطلق والظريف ولكنه ضعيف،
إذ لو كان ذلك لقال إن زيدا منطلق هو وعمره .

ولكن الشيخ محمد يحيى الدين عبد الحميد يقول في تعليقه على شرح
الأشمونى (١) : « وحاصل المسألة أن العرب قد جاء عنهم وقوع الاسم المرفوع
معطوفا بعد جملة إن واسمها وخبرها ، كما في بيت الشاهد (يعنى بذلك الشاهد
فإن لنا الأم النجبية والاب) فاختلف النحاة في المعطوف عليه فذهب بعض
البصريين الذين لا يسترطون بقاء العامل الطالب إلى أن هذا الاسم المرفوع
معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ؛ إذ كان مبتدأ قبل دخول إن ولم
يضر عندهم زوال الابتداء الذى يطلب الرفع بالناسخ ، وإلى هذا ذهب
الشلوبين وابن أنى ربيع والفارسي فى كتاب الإيضاح فى الجمل وحمل بعضهم
كلام سيبويه عليه .

ولكن المحققين من البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم المرفوع
معطوف على الضمير المرفوع المستكن فى الخبر ، ثم يقول : « وجرى على
هذا القراء والمرد وابن السراج والفارسي فى غير الإيضاح وابن أبى العافية
وهو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام سيبويه » .

ويقول أيضا فى تعليقه على هذه الظاهرة فى أوضح المسالك فذهب قوم
من البصريين إلى هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار
أصله ، يقول : « وإلى هذا رأى ذهب الشلوبين وابن أبى الربيع وأبو على
الفارسي فى الإيضاح والزجاجى فى الجمل ،

ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو
ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية (١) :

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملاً

ثم يقول وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع
معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ ، إذا كان بين الخبر والمعطوف
فاصل ، فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره
محذوف ثم يقول : وواختار هذا الرأي الفراء والمبرد وابن السراج وابن
أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح وهذا هو الظاهر المنساق إلى
الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه .

وبعد فقد رأينا أن شيخنا الجليل يلوم على بعض البصريين حمل كلام
سيبويه على الوجه الأول ، وهو أن الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم
إن باعتبار أصله ، ويرجح أن يكون ذلك بالعطف على الضمير المستتر في
الخبر إذا وجد فاصل ، وأن يكون من عطف الجمل عند عدم الفاصل .

والرأيان اللذان ذكرهما معا قد وردا بمجملين في كلام سيبويه ، فسيبويه
صرح بجوازهما إلا أنه ضعف الثاني عند عدم فاصل مثل تأكيد الضمير
كما رأينا .

ومن العجيب أن شيخنا الفاضل بنسب لأبي علي الفارسي في الإيضاح
أنه يرى الرأي الأول ، وأنه في غير الإيضاح يرى الرأي الثاني ، وأبو
علي تابع لسيبويه في القول بالرأيين معاً مع اختلاف يسير وانظر كلامه
في الإيضاح إذ يقول (٢) :

(١) أوضح المسالك ٣٥٧/١ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

(٢) المقتصد ٤٤٨/١

« فإن عطفت على أن وما عملت فيه اسما نحو إن زيدا منطلق وعمره ،
كان في عمر والرفع والنصب ، والرفع جوازه من وجهين : أحدهما مستحسن
وهو أن تعطف على موضع إن وما عملت فيه ، لأن موضعهما رفع ولم
يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل ، والآخر أن تعطفه على الضمير المرفوع
الذي في اسم الفاعل فإن حمل على هذا الوجه وجب أن يؤكّد فيقال إن
زيدا منطلق هو وعمره » .

ويظهر أن شيخنا لم يقرأ الإيضاح في هذه المسألة وإنما نقل عن آخرين
نسبوا إلى أبي علي ما صرح به .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

والمراد من قوله « إن زيدا منطلق وعمره » أن زيدا منطلق وعمره
نحو « إن زيدا منطلق وعمره » .

إعمال «إن» عمل ليس

إعمال إن النافية عمل ما الحجازية لغة أهل العالية (١) ، ومع ذلك فالمطلع في كتب النحوي يجد اضطرابا شديدا واختلافا كبيرا في الآراء .

فأبو حيان يقرر في ارتشاف الضرب (١) أنه قد ذهب الفراء وأكثر البصريين إلى المنع ، وأنه قد اختلف النقل عن سيبويه ، فقال السهيلي : سيبويه أجاز إعمالها ، ومنع ذلك المبرد ونقل النحاس عكس هذا فقال : سيبويه والفراء يرفعان والكسائي ينصب ، وهو مذهب أبي العباس ، وقال ابن طاهر : نص سيبويه على إعمالها إعمال ليس ، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل (٢) اهـ .

لقد اضطرب النقل عن سيبويه وغيره في المسألة كما ترى وما دمنا نبحث في المسائل التي فهمت عن غير وجهها في كتاب سيبويه ، فإننا نرجع إلى كتابه ليتبين لنا الحق في هذه المسألة .

يقول سيبويه : «وتكون إن ! في معنى ليس» (٣) .

ويقول في موضع آخر : «وتكون في معنى ما» (٤) .

وظاهر كلام سيبويه دال على إعمالها لأنه ذكر العبارة الأولى بعد

(١) شرح شذور الذهب ٢٥٣ والهمع ١/٢٤ ومغنى اللبيب ١/٢٣

(٢) ١/٤٦١ من قسم التحقيق وانظر في هذه المسألة الأشموني ١/٤٧٩

بتحقيق شيخنا محي الدين

(٣) الكتاب ٤/٢٢٢

(٤) السابق ٣/١٥٢

نصه على عمل د ما ، الحجارية (١) وهذا ما قاله صاحب الأزهار الصافية في شرح الكافية ، وإليك نص ما قاله لنتأكد مما نقرر يقول : « وظاهر كلام سيويه دال على ذلك (أى على أن لها اسما وخبرا) ولم يصرح به ، بل قال إن ك د ما ، في معنى ليس وهو رأى الكسائي من أهل الكوفة ، (١) ه .

ومع أن رأى سيويه واضح في المسألة فإننا نرى أن المبرد (٣) في المقتضب يقول : « وكان سيويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر لأنها حرف نفى دخل على ابتداء خبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كذهب بنى تميم في د ما ، وغيره يحيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك د ما ، وهذا هو القول ، لأنه لا فصل بينها وبين د ما ، في المعنى ، (٤) .

فالمبرد فهم المسألة على غير وجهها فنسب إلى سيويه ما لم يقله وادعى أنه يجعلها ك د ما ، عند بنى تميم (٥) .

(١) الكتاب ٢٢١/٤

(٢) الأزهار الصافية في شرح الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ من التحقيق .

(٣) ومثل المبرد ابن الشجري إذ يقول : إذا كانت إن نافية فسيويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر . وابن هشام في المغني وانظر المغني ٢٣/١ فقيه يقول : « وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيويه والفراء » .

(٤) المقتضب ٣٦٢/٢ ، ٤٩/١

(٥) وقد سار صاحب الهمع ١٢٤/١ على نهج المقتضب في فهم المسألة فذكر أنه عزی إلى سيويه أنها لا تعمل وانظر في المسألة البحر المحیط ٢٧٦/١ ، ٤٤٤/٤ وشرح المفصل ١١٢/٨ ، ٢١٣ .

وشرح الأشموني على الألفية ٢٥٥/١

والحق أنها عاملة لمشاركتها في النفي وكونها لنفي الحال وللسماع ،
فقد حكى عن أهل العالية : إن ذلك نافذك لاضارك وإن أحد خيرا من
أحدا إلا بالعافية ، وسمع السكسائي أعرابيا يقول : إن أنا قائما فأنكرها
وظن أنها المشددة وقعت على قائم قال : فاستنبتته فإذا هو يريد إن أنا قائما فترك
الهمزة وأدغم على حد : لكننا هو الله ربي (١) ، وقرأ سعيد بن جبير (٢)
إن الذين (٣) تدعون من دون الله عبادا أمثالكم .

وقال الشاعر (٤) : إن هو مستونيا على أحد : إلا على أضعف المجانين ويروى
إلا على حزبه الملاعين ويروى إلا على حزبه المناحيس (٥) .

وقال (٦) إن المرء ميتا بانقضاء حياته

ولكن بأن يغى عليه فيخلد

وبعد فاعلم أن ابن مالك رحمه الله تعالى فهم المسألة على ما أراد سيدي به ،
فقال في الكافية الشافية (٧) :

(١) من الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٢) المختصب ٢/٢٧٠ والبحر ٤/٤٤٤ والقارىء سعيد بن هشام الأسدي
الوالي التابعي قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ .

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

(٤) انظر الشاهد في ابن عقيل ١٧ ص ٣١٧ والبيت من المنسرح وقد
استشهد به ابن مالك في شرح عمدة الخافض ص ٢٨ وشرح التسهيل ١/٦١
وفي العيني ١/٢٥٥ أنه من الوافر والصواب ما ذكرنا .

(٥) الخزائن ٢/١٤٣ .

(٦) انظر الشاهد في ابن عقيل ١/٣١٨ .

(٧) ١/٤٤٦ .

وملحق بما إن التاني لدى محمد فيه الكسائي أنشدا
إن هو مستوليا علم وأبو بشر بإيماء إلى ذا يذهب
بـ إن الذين مع عبادا أمثالكم تلقى لذا اعتضادا

وفسر ذلك في شرح السكافية فقال له إن النافية أيضا اسم مرفوع ،
وخبر منصوب إحقاقا ، بـ د ما ، نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد
المبرد ، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون
عليه السكام وتكون إن كما في معنى ليس فلو أراد النفي دون العمل لقال
ويكون إن كما في النفي لأن النفي من معاني الحروف فما أولى به من ليس
لأن ليس فعل وهي حرف (١) .

وابن عقيل رحمه الله ذكر ما فهمه ابن مالك فقال عن إعمال إن :
« واختاره المصنف (ابن مالك) وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى
تعالى إشارة إلى ذلك (٢) » .

أما ابن هشام رحمه الله فقد ذكر أن أعمال إن نادر وأنه لغة أهل
الغالية (٣) .

(١) شرح السكافية الشافية ٤٤٦/١

(٢) شرح ابن عقيل ٣١٧/١

(٣) أوضح المسالك ٢٩١/١ وانظر البحر ٢٧٦/١ فقد منع عمل إن
النافية فقال والصحيح أنه لا يجوز لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر
وهو :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
وقد نسب السهملي وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمال ماء وليس في
كتابه نص على ذلك .

وفي نهاية الأمر نستطيع أن نقرر أن إن المخففة تعمل عمل ما الحجازية
وأنها لا تختص بالنسكرات لأنها دخلت على اسم الموصول في قراءة سعيد
ابن جبير في الآية السابقة وأن انتقاض النفي بعد الخبر، إلا لا يقدح في
العمل، لأنه قد ورد ذلك مع إعمالها في الشاهد السابق :

..... إلا على أضعف المجانين

وأنه لا يصح لنا أن نسكّر إعمال إن (١) أو نصفه بالندرة، ما دام
قد ورد في قراءة قرآنية وسماع عن العرب في النثر والشعر.

ولا يصح لنا أيضا أن نسير وراء الناقلين عن سيبويه دون أن نرجع
إلى كتابه ما دام في أيدينا.

(١) هي قراءة سعيد بن جبير. وإن الذين تدعون من دون الله عبادا
أمثالكم وتخرج هذه القراءة عند ابن جنى على جعل إن نافية والذين اسمها
وعبادا خبرها.

أما أبو حيان فقال إن ذلك يفيد النفي وقراءة الجمهور على الإثبات
وخرج القراءة على أن إن مخففة من الثقيلة والذين اسمها وعبادا خبرها
جىء به على لغة من نصب الجزأين على حد قول الشاعر :

إذا جن جنح الليل فلتأت وتسكن

خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وانظر تعليق الشيخ محي الدين على شرح الأشموني ٤٨١/١ والمحتسب

عمل أن المخففة

يقول سيبويه في الكتاب :

«وأما قوله أن بسم الله فإنما يكون على الإضمار ، لأنك لم تذكر مبتدأ أو مبنيا عليه ، والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذلك ، حتى تقول أن لا ، أو تدخل سوف ، أو السين ، أو قد ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعا بعدها ، كما تذكره بعد هذه الحروف ، كما تقول إنما تقول ، ولكن تقول» (١) .

وهذا النص يدل على أن سيبويه يعمل أن مخففة إذا كان اسمها ضمير شأن وأنه إذا جاء بعدها فعل فإنه يفصل بالسين أو سوف أو قد (٢) .

وقد ذكر سيبويه بيتا فيه إعمال أن المخففة إذا كان اسمها ضمير (٣) محذوفا ، وهو قول الأعشى (٤) :

في فتية من سيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحقى وينتعل

(١) الكتاب ط هارون ١٦٥/٣

(٢) المرجع السابق .

(٣) المغاربة يشترطون أن يكون الضمير المحذوف ضمير شأن وانظر الهمع ١/١٤٢ أما سيبويه فلا يشترط ذلك كما يقول السيوطي لأنه قدر الضمير في قوله تعالى « أن يا إبراهيم » أنك .

(٤) ديوانه ١٤٥ والمنصف ٣/١١٩ وابن يعيش ٨/٧٤ والهمع ١/١٤٢

والخصائص ٢/٤٤١

ثم علق على ذلك بقوله : « كأنه قال أنه هالك » (١) .

ولم يكتف سيديويه بهذا القدر في تقرير عمل أن المخففة بل قال :

« هذا باب آخر أن فيه مخففة »

وذلك قولك : قد علمت أن لا يقول ذاك وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك
كأنه قال أنه لا يقول وأنت لا تفعل ونظير ذلك قوله عز وجل : « علم أن
سيكون منكم مرضى » (٢) . وقوله : « أفلا يرون أن لا يرجع إليهم
قولا » (٣) . وقال أيضاً : « لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر
على شيء » (٤) .

وزعموا أنها في مصحف أبي دأنهم لا يقدر أن وليست أن التي تنصب
الأفعال تقع في هذا الموضع لأن ذا موضع يقين وإيجاب » (٥) .

فإن المخففة من النفيلة تعمل في ضمير محذوف إذا وقعت بعد ما يفيد

(١) الكتاب ١٦٤/٣ والرواية في الديوان ص ١٤٧ أن ليس يدفع
عن ذم الحيلة الخيل ويقول الأستاذ عبد السلام هارون في الحاشية :
« والشاهد في كلتا الروايتين واحد لأنه في إضمار الماء في أن ولكنه أشد
ظهوراً في رواية هالك لوضوح الرفع فيها .

وانظر ابن خالويه ٨٩ ، فقد ذكر أن أبا حيوة قرأ يرجع بالنصب
والمقتضب ٣٢/٢ والبحر ٦٩/٦ والكشاف ٤٢٤/٢

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٥) الكتاب ١٦٥/٣ ، ١٦٦ ط هارون .

العلم وفصلت من الفعل كما يفهم من نص سيديويه — وقد أجرى سيديويه الخوف مجرى العلم في أن أن بعده مخففة في نحو خفت أن لا تقوم يافتي (١) .

وذكر سيديويه أن لأن المخففة موضعا آخر ولكنه ليس على سبيل القطع بل يحتمل أن تكون مخففة وأن تكون الناعبة المضارع حيث يقول : «فأما ظننت وحسبت وخملت ورأيت فإن أن يكون فيها على وجهين على أنها تكون أن التي تنصب الفعل وتكون أن الثقيلة» (٢) .

والمبرد في كتابه المقتضب سار على نهج سيديويه حذو القذة بالقذة .

وكذلك جاء بعده نحاة كثيرون وافقوا سيديويه وهم موفق الدين ابن يعيش في شرح المفصل (٣) ورضي الدين الاسترأبادي في شرح كافية ابن الحاجب (٤) والشيخ خالد الأزهرى في التصريح على التوضيح (٥) والصبان في حاشيته على شرح الأشموني (٦) .

(١) الكتاب ١٦٦/٣

ويشهد لسيديويه قول أبي محجن :

ولا تدفني في القلاة فإنني أخاف إذا ماتت ألا أذوقها

(٢) المرجع السابق ١٦٦/٣

(٣) ٧٧/٧

(٤) ٣٣٣/٢

(٥) ٢٠٤/١ ط بولاق .

(٦) ٢٦٧/١ ط بولاق .

أما صاحب الإنصاف (١) فقد ذكر ما قاله سيبويه في الإنصاف ثم ذكر
شهادته على إعمالها لم يذكره سيبويه وهو قول أبي صخر الهذلي (٢) :
فتعلمي أن قد كلفت بكلمة ثم افعل ما شئت عن علم
والخلاصة أن أن المخففة تعمل عند سيبويه وأنها تفصل من الفعل
بلا أو قد أو السين أو سوف .

ومع وضوح مذهب سيبويه وموانقة جمهور البصريين له نجد أن
السيوطي في الطمع يقول :

وتكون أن مخففة وفي إعمالها ثلاثة مذاهب أحدها : أنها لا تعمل شيئاً
لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف
المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون ، الثاني : أنها تعمل في المضمر وفي
الظاهر نحو علمت أن زيد قائم وقرء أن غضب الله عليها وعليه طائفة
من المغاربة ، الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر وعليه
الجمهور ، (٣) .

وأظن أن الأمر واضح ، ولا يحتاج إلى رد بعد عرضنا لرأي سيبويه
من خلال كتاباته .

(١) الإنصاف ٢٠٤/١

(٢) نسبه صاحب اللسان إلى الحارث بن وعدة ومعنى كلفت أولعت واشتد
غرامى ونظير هذا البيت قوله تعالى « ونعلم أن قد صدقتنا » وقول الشاعر :
شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنتك تمحو ما نشاء وثبت

(٣) الهمع ١٤٢/١ وانظر في هذه المسألة لأشيموني ٢٩٠/١ والتصريح
٢٣٢/١ وشدور الذهب ٣٤٥ ورصف المباني ١١٤ والجنى الداني ٢٣٨، ٢٣٦
وحاشية الأمير على المغني ٣٠/١ وشرح المفصل ٧٢/٨ ، ٧٣ ، ٧٧
وأوضح المسالك ٣٧٠/١ .

وكننت أتمنى أن يرجع السيوطى إلى كتاب سيبويه فى هذه المسألة ؛
حتى لا ينسب إليه ما لم يقله ، وإن كان قد رجع إليه فكنت أود أن يفهم
المسألة على الوجه الذى أراد سيبويه .

واعلم أن ابن مالك قد ذكر عمل أن الخففة فى الكافية الشافية
فقال :

وإن تخفف أن أو كأنا فبعدها انو الامم مستكنا
وقد يبين وإذا ما أضمرنا مع أن جملة تجيء خبرا
وإن بفعل صدرت غير دعا وغير ما تصرفا قد منعنا
فالأحسن الفصل بقى أو فنى أو تنفيذ أو لو وقليل ذكر لو (١)
وقبل أن ذى علم أو ظن لزم وبشذوذ ما سوى هذا وسم

وعلى ابن مالك عملها بعد تخفيفها بأنها أشبه بالفعل من المسكورة ؛
لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به المضى أو الأمر ، والمسكورة لا تشبه
إلا الأمر كجد (٢) .

ويرى ابن مالك أن وقوع أن الخففة بعد غير ما يفيد العلم أو الظن
شاذ ، وذكر من الشاذ قول كثير (٣) ،

تمنيك نفس أن سيدنو ولو دنت
دنت وهى لا بالوصل يدنو سرورها

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٩٤

(٢) اعلم أن الزركشى يرى لإعمال أن الخففة من الثقيلة ويقرر أنها
تقع بعد فعل اليقين وما فى معناه ويكون اسمها ضمير الشأن وتقع بعدها
الجملة خبرا عنها ، انظر البرهان ٤/٢٢٥

(٣) البيت من الطويل نسبته ابن مالك إلى كثير وليس فى ديوانه .

وانظر شرح الكافية الشافية ١/٤٩٩

وقول الفرزدق :

أبيت أمني النفس أن سوف نلتقي
وهل هو مقدور لنفسى لهاؤها (١)
رأيتك أحيت الغدى بعد موته
فعاش الغدى من بعد أن هو حامل (٢)

وقول الآخر :

فكان لها ودى ربة ميعى
وليدا إلى أن رأسي اليوم أشيب (٣)
وذكر ابن مالك من دخول أن المخففة على المضارع متصلا بها
قول الشاعر :
علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال (٤)
وقول الشاعر (٥) :

لنى زعيم يانـويقة إن أمعت من الر زاح
ونجوت من عرض المنون من الغدو إلى الرواح
أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح

-
- (١) البيت من الطويل فى ديوان الفرزدق ١٢/١
(٢) البيت من الطويل ومعنى حامل : ساقط لا نباهة له .
(٣) البيت من الطويل والريقة : القوة والرمق وميعة الشباب : أوله .
(٤) البيت من الخفيف وقال العيني ٢/٢٩٤ لم أقف على اتهم قائله .
(٥) الأبيات من مجزوء السكامل وانظر اللسان طلمح لأن الرواية فيه
إن نجوت من الرزاح والأبيات فى الخزانة ٣/٥٥٩ وقائلها القاسم بن معن
قاضى الكوفة .

كما ذكر من دخول أن الخفقة على الماضي متصلا بها قول
أبي ذؤيب (١) :

فلما رأوا أن أحبكتمهم ولم يكن
يحل لهم إكراهها وغلا بها
دعاني إليها القلب إلى لأمره
مريع فما أدري أرشد طلابها

ويرى ابن مالك أن وقوع الفعل بعدها متصلا بها ولم يكن دعاء ،
ولا غير متصرف يرى أنه جائز بضمف (٢) .

وذكر ابن هشام أنه نادر (٣) .

وبعد فليس المراد بالعلم والظن لفظهما بل معناهما بأى لفظ كان ومن
ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (٤) :

ثم انصرفت وكان آخر عهدنا أن سوف يجمعنا إليك الموسم
وقول الأحوص :

وما كنت زوار ولكن ذا الهوى
لنا لم يذر لأبد أن سيزور

(١) انظر ديوان الهذليين ٧١/١ والبيتان من الطويل وانظر شرح

التسهيل ١٩٩/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٠٠/١

(٣) أوضح المسالك ٣٧٣/١

(٤) البيت من الكامل في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٢٢٧

وقول جرير :

وآية لؤم التيم أن لو عددتهم

أصابع تيمى نقصن عن العشر

وخلاصة الأمر أن سيبويه يعمل أن المخففة سواء أ جاء بعدها
الاسم نحو (١) :

في فتيه من سيوف الهند قد عملوا

أن هالك كل من يحفى وينتعل

فالتقدير أنه هالك .

أم الفعل ولا يكون التخفيف مع الفعل إلا بعد الحروف الأربعة التي
هى لا وقد والسين وسوف (٢) ، وقد سبق بيان ذلك . هذا إذا لم يكن
الفعل جامداً ، أو مفيداً للدعاء ، وإلا فإنه لا يحتاج إلى فاصل (٣) .

ويندر أن تحى أن المخففة بعد غير ما يفيد اليقين أو الظن (٤) ومن ذلك
قول كثير :

(١) البيت من الطويل في ديوان جرير ٢١٤ ورواية الديوان من

العشر

(٢) البيت منسوب للأعشى في سيبويه ٢٨٢/١ والمنصف لابن جني

١٢٩/٣ ، والأمالى الشجرية ٢/٢ والخزانة ٣٥٩/٤ والإنصاف ١٩٩/١
وانظر المقتضب ٩/٣ والخصائص ٥٤١/٢ والمنصل ٣٩٧ وابن يعيش ٧٧/٨
ومع الهوامع ١٤٢/١ ، وانظر ديوان الأعشى ٣٨/٦ ، وفي الخزانة

٥٤٧/٣ أن عجز هذا البيت كما هو مروي في الديوان ١٤٧

أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الخيل

(٣) المقتصد ٤٨٤/١

(٤) الأثموني تحقيق الشيخ محمد محي الدين ٥٩٣/١

تمنيك نفس أن ستدنو ولو دنت
دنت وهي لا بالوصل يدنو مرورها

وقول الفرزدق :

أبيت أمني النفس أن سوف نلتقي
وهل هو مقدور لنفسي لقائهما

وقول الآخر :

رأيتك أحيت الندى بعد موته
فعاش الندى من بعد أن هو حامل

وقول الآخر :

فكان لها ودي وريقة مبعي
وليداً إلى أن رأسي الآن أشيب
فقد أوقع كثير والفرزدق أن المخففة بعد فعل التني ، وأوقع من
بعدهما أن المخففة غير مسبوقة بعلم ولا ظن .

وذمب الرخشري إلى أن أن إذا كانت مؤكدة غير مخففة لم تدخل
إلا على اليقين أو الظن ورأيه مردود لوقوعها بعد التني كثيراً كقول
كثير عزة :

وددت وما تفتي الودادة أتني

بما في فؤاد الحاجبية عالم

مسألة في « عسى »

في كتاب المغنى أن عسى فعل مطلقاً ، لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وتعلب ، ولا حين يتصل الضمير المنصوب كقوله :

يا أبتا علكا أو عساكا

خلافاً لسيبويه ، (١) :

ثم يقول : وتستعمل على أوجه : أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم (٢) ، واختلف في إعرابه على أقوال : أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم .

ثم يقول : والقول الثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملاً أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل ، وحذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيبويه والمبرد .

والثالث أنها فعل قاصر بمنزلة قرب وأن يفعل بدل اشتغال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين .

(١) انظر في عسى الكتاب ١/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ > ١ بولاق .

(٢) عسى تستعمل في القرآن على وجهين أن ترفع اسماً صريحاً ويؤتى بخبر مثل قوله تعالى في سورة المائدة من الآية ٥٢ فعسى الله أن يأتي بالفتح والثاني أن يكون المرفوع بها أن والفعل نحو قوله تعالى في الآية ٧٩ من من سورة الإسراء ٧٩ (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) وانظر البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٦١ .

ثم يقول : « والرابع أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور وأن الفعل بدل ، اشتغال ، (١) .

هذا ما ذكره ابن هشام عن عيسى وبخاضة عيسى التي بعدها اسم جاء بعده ، فعل مقترن بأن المصدرية .

والمشهور أنها تعمل في هذه الحالة عمل كان وأخواتها ، وأن ما ينطبق عليها ينطبق على أخواتها .

ولذلك فقد استبعدت أن يكون سيبويه قد قال أنها فعل متعدد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل .

فأخذت أتصفح كتاب سيبويه فوجدت أن ابن هشام فهم كلامه على غير وجهه وإليك ما قاله سيبويه : « وتقول عسيت أن تفعل ، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذاك وبمنزلة دنوت أن تفعل واخولقت السماء أن تمطر أى لأن تمطر ، وعسيت بمنزلة اخولقت السماء ، ولا يستعملون المصدر هاهنا ، كالم يستعملوا الأسماء التي الفعل في موضعها كقولك اذهب بذى تسلم . ولا يقولون عسيت الفعل ولا عسيت للفعل ، (٢) » .

ثم يقول : « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان ، إذا قلت كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر كما أنه ههنا خبر إلا أنك لا تستعمل الاسم ، (٣) » .

(١) المغنى ١/١٥١ ، ١٥٢

(٢) المكتاب ط بولاق ١/٤٧٧

(٣) السابق ١/٤٧٨

وهذا نص سيبويه في هذه المسألة .

والواضح أنه يرى أن عسى وأخواتها تعمل عمل كان وأخواتها فالمر فروع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها .

ولعل الذي دفع ابن هشام إلى هذا الفهم غير الصحيح أنه رأى سيبويه يقول فإن ههنا بمنزلاتها في قولك قاربت أن تفعل أى قاربت ذلك وبمنزلة دنوت أن تفعل ، وما كان ينبغي له أن يعتقد هذا لأن تفسير هذه الأفعال يقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب .

يدلنا على ذلك قول سيبويه : وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض ، ولها نحو لبس لغيرها من الأفعال ، (١) .

ويؤكد ما ذهبنا إليه قول سيبويه : فصار كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنك قلت كدت فاعلا ، ثم وضعت أفعل في موضع فاعل ونظير هذا في العربية كثير (٢) .

والمعروف أن المقتضب متأثر بالكتاب إلى حد كبير ، ولذلك يقول : اعلم أنه لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر لأنها لمقاربتة والمصدر اسم الفعل وذلك قولك عسى زيد أن ينطلق وعسى أن أقوم أى دنوت من ذلك وقاربتة بالنية ، وأن أقوم في موضع القيام وكما فهم ابن هشام نص سيبويه على غير وجهه فهم نص المبرد على غير وجهه أيضاً فقرر أن المبرد يجعلها بمنزلة قارب أو قرب كما ذكرنا سابقاً ولعل ابن هشام قرر ما ذكر متأثراً بقول المبرد لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وهذا غير صحيح لأن كلام المبرد لا يدل على أن ما بعد عسى فاعل فقد قال في باب كان ، وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر (٣) .

(١) السكتاب ط بولاق ٤٧٩/١ (٢) السابق ٤١٠/١

(٣) المقتضب ٤١٥/٤

وسيبويه يقول في « باب كان » ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول، (١).

أما تفسيره عسيت أن أقوم بقوله أي دنوت من ذلك فقد سبق أن ذكرنا أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب .

وأمر السيوطي في الهمع مشير للدهشة فقد قال وزعم المبرد أنه (أي الفعل بعد عسى وأخواتها) مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذراً من الإخبار عن المصدر بالجملة (٢) ، .

ولإثارته للدهشة أتت من نسبته ما ذكر إلى المبرد فالمبرد لم يزعم ما قرره ثم إنه إذا كان قد فهم ذلك من كلام المبرد فسكانه فهم من كلام سيبويه مثله فلماذا لم يذكر ذلك ؟

أَقَامُوا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَنَحَوَهَا

يقول سيبويه (١) : « هذا باب مما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك أقاموا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقاموا قد علم الله وقد قعد الناس . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه ، فسكأنه لفظ بقوله أنقوم قائما وأنقعد قاعد قاعدا ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الموضع » .

هذا نص سيبويه والواضح منه أن سيبويه يرى أن قائما في قولهم : « أقاموا وقد قعد الناس ، حال . وكذلك في كل ما كان على شاكلته ، ثم يقدر العامل في الحال من لفظ الوصف ، أي أنقوم قائما .

والمبرد متأثر في المقتضب بسيبويه إذ يقول : « وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقاموا وقد قعد الناس فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير أثبت قائما ، فهذا يدل على هذا المعنى (٢) ، انتهى — فهما على وفاق في أساس المسألة والخلاف بينهما إنما هو في تقدير المحذوف ، فالمبرد يقدره أثبت وسيبويه يقدره من لفظ الوصف .

ومع وضوح مذهب سيبويه والمبرد ، فإن الرضى في شرح السكاكية ينسب إليهما أن الوصف عندهما مفعول هطاق ، والصفة قائمة مقام المصدر والتقدير أنقوم قياما ، إذ يقول الرضى :

(١) الكتاب ١/١٧١ ط بولاق

(٢) المقتضب ٣/٢٢٩

ومنها عند السيرا في ، صفات تضمنت توييخا على مالا ينبغي في الحال ،
مع الهمزة ، وبدونها نحو قولهم : « أقائموا وقد تعد الناس » ، وأقاعدا وقد
سار الركب ، فهو عند السيرا في حال مؤكدة .

وأما عند سيبيويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي
أن تقوم قياما (١) .

(١) شرح السكاكية للرضي ١/١٩٦ وانظر الهمع ج ١/١٩٣ ، ١٩٤ فقد
نسب إلى المبرد ما نسب إليه شارح السكاكية وانظر ابن يعيش ١/١٢٣ .

نصب المستثنى بعد إلا

والمفعول معه بعد واو المعبة

يقول سيديويه في ناصب المستثنى بعد إلا :

« اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين : أن لاتغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق . ويمثل لذلك بقوله « وذلك قوله ما أتاني إلا زيد .

والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ماقبله عاملا فيه ماقبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت : عشرون درهما . » (٢)

ويقول سيديويه كذلك في ناصب المفعول معه بعد واو المعبة :

« هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم ؛ لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، إنما أردت ما صنعت مع أريك

(١) في ناصب المستثنى أقوال أحدها أنه إلا والثاني أنه ما سبقها من فعل ونحوه والثالث أنه ماقبل إلا معدي إليه بواسطتها والرابع أنه بان مقدرة بعد إلا والخامس أنه بان مخففة ركبت إلا منها ومن لا والسادس أنه انتصب لمخالفة الأول وانظر الجمع ٢٢٤ / ١

(٢) الكتاب ٢ / ٣٠٠ ط الأستاذ عبد السلام هارون وانظر ٣٦٠ / ١

ط بولاق

ولو تركت الناقاة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه والاب كذلك ، (١)
والواو لم تغير المعنى ، واسكنها تعمل في الاسم ما قبلها ، (٢)

ولقد فهم السيرا في نص سيبويه في الموضوعين فهما صحيحا فقال :

« مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع .

وهي الواو يتقاربان فإنهما جميعا يفيدان الانضمام فأقاموا الواو مقام
مع لأنها أخف في اللفظ وجعلوا الإعراب الذي كان في مع في الاسم الذي
بعد الواو لأنها حرف كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما
بعدها ، (٣)

والأعلم مثل السيرا في صحة الفهم ؛ لأنه قال في بيان الشاهد في قول
الشاعر :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان السكليتين من الطحال

د الشاهد فيه حمل وبني على اضمار فعل لما فيه من معنى وصوله إليه
بتوسط مع (٤) فلما حذف مع تعدى الفعل فنصب وجعلت الواو مؤدية
معنى مع فهو يرى أن المفعول معه منصوب بالفعل مظهرا أو مضمرا .

(١) انظر في ناصب المفعول معه الهمع ١ / ٢٢٠ فقد قيل إن ناصبه
فعل مضمر بعد الواو .

وقيل : إن ناصبة الخلاف وقيل إن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب
انتصاب الظرف وقيل ناصبه الواو . وقيل ما تقدمه من فعل أو شبهه وهو
الصحيح على أن تضاف عبارة بمعاونة الواو .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٧ طه الهيئة المصرية العامة للكتاب وانظر الكتاب
١ / ١٥٠ طه بولاق

(٣) السيرا في على سيبويه (الكتاب ١ / ١٥٠ طه بولاق

(٤) السابق (الصفحة نفسها)

والرضى مثل هذين العالمين ، إلا أنه نسب رأى سيبويه لجميع البصريين دون تخصيص فقال في شرح الكافية :

« فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بقرينة
إلا ، لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل ، وقد
جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول ، (١)

فالسيراني تحدث عن حكم ما بعد إلا وما بعد واو المعية ، المفعول معه ،
عند سيبويه والأعلم تحدث عن حكم ما بعد الواو دون أن يشير إلى مذهب
والرضى تحدث عن حكم ما بعد إلا ناسبا ذلك إلى جميع البصريين .

وليس ما قاله الرماني في تلخيصه لمذهب سيبويه بعيداً عن فهم هؤلاء
إذ يقول وهو يتحدث عن إلا الاستثنائية : « فإن كان ما قبلها موحداً انتصب
ما بعدها على كل حال ، تقول من ذلك : قام القوم إلا زيداً ، ينصب
(زيداً) بالفعل المتقدم إلا أنه يصل إليه بوساطة إلا ، وهذا كما تنصب
ما بعد الواو والتي بمعنى مع بالفعل الذي قبلها مع وساطة الواو ، وهذا مذهب
سيبويه ، (٢)

ومع وضوح مذهب سيبويه عند جمهور العلماء كما ذكرنا نجد صاحب
اللمع يقول وهو يتحدث عن ناصب المستثنى بعد إلا (٣) وفي ناصبه أقوال
أربعة : أنه إذا وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرد ، واستدل بأنها
مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كيان
ولا التبرئة ، (٣)

(١) شرح الكافية للرضى ٢٢٦/١

(٢) معاني الحروف ١٢٦

(٣) اللمع ٢٢٤/١

فصاحب الجمع ينقل عن ابن مالك أن ناصب المستثنى بعد إلا إلا
وناصب المفعول معه الواو ، ولقد ذهبت إلى شرح السكاكية الشافية لابن
مالك فلم أجد شيئاً من هذا .

وما أريد أن أقوله إنه إذا كان ابن مالك قد أفق بهذا فقد فهم المسألة
على غير وجهها الصحيح وإذا كان لم يقل شيئاً مما ذكر فكيف ينسبه إليه
السيوطي ؟

وعلى فرض عز وابن مالك هذا الرأي لسيبويه فلماذا لم يفند السيوطي
ذلك وهو بلا شك من اصالح على الكتاب ، وأفاد منه أيما إفادة ؟

ولقد فهم أحد المحدثين نص سيبويه على غير وجهه أيضاً فقال : وفي
ناصب المستثنى مذاهب أخرى هي :

الأول أنه ما قبل إلا من فعل أو شبهه وهذا مذهب سيبويه .

ثم ذكر من الآراء أن العامل الفعل بوساطة الواو ونسبه للرماني
وآخرين .

وبقراءة نصوص سيبويه يتضح لنا أن ما نسبته الباحث للرماني ليس
رأياً خالصاً وإنما هو مذهب سيبويه كما قال الرماني نفسه وإن ما نسبته
لسيبويه ليس مذهبه كاملاً ، وإنما نقص منه عبارة بوساطة إلا كما أشار
إلى ذلك شراح الكتاب .

(٢) شرح السكاكية الشافية من ٧٠٠-٧٢٥ بالنسبة لإلا وبالنسبة للواو

من ٦٨٧ - ٦٩٩

(٣) نظرية العامل عند عبد القاهر مع تحقيق كتاب العوامل المساندة

ص ٩٦ تحقيق مسعد منصور

نداء ألوصف الذى على فعال فى سبب الأتى

جاء الحديث عنه فى الكتاب فى موضعين :

الأول عند التدليل على تعريف مائقصه من الأسماء المناداة ، وأن حرف النداء يصيره إلى حال هذا ويغنيه عن الألف واللام يقول : وما يدلك على أن يا فاسق معرفة قولك : يا خباث ، ويا لكاع ، ويا فاسق ، تريد يا فاسقه ، ويا خبيثة ، ويا لكعاء ، فصار هذا اسما لهذا ، كما صارت جعار اسما للضبع ، وكما صارت حذام ورقاش اسما للبرأة ، وأبو الحرث اسما للأسد ويدلك على أنه اسم للينادى ، أنهم لا يقولون فى غير النداء : جاءنى خياث ولسكاع ولا لكع ولا فسق ، وإنما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بأبى الحرث ، إذ كان معرفة ولو كان شىء من هذا فسكرة لم يكن مجروا لأنها لا تجر فى الفسكرة ، (١) .

الثانى عند الحديث عما جاء معد ولا عن حده من المؤنث ، يقول : هذا باب ما جاء معد ولا عن حده من المؤنث . كما جاء المذكر معد ولا عن حده ، نحو فسق ولسكع وعمر وزفر ، والمذكر نظير ذلك فى المؤنث ، فقد يجىء هذا المعدول اسما للفعل واسما للوصف المتنادى المؤنث ، كما كان فسق ونحوه للمذكر ، وقد يكون اسما للوصف غير المتنادى والمصدر ، ولا يكون إلا مؤنثا لمؤنث ، (٢) .

ثم بدأ يذكر الأمثلة إلى أن قال : « وما جاء من الوصف متنادى وغير

(١) الكتاب ط بولاق ١ / ٣١١ .

(٢) الكتاب ط بولاق ١ / ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

منادى يا خباثت ويا السكاع ، فهذا امم للخبيثة والسكعاء ومثل ذلك قول
الشاعر :

فقلت لها عيني جعار وجري
بلحم امرىء لم يشهد اليوم ناصره
ولما هو امم للجاعة ولما يريد بذلك الضبع ويقال لها قتام لانها
تقتم أى تقطع .

وقال الشاعر :

لحقت حلاق بهم على أكسائهم
ضرب الرقاب ولا يهم المغنم
ثم يقول : « فهذا كله معدول عن وجهه » .

وليس بين النصين أى تعارض بالنسبة لنداء فعال فى سب الآتى ؛ لأنه
قال فى الأول : إنهم لا يقولون فى غير النداء جاء تنى خباثت ولا السكاع ،
وفى الثانى يذكر أمثلة للمعدول عن حسده من المؤنث فيقول : « وما جاء
من الوصف منادى وغير منادى ، على سبيل اللف ثم ينشر ذلك مرتباً
بالتاميل لما جاء منادى وهو خباثت والسكاع ولما جاء غير منادى نحو
حلاق ثم يعلق على ذلك أن الوصف الذى ذكره منادى أو غير منادى معدول
عن وجهه وأصله .

بجاء
أما لو

(١) الكتاب ٢ / ٣٨ ط بولاق وخلاق : امم المنية

(٢) انظر فهارس سيبويه ١٨ والمقتضب الجزء الاول دراسة الشيخ

ومع هذا الوضوح نجد شيخنا الفاضل الشيخ عزيمة يثبت أن بين النصين تعارضا ولقد عرفت سبب ما أثبتته وهو أنه رحمه الله ذكر من الموضع الأول : لا يقولون في غير النداء جاء تنى خباث ولسكاع ومن الموضع الثاني : ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خباث ويا لسكاع، (١).

ولو ذكر شيخنا النصين كامين لفهم وجهة مساق كل نص ولما أثبت ذلك التعارض.

حكم المقترن بال بعد هذا وأياها

يقول سيبويه (١): « هذا باب لا يكون الوصف فيه مفردا إلا رفعا، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان، فأى هنا فيما زعم الخليل — رحمه الله — كقولك: يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أى ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل. »

ثم يقول (٢): « وليس ذا بمنزلة قولك يا زيد الطويل من قبل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ثم خفت أن لا يعرف فنعته بالطويل، وإذا قلت: يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف، فمن ثم وصفت بالاسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل. »

فهذه الأسماء المهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أى كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها وإنما قلت يا هذا ذا الجملة؛ لأن ذا الجملة لا توصف به الأسماء المهمة، وإنما يكون بدلا، أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكده.

ثم يقول (٣): « يدل على ذلك أن أى لا يجوز فيها أن تقول يا أيها ذا الجملة فالأسماء المهمة توصف بالألف واللام ليس إلا، وبفسرها ولا توصف

له من الألف واللام

(١) الكتاب ط. هارون ١٨٨/٢

(٢) السابق ١٨٩/٢، ١٩٠، وانظر الأشباه ٢٣٤/٢

(٣) السابق ١٩٠/٢

بما يوصف به غير المهمة، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفًا، ومن ذلك قول الشاعر : وهو ابن لوزان السدوسي (١) :

يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل ذى الأنساع والجلس

وفعله قول ابن الأبرص (٢) :

يا ذا الخوقنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الأحلام

ومثله ياذا الحسن الوجه وليس ذا بمنزلة ياذا الجملة ؛ من قبل أن الضامر العنس والحسن الوجه كقولك : ياذا الضامر وياذا الحسن ، وهذا المجرور هنا بمنزلة المنصوب إذا قلت : ياذا الحسن الوجه ، وياذا الحسن وجهه ، ويدل على أنه ليس بمنزلة ذى الجملة ، أن ذا معرفة بالجملة والضامر والحسن ليس واحد منهما معرفة بما بعده .

ومعنى ما ذكره سيبويه أن اسم الإشارة يوصف بالاسم المحلى بال ، وكذلك أيها .

أما إذا جاء بعد اسم الإشارة اسم مؤول بمشتق مضاف إلى ما فيه ال فإنه يعرب عطف بيان أو بدلا .

وفرق بين الوصف بالمحلى بال بعد اسم الإشارة وأى وبين المحلى بال بعد

(١) انظر الخصائص ٣/٣٠١ وابن يعيش ٢/٨ وابن الشجري ٢/٣٢ وينسب الشاهد أيضا إلى خالد بن المهاجر والعنس : الغاقة الشديدة والأنساع جمع نسع بالكسر وهو سير تشد به الرحال والجلس بكل شيء . ولى ظهر البعير أو الدابة تحت البردة

(٢) انظر ديوان عبيد الأبرص ص ٢٠ وابن الشجري ٢/٣٢٠ والشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف لإضافة غير مخضبة

العلم في نحو : يازيد الطويل بأنك حينما تنادي اسم الإشارة الموصوف (١)
بالحلي بال أو أيا الموصوف بما ذكرنا فكأنك تنادي شيئا واحدا لأن
الوصلة الأولى لا يمكن أن تقف عليها وحدها ، إذ لا طائل من ورائها -
وهي أي وهذا - .

أما يازيد الطويل فيمكن أن تريد الوقوف على زيد ، ولكنك أردت
أن تنعته .

ويقول ابن هشام منها على بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين عند ذكر النوع
الأول وهو اشتراطهم الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعته :

من الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل :
إن الرجل نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك
والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه ،
وليس كذلك ؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يتمتع كون
المنعوت أخص من النعت ، وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسألة فجعل
ذلك عطفًا لا نعتا ، وكذا ابن جني اهـ .

قلت : (٢) وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي : وأما تسمية سيبويه له نعتا
فتسامح ، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة ثم يقول وزعم : ابن هـ

(١) وانظر الكتاب ٢٢١/١ طه بولاق فقد قال : واعلم أن المهمة توصف
بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعا وإنما
وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمهمة كشىء واحد ثم
يقول (معلقا على نحو) مررت بزيد الرجل) : فكأنك أرث أن تقول :
مررت بالرجل ولكنك إنما ذكرت هذا لتضرب به الشيء وتشير إليه ،
وانظر ٣٠٨/١ طه بولاق من المرجع نفسه

(٢) مغنى اللبيب ٥٧٠/٢

أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ، ثم يقول : قال : (أى ابن عصفور) وهذا معنى قول سيديويه (١) اهـ .

والذى نريد أن نوضحه الآن أن سيديويه يتحدث عن اسم الإشارة المنادى ، وأى فى النداء ، وصنفتها ، وهم يتحدثون عن الذى يأتى بعد اسم الإشارة محلى بال دون نداء ، فالجبهة منفكة ، فكيف يتحدثون عن مذهب سيديويه فى النداء ، وهم يبحثون فى غيره .

ولهذا لا نرى ضرورة لقول السهيلي وأما تسمية سيديويه له نعتا فتسامح لأن سيديويه سمى ذلك نعتا بعد اسم الإشارة وأى فى النداء ؛ لأن المنادى طلب إقبال والمطلوب لإقباله فى مثل هذا الموضع جدير بأن ينعت حتى يأتى وحده دون غيره ، أما الحديث فى غير النداء فله نظامه الخاص به .

تكرار الاسم عند الإضافة في النداء

يقول سيديويه : « هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ، ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو ، ويا زيد زيد أخينا ، ويا زيد زيدنا زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء ، وهي لغة للعرب جيدة وقال جرير :

يا تيم تيم عدى لأبائكم لا يلقينكم في سواة عمر (١)

وقال بعض ولد جرير (٢) :

يا زيد زيد العملات الذبل

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كروا الاسم تو كيدا ، تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا وقال الخليل رحمه الله : هو مثل لا أبالك قد علم أنه لو لم يحىء بحرف

(١) انظر ديوان جرير ٢٨٥ والخزائن ٢/٢٩٨ وشرح شواهد المغنى ٢٩٠ ، والسواة : الفعلة القميحة والشاهد فيه إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه فعومل الثانى فى منع الثنوين للإضافة معاملة الأول .

(٢) نسب هذا البيت أيضا إلى عبد الله بن رواحة وهو الصواب وانظر الروض الأنف ٢/٢٥٨ وبعد هذا البيت : تطاول الليل عليك فانزل وهما بيتان لا ثالث لهما فاهما فى غزوة مؤتة والمنصف ٣/١٦ وابن يعيش ٢/١٠ والهمع ٢/١٢٢ والأشمونى ٣/١٥٣ والخزائن ٢/٣٣ واليجمات جمع يعملة بفتح الياء والميم وهى الإبل القوية على العمل والشاهد فيه إقحام زيد الثانى بين الأول وما أضيف إليه .

الإضافة ، قال أبناك ، فتركه على حاله الأولى واللام هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله يا تميم تميم عدى وكذلك قول الشاعر إذا اضطر :

يايؤس للحرب (١)

لأنما يريد يايؤس الحرب ، وكان الذى يقول يا تميم تميم عدى لو قاله مضطرا على هذا الحد في الخبر لقال هذا تميم تميم عدى .

قال : وإن شئت قلت يا تميم تميم عدى كقولك : يا تميم أخانا لأنك تقول هذا تميم تميم عدى كما تقول : هذا تميم أخونا (٢) .

فذهب سيبويه أن قولك يا تميم تميم عدى — إذا نصب الأول — تميم الأول فيه هو المضاف إلى عدى والثاني توكيد للأول وتكرار له ولا تأثير له في المضاف إليه .

أما إذا ضم الأول ، فإنه منادى مفرد ، والثاني عطف بيان . .

ومع وضوح مذهبه ، فإننا نجد أن ابن هشام في المغنى يقول السابعة : نحو زيد وعمرو قائم ، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه مذهب في نحو .

يا زيد زيد البعلمات

أن الحذف من الثاني (٣) ، انتهى :

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك والبيت يتأمله :

يايؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وافظر ابن يعيش ٢/١٠٥ ، ٤/٣٦ ، ٥/٧٢ والخصائص ٣/١٠٢ ،

وشرح شواهد المغنى ١٩٨ والشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) الكتاب ط هارون ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

(٣) المغنى ٢/٦٢١

وهذا فهم للسألة على غير وجهها ، لأن سيبويه لم يصرح بأن الثاني مضاف إلى مثل ما أضيف إليه الأول كما قرر ابن هشام وإنما قال : فلما كرر والاسم توكيذا تركوا الأول على الذى يكون عليه لو لم يكرروا ،

فسيبويه يقرر أنه تأكيد لفظى والتأكيد اللفظى فى الأغلب حكمه حكم الأول ، وحر كته حر كته إعرابية كانت أو بنائية ، فسكا أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثانى مع أنه ليس بمضاف وقد شبه الخليل الثانى كما ذكر سيبويه — بأنه كاللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه فى لا أبالك لتأكيد اللام المقدرة إذ يقول : وقال الخليل رحمه الله هو مثل لا أبالك ، ويمين وجه الشبه الذى ذكرناه .

وأعلم أن الرضى قد ذكر تعليلا لطيفا لهذا (١) التأكيد المقحمة فقال : وإنما جىء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه ، لا بعد المضاف إليه ، لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف إليه ، ولا تنوين معوض عنه ، ولا بناء على الضم . وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا فى الضرورة ، وذلك بالظرف خاصة فى الأغلب كما يجىء فى باب الإضافة ، لأنك لما كررت الأول بلفظه وحر كته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الأول وكأنه لا فصل هناك ألا ترى أنك تقول : إن إن زيدا قائم مع قولهم لا بفصل بين إن واسمها إلا بالظرف (١) انتهى .

(١) شرح السكافية للرضى ج ١ ص ١٤٦ وانظر تحفة الغريب للدمايقي

موضع أسماء الأفعال

ذكر الأشموني أنه (١) ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف (ابن مالك) (٢) ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه والفارسي القولان ، وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغنادا مرفوعها عن الخبر ، كما أغنى في نحو أقائم الزيدان اهـ .

الذي يعنني من هذا قول الأشموني : ونقل عن سيبويه والفارسي القولان لأنه كان على الأشموني أن يتأكد من ذلك النقل عن طريق مراجعة كتاب سيبويه في هذا الموضع ولكنه حكي النقل ووقف عند هذا الحد وهذا الناقل قد فهم المسألة على غير وجهها في كتاب سيبويه .

وذلك لأن سيبويه يرى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب لأنها أسماء لا لفاظ الأفعال يقول : دفقة ولك : رويد زيدا فإنما هو اسم أروذ زيدا ومنها هلم زيدا انما تريد هات زيدا ، (٣)

(١) الصبان على الأشموني ١٠٦/٣ وشرح التصريح ٥٠/١ ، ٥١ وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر فن قال إنها أفعال حقيقة أو أسماء الألفاظ الأفعال ، فلا موضع لها من الإعراب عنده ، ومن قال إنها أسماء لمعاني الأفعال فموضعها رفع بالابتداء . وأغنى مرفوعها عن الخبر ومن قال إنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال فموضعها نصب بأفعالها النائية هي عنها وانظر شرح التصريح ١٩٥/٢

(٢) يقول ابن مالك في شرح السكافية ١٣٩٦/٣

وكل ما يعد من ذا الباب مستوجب البناء لا للإعراب

(٣) الكتاب ١٢٢/١ ط بولاق .

ثم قال : ومنه قوله تراكها من إيل تراكها
فهذا اسم لقولك اتركها وقال :
مناعها من إيل مناعها
وهذا اسم لقولك امنعها ، (١) .

وعلق الأعلام على هذين البيتين بقوله (٢) : الشاهد فيـه وضع تركها
ومناعها موضع اتركها وامنعها وهما اسمان لفعل الأمر وجب لهما البناء
على الكسر ، لأنه مبنى وكان حقهما السكون وكسرا لا لالتقاء الساكنين
وخصا بالكسر لأنهما مؤنثان والكسر يختص بالمؤنث .

ويقول سيديويه : وإنما سمي بهما الأمر والنهي فعلمات عملهما ولم يجاوز
فهي تقوم مقام فعلهما ، . اهـ

والذى نفهمه من هذا أنها قامت مقام أفعال مبنية فبنيت كما أشار إلى
ذلك الأعلام .

ولعل الذى نقل القواين نظر إلى قول سيديويه عن حيل : والدليل
على أنهما جعلتا اسماً واحداً ، قول الشاعر : (بسيط) .
وهيج الحى من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وجيهله (٣)
والقوافى مرفوعة (٤) .

ولكننا نقول له إنه أعربه بالرفع لأنه وإن كان مركباً من شيئين فقد
جعله اسماً للصوت .

(٢) السابق ١/١٢٣

(١) السابق ١/١٢٣

(٣) والشاهد أنه جعل حيهله وإن كان مركباً اسماً للصوت ورفع

(٤) الكتاب ٢/٥٢

وكانه قال : كثير تناديه وحته

وربما يكون قد استنبط ذلك من قول سيبويه . ومن العرب من يقول جهلاً .

ومن العرب من يقول جهل إذا وصل وإذا وقف أثبت الألف ومنهم من لا يثبت الألف في الوقف والوصل .

ومن العجب أني ذهبت إلى كتاب المقتصد في شرح الإيضاح فلم أجد شيئاً يشير إلى أن هناك قولين لأبي علي وإنما وجدته يقول : باب الأسماء التي سميت بها الأفعال وهي رويداً ونحوه ثم يقول : فكذلك استغنى عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التي سميت بها وذلك نحو قولك رويد زيدا تريد أود زيدا (١) .

ثم قال الشيخ عبد القاهر (٢) وهو يتحدث عن رويد : وبني كما أن فعل الأمر مبني وتراكها ومناعها بمعنى اتركها وامنعها وهذا بمنزلة رويد في إنهم جعلوا اسم الفعل من تركيبه لأن تراك من حروف اترك كما أن رويد من حروف أورد .

(١) المقتصد ٥٦٩/١

(٢) السابق ٥٧٠/١

إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه

يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١) .

إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيديويه ، .
وخرج ابن مالك على هذا قول الشاعر (٢) :

يا أيها المأمح دلولي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

فقال وهو يرد على من يحيز لإعمال هذه الأسماء فيما تقدم عليها محتجا بهذا البيت : « ولا حجة فيه لصحة تقدير دلولي مبتدأ أو مفعولاً بـدونك مضمرأ ثم ذكر الكلام الذي سقناه في صدر المسألة .

ولقد رجعت إلى كتاب سيديويه وهذا نص ما قال في هذه المسألة (٣) :

« وأعلم أنه يقبح زيداً عليك ، وزيداً حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يقول ، .

وهذا النص يثبت لنا أن الإمام ابن مالك فهم كلام سيديويه على غير وجهه ؛ لأن سيديويه يقول : إلا أن تقول زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ، .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٥

(٢) هذا البيت من بحر الرجز لجارية من بني مازن وانظر مع الطوامع ٢/١٠٥ ، والدرر اللوامع ٢/١٣٩ ، والتصريح ٢/٢٠٠ ، والأشمونى ٣/٢٠٦ ، والإنصاف ١/٢٨ ، والعقد الفريد ١١/٢١١ .
(٣) الكتاب ١/١٢٧ ط بولاق .

ولم يقل بإضمارك اسم الفعل ولا يمكن أن نحمل ذلك على أنه يريد اسم
الفعل لأنه قال عن اسم الفعل : لأنه ليس من أمثلة الفعل ، ثم قال :
فليس يقوى هذا قوة الفعل ، .

أى أن اسم الفعل لا يقوى قوة الفعل حتى تعمله مضمراً أو تقدم
معموله عليه ، ولأنه إذا كان يقبح عند سيبويه (١) أن تقدم معمول اسم
الفعل عليه فيعمل وهو متأخر فمن باب أولى أن يمتنع عمله ، وهو محذوف
أو يكون قبيحاً على الأقل .

(١) انظر شرح الألفية للراذى ٨٤/٤ وشرح الأشموقى ٢٠٥/٣

حكم التعجب من أفعال

يقول سيبويه (١) : هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمسكته ، وذلك قولك ما أحسن عبد الله ثم يقول : « وبناءؤه أبدا من فعل وفعل وأفعال ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف بفعولوا له مثالا واحداً يجرى عليه ، فشبه هذا بما ليس من الفعل ، نحو لات وما وإن كان من حسن وكرم وأعطى » .

هذا نص سيبويه ويفهم منه أنه يسوى بين فعل وأخواتها وبين أفعال لكنه لم يقل إن ذلك قيامي أو سماعي ولكن أغلب الظن أنه يريد بذلك الاطراد لأنه يقول : « وبناءؤه أبداً من فعل وفعل وفعل وأفعال » .

وقد فهم الإمام الرضى من عبارة سيبويه أن صياغة أفعال التعجب من أفعال قيامي يقول : « ويبنى أيضاً من باب أفعال قياساً عند سيبويه سماعاً عند غيره نحو ما أعطاه للمعروف وما أبغضنى له والأخفش والمبرد جوزاً بناءً من جميع الثلاثى المزيد فيه » . والرضى على صواب فى فهمه عبارة سيبويه (٢) .

أما ابن يعيش فقد فهم عبارة سيبويه على غير وجهها فقال : وقد قالوا ما أعطاه الدرهم وأولاه الخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجوز منه إلا ما تسكنت به العرب فالتعجب من فعل قيامي مطرد ومن أفعال مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب (٣) .

(١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق

(٢) شرح الكافية ٣٠٨/٢

(٣) شرح المفصل ١٤٤/٧

ثم يقول : « وإنما ساغ ذلك في أفعل عند سيبويه (١) دون غيره من
الاثنية المزيد فيها لأن أفعل أمره ظاهر فلولا إظهار المعنى وعدم اللبس
لما ساغ التعجب منه . »

وبعد فما يؤيد مذهب سيبويه في أفعل ورود التعجب منه نثراً وشعراً
عن العرب ؛ فقد قالوا : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف . وقال
ذو الرمة (٢) :

ما ثننا خرقاء تراهيتا السكلى سقى بهما ساق فلم تتبللا
بأضيع من عينيك للدمع كلها
توهمت ربعاً أو تذكرت منزلاً

(١) السابق ١٤٥/٧ وانظر المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٣٧٩/١ فقيه
مثل ما في ابن يعيش إلا أنه لم ينسب شيئاً إلى سيبويه .
(٢) ملحقات ديوانه رقم ٧٠ ونظراء يوان الحماسة ١١٢/٢ ومجالس
تعلب ٤١٣/٢ والأما إلى اللقالي ٢٠٨/١

إعراب المنصوب بعد اسم التفضيل المثني والمجموع

يقول سيديويه : « إذا تثبت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب ،
وذلك قولهم هم الطيبون الأخيار وهما الحسان الوجوه ومن ذلك قوله
تعالى : « قل هل أنبئكم بالآخرين أعمالا (١) . وقول خرق من
بنى قيس (٢) :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاهد الأزر (٣)

سيديويه يقول : « إذا تثبت أو جمعت فليس إلا النصب ولم يذكر
سوى ذلك » .

وما نفهمه أن ما يأتي بعد اسم الفاعل المجموع ينصب على التشبيه بالمفعول
به وما يأتي بعد اسم التفضيل المجموع يعرب تمييزا ، ولكن سيديويه لم يفصل
اعتمادا على ذكاء القارئ ، ولأن ذلك أمر واضح ولذلك نجد الأعم يقول
في الحاشية معلقا على البيتين : « الشاهد فيه نصب معاهد الأرض بقولها الطيبون
تشبيها بالمفعول به لأنه معرفة بإضافته إلى الأزر فهو كقولك الحسنون
أوجه الأخ (٢) » .

لكنه لم يعلق على الآية بشيء إذ المفهوم أن المنصوب بعد كلمة الآخرين

(١) الآية رقم ١٠٣ من سورة الكهف

(٢) الهمع ١١٩/٢ وأما ابن الشجري ٣٤٤/١ وخرق هي بنت هفان
من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة والجزر جمع جزور وهي الناقة تجزرو الأزر
جمع إزار وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن

(٣) الكتاب ط بولاق ج ١ ص ١٠٣

تمييز يقول العكبرى د أعمالا ، تمييز و جاز جمعه لأنه منصوب عن أسماء
الفاعلين (١)

ومع وضوح مراد سيبويه فإننا نجد ابن هشام في المغنى (٢) يقول :
د وقال سيبويه : أعمالا مشبهة بالمفعول به ويرده أن أمم لا يشبه بأمم
الفاعل ؛ لأنه لا تلحقه علامات الحروف إلا بشروط والصواب أنه تمييز .
ولا ندري من أين أتى ابن هشام بقوله : وقال سيبويه أعمالا مشبهة
بالمفعول به .

وأغلب ظنى أنه قد فهم من جعل الآية وهي من اسم التفضيل مع
الأمثلة الأخرى التي يأتي ما بعدها منصوبا على التشبيه بالمفعول به أن سيبويه
يجعل ما بعد اسم التفضيل المجموع مشبها بالمفعول به وهذا لا يصدق عقل
لأن سيبويه كثيرا ما يستطرد لوجه شبه بين الشيئين وقد تكون هناك
أمور أخرى لا تدخل في التشبيه .
ولقد انتقده الدماميني فقال :

قال المصنف يعنى ابن هشام : د والصواب أنها تمييز نخطأ سيبويه غير
مبال بعلو شأنه وإمامته في هذه الصناعة (٣) ، .

(١) إملأ ما من به الرحمن ١٠٩/٢ والبحر ١٠٧/٦

(٢) المغنى ٥٤٥/٢ تحقيق الشيخ محي الدين

(٣) تحفة الغريب ٦١٧/٢ تحقيق عبد الجواد البابا

موضع يعود فيه الضمير على متأخر لفظا ورتبة

عد ابن هشام المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة (١) وذكر منها : د (٢) أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له ، كضربته زيدا قال ابن عصفور : أجازة الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرجوا على ذلك قولهم : اللهم صلى عليه الموفى الرحيم ، وقال السكاسي : هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير وقوله :

قد أصبحت بقرقرى كوانسا . فلا تله أن ينام البائسا
وقال سيبويه : هو يا ضمار أذم .

لقد ورد ذكر سيبويه مرتين في هذه المسألة منسوبا إليه كلاما لم يقله في كتابه وأذكر لك فص سيبويه لترى بنفسك صدق ما قررت يقول سيبويه (٣) .

وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين على البذل وفيه معنى الترحم وبذله كبذل مررت به أخيك وقال :

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تله أن ينام البائسا (٤)
ولقد علق الأعمى على هذا البيت بقوله : الشاهد فيه نصب البائس يا ضمار فعل على معنى الترحم وهو فعل لا يظهر كما تقدم في المدح والذم .

(١) انظر مغنى اللبيب ٢/٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣

(٢) السابق ٢/٤٩١، ٤٩٢ وانظر أيضا السابق ٢/٤٥٥

(٣) الكتاب ١/٢٥٥ ط بولاق

(٤) انظر همع الطوامع ١/٦٦، ١١٧

يتضح لنا أن سيديويه نقل مذهب الخليل ، وأنه لم يصرح بالمنع طبقا
لما ذكر ابن عصفور كما يتضح لنا أنه لم يقدر «أذم» ، ولا غيره كما ذكر
ابن هشام ولما علم هو الذي قال «إيضاحا» فعل على معنى الترحم ، وبين
الذم والترحم فرق كبير فيه إليه أبو سعيد السيرا في يقول في هامش الكتاب :
«مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم وذلك أن الاسم الذي يعظم به
والاسم الذي يشتم به شيء قد وجب للمعظم والمشتوم وشهرا به قبل
التعظيم والشتم فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه أو الوضع منه ،
والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق إذا ذكر على المذكور في حال ذكره إياه
رقة عليه وتحنا ، ،

ولا أجد في الرد على ابن هشام في فهم مراد سيديويه أبلغ من رد أبي
سعيد رحم الله الجميع وهدانا إلى صراطه المستقيم .

٢٥٥/١ ط بولاق



54206
مكتبة جامعة بيت لحم
١٥٣٤١
GETTLEH UNIVERSITY LIBRARY

حذف المؤكد وبقاء التوكيد

يتحدث ابن هشام عن شروط الحذف فيقول :

« الثالث أن لا يكون مق كذا ، أى ألا يكون المحذوف مؤ كذا ، ثم يقول : وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش منعه في نحو الذى رأيت زيدا أن يؤكّد العائد المحذوف بقوله نفسه لأن المؤكّد مرید للطول والحذف مرید للاختصار وتبعه الفارمى فرد في ذكر كتاب الإغفال قول الزجاج في (إن هذان لساحران) إن التقدير إن هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح فقال في الخصائص : « لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد » . كما لا يجوز إدغام نحو اقنعس لسا فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد ، كضربت ضربا ، لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف منافي لذلك ، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مرتت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابه بأنه يرفع بتقديرهما صاحبائى أنفسهما وينتصب بتقدير أعنيهما أنفسهما » (١) ٥٨ .

ولقد ذهبت إلى كتاب سيبويه فوجدت أن ما نقله عنه ابن هشام صحيح ، ولكن ابن هشام فهمه على غير وجهه ، واستدل به في غير موضعه حينما ساقه في هذا الموضع ؛ لأن ابن هشام (٢) يتحدث عن أراء بعض النحويين ، حيث منعوا حذف المؤكّد مع بقاء التوكيد ثم قرر أنهم

(١) الكتاب ١/٢٤٧ ط بولاق .

(٢) مغنى اللبيب ٢/٦٠٩ بتحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد .

جميعا مخالفون للخليل وسيبويه ، وذكر كلام الخليل في كتاب سيبويه والدعوى في غير محل النزاع ؛ لأن النحاة يتحدثون عن حذف مؤكد ليس في إتياع توكيده له مشكلة إعرابية لأنه واحد أماما ساقه سيبويه فمسألة المؤكد فيها زيه وأخوه ، وقد اختلف الإعراب فريد مجرور بالباء وأخوه مرفوع باتاني فلا يمكن نطق التوكيد إلا على اعتبار محذوف أما الذي (ضربت نفسه زيد) مثلا ينصب نفسه توكيذا للضمير المحذوف فالمحذوف شيء واحد له إعراب واحد فيمكن أن يسهل الأمر .

ولست بذلك أوافق النحويين الذين تحدث عنهم ابن هشام وإنما أقول إن ابن هشام أتى بدليل في غير محل النزاع ، وحاله لا تشابه مع حال ما يتحدث عنه النحاة من حيث ما ذكرنا ، فلا يكتفى أن يستدل على حذف بحذف دون مراعاة ظروف الحذف المستدل به ،

وما أراه في المسألة أن الأمر ليس فلسفة وتعليل وإنما يحكم الموضع سماع من العرب فإذا سمع اتبع وإذا لم يسمع وجب أن يمنع .

مسألة في العطف على التوهم

يقول ابن هشام في القاعدة الثامنة :

« ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا

أو تنزلون فإنما معشر نزل (١)

فقال يونس : أراد أو أتم نازلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط ، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم فكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنتجن معروفون بذلك ، .

وهذا نص كلام المغني (٢) :

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يقول (٣) :

وسألت الخليل عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا

أو تنزلون فإنما معشر نزل

فقال الكلام هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا لما كان موضعها

(١) هذا البيت للأعشى وانظر ديوانه ٤٨ والجمع ٦٠/٢ والخزانة

٦١٢/٣

(٢) مغني اللبيب ٦٩٣/٢

(٣) السكتاب ٥١/٣ وانظر معاني القرآن للفراء ٣٤٧/٢

لو قال فيه أتر كبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك «ولا سابق شيئا» وأما
يونس فقال: أرفعه بالا ابتداء كأنه قال أو أنتم نازلون وعلى هذا الوجه
فسر الرفع في الآية كأنه قال: أو هو يرسل رسولا (١) كما قال طرفة:

. أو أنا مفتدى

وقول يونس: أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ماضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد «ولا سابق شيئا» .

ومن خلال عرض النصين يتضح لنا من نص ابن هشام أنه قد ادعى أن
سيمويه جعل أو نزلون في بيت الأعشى من العطف على التوهم ويتضح
لنا من نص سيمويه أنه عرض قول الخليل ويونس وذكر أن قول يونس
أسهل وأن الإشراك على التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا وأنه لم يقل
شيئا مما ادعاه ابن هشام .

وبعد فقد كان على ابن هشام أن يثبت من القضية قبل تقريرها
وهو إمام مشهود له بعلمه وكعبه ورسوخ قدمه في النحو العربي .

(١) يشير إلى قوله تعالى «ما كان لأمر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من
وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه من يشاء» يرفع يرسل وهي
قراءة نافع وأهل المدينة كما في البحر ٥٢٧/٧ وفي الإتحاف ٣٨٤ أنها قراءة
نافع وابن ذكوان والآية رقم ٥١ من سورة الشورى .

(٢) قطعة من بيت طرفة وتمايم البيت كما في معلقته:

ولكن مولاي امرؤ هو خانق على الشكر والتسأل أو أنا مفتدى

(٣) ديوان زهير ٢٨٧ وانظر الخزانة ٦٦٥/٣

لذلك نجد (١): الرضى يستشهد ببيت سيبويه السابق على أن تنزلون
عند الخليل معطوف على إن تركبوا على المعنى وهو المسمى عطف
التوهم وقال يونس هو على القطع أى بل أنكم نارلون غير أنه زاد أن كلمة
أو بمعنى بل ونرى أنه لا ضرورة تلجئه إلى ذلك .

واقترح ابن عصفور في كتاب الضرائر على مذهب الخليل وخصه
بالضرورة فقال : ألا ترى أن تنزلون حكمه أن يحذف منه الفنون للجزم
لأنه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط وهو تركبوا لكنه اضطر
إلى رفعه بالنون فاستعمل الرفع بدل الجزم حملا على أتركبون المضمن
معنى إن تركبوا لأن الفعل المستفهم عنه جائز فيه أن يضمن معنى الشرط
إلا أن ما حمل عليه برفع تنزلون لا يحوج إلى اللفظ .

جزم المضارع في جواب الطلب

يقول سيبويه : وهذا باب من الجزاء ينبجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر ، أو نهى ، أو استفهام ، أو تمن ، أو عرض فأما ما انجزم بالأمر ، فقولك : ائتني آنك .

وأما ما انجزم بالنهى فقولك : لا تفعل يكن خيرا لك ، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أحدثك ؟ وأين تسكون أزرك ؟

وأما ما انجزم بالتمنى فقولك : ألا ماء أشربه وليته عندنا يحدثنا .

ولما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب إن تأتني يان تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ؛ كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آنك .

وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن ؛ فذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال ائتني آنك فإن معنى كلامه ، إن يكن منك إتيان آتاك ، وإذا قال : أين بيتك أزرك فسكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك لأن قوله : أين بيتك يريد به أعلمنى (١) .

والذى نفهمه من نص سيبويه أن المضارع في جواب الطلب يجزم بالطلب نفسه لشبهه بالشرط عند سيبويه لأنه يقول فأما ما انجزم بالأمر ثم يقول وأما ما انجزم بالنهى ... إلخ .

ثم يقول : ولما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني يان تأتني لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء كما أن تأتني غير مستغنية عن آتاك .

ونفهم أن المضارع يحزم في جواب الطلب عند الخليل ولتضمنه معنى الشرط لأنه يقول: واعلم أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن ولا يمكن أن تفسر عبارة الخليل على أن الجزم بالطلب لنيابته مناب الشرط ولكن ما ذكرنا أقرب إلى قوله د فيها معنى إن .

وفرق بين نيابة الطلب عن جملة الشرط وتضمنه معنى الشرط ، لأنه على النيابة هناك جملة محذوفة ، وعلى التضمن ليست هناك جملة محذوفة .

هذا ما فهمناه من نص سيبويه ولكننا إذا نظرنا في البحر المحيط لأبي حيان فإننا نجد يقول د وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر وهو اختيار الفارسي والسيرافي وهو الذي نص عليه سيبويه عن الخليل .

فأبو حيان قد ذهب مذهبا لم يرده الخليل ولا سيبويه . فسيبويه يرى أن الجواب يحزم بالطلب لأن الجواب يقترب على الطلب ومعلق به كجواب الشرط مع جملة الشرط والخليل يرى أنه يحزم بالطلب لتضمنه معنى الشرط وقلنا إنه يمكن أن يقال إن مقصده أنه يحزم بالطلب لنيابته عن جملة الشرط .

وكذلك إذا ذهبنا إلى شرح السكافية للرضي فإننا نجد يقول د وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لا بيان مقدرة كما هو ظاهر مذهب الخليل .

وكلام الرضى ينطبق على رأى سيبويه ، ولكنه ينسبه للخليل ، وهذا لأنه فهم كلام سيبويه على غير وجهه .

أما ابن هشام فلم يذكر تفصيلا في المسألة ، ولكنه ذكر ما رجحه ،

(١) ١٧٥/١ وانظر البحر أيضا ٤٢٦/٥ وانظر إعراب القرآن المنسوب

إلى الزجاج ٨١١/٣ ، ٨١٢

(٢) شرح السكافية للرضي ٢٦٥/٢

(٣) المغني ٤٢٣ / تحقيق الشيخ محي الدين

وهو أن جواب الطلب يجزم بإن مقدرة ، إذ يقول : ويجزم بإن مقدرة ،
ويكرر ذلك في الباب السادس من الجزء الثاني في التحدير من أمور
اشتهرت بين المعريين والصواب خلافها فيقول : والثامن قولهم في نحو
انتفى أكرمك إن الفعل مجزوم في جواب الأمر والصحيح أنه جواب
لشرط ، ومقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين (١) .

وما ذكره ابن هشام بقوله « ويجزم بإن مقدرة » اختيار لا فعلق عليه
فلعله ظهرت له أدلة رجح بها ما ذهب إليه ولسكنفتنا نناقشه في الموضع
الثاني في قوله « والصحيح أنه جواب الشرط مقدر وقد يكون إنما أرادوا
تقريب المسافة على المتعلمين .

فنقول ما تدعى أنه غير صحيح هو مذهب سيبويه أو مذهب الخليل
لأنك قلت الصحيح وعكسه غير الصحيح ومذهب كل منهما قوى لأن
ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج ولأن العامل الملفوظ سواء أكان
بالأصالة أم بالتضمن أم بالنيابة أقوى من المقدر .

وما عجبت له جعل الدماميني (٢) مذهبي الخليل وسيبويه مذهبا واحداً وهو
أن جزم الجواب بالطلب نفسه لتضمنته معنى الشرط ، والاعجب مما ذكرت
أن الدماميني ينسب للسيراني أنه حكى أنهما قالوا إن الجواب مجزوم بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر .

وما ذكره مذهبا لها فهم بعيد لقول الخليل في المسألة كما ذكرنا وليس
رأيا مستقلا .

(١) المغني ٢/٦٥٣

(٢) تحفة الغريب ١/٢١٨

الألف والواو والياء

في التثنية والجمع

يقول سيبويه : هذا باب التثنية .

اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون ، وفي النصب والجر بالياء والنون ، ويكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحاً .

ويقول : د واعلم أنك إذا تثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفاً ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية وتكون في الجر باء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي يكون على حد التثنية وتكون في النصب كذلك » .

ثم يقول : وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منها حرف المد واللين والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التثوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية ، إلا أنها واو مضموم ما قبلها

(١) ٣٨٥/٣ ط هارون وانظر في هذه المسألة شرح السكافية للرضي
١٦٠/٢ وشرح الأشموني ٤٤/١ تحقيق الشيخ محي الدين وحاشية الصبان
٨٠/١ بولاق وشرح التصريح ٧٧/١ بولاق والكتاب ٩٢/٢ بولاق وأمرار
العربية ٢٢

(٢) الكتاب ٤/١ ط بولاق واعلم أنه قد نقل السيراني عن الخليل أنه
قال الحركات يزدن على الحروف والأصل الحروف والحركات مأخوذة
منها وأنظرو شرح الكتاب ورقة ٢٠٨ وأمرار العربية ١٢٧ .

في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين ، انتهى .

ومذهب سيبويه واضح في أن الألف والواو الياء في التثنية والجمع حروف إعراب ومع ذلك فإننا نجد في كلام صاحب الإنصاف (١) أن قوماً يزعمون أن سيبويه ذهب إلى أن الألف والواو الياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب (٢) .

ثم يقول : « وليس بصحيح ، دون أن يورد كلام سيبويه الذي ذكرناه ولهذا ذكرنا هذه المسألة في المسائل التي فهمت على غير وجهها ؛ لأن الذين نسبوا إلى سيبويه ما نسبوا لم يفهموا عبارته على وجهها الصحيح والمذهب الذي نسب إلى سيبويه ؛ بسبب سوء فهم عبارته هو في الأصل مذهب الكوفيين الذين استدلوا بعبارات سيبويه السابقة أيضاً على أن مذهبهم مذهب سيبويه . »

يقول صاحب الإنصاف (٣) وهو يذكر أدلة الكوفيين على أن الألف

(١) الإنصاف ٣٣/١

(٢) وانظر المرتجل ٦٥/١ والإيضاح في علل النحو ١٢٤ ، ١٢٥

١٤١

(٣) الإنصاف ٣٤/١ ، وانظر في هذه المسألة شرح الأشموني ٤٤/١

بتحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد ، وأمرار العربية ٢٢ فقد ذكر الأقوال المختلفة في الإعراب والتثنية والجمع وانتهى إلى تأييد مذهب سيبويه والحجج له في ص ٢٣ ، ٢٤ وانظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٣٠ ، ١٣١

١٣٢ وشرح السيرافي على الصكتاب اورقة ١٢٤ ، ١٣٦

والواو والياء بمنزلة الفتحة والضممة والكسرة في أنها إعراب : د ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها فلما تغيرت تغيرت الحركات دلت على أنها بمنزلتها . ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها كما يقال حركات الإعراب أي الحركات التي أعرب الاسم بها والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعاً فقال : يكون في الرفع ألفاً ، وجعل الياء فيها جرّاً فقال : يكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها وجعل الياء أيضاً نصباً حملاً على الجر فقال : ويكون في النصب كذلك وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعاً وجرّاً ونصباً والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعراباً فدل على أنها إعراب .

وبعد فلقد فهم هؤلاء عبارة سيبويه على غير وجهها وقد رد عليهم صاحب الإنصاف قائلاً (١) .

وأما قولهم إن سيبويه سماها حروف الإعراب قلنا هذا حجة عليكم ، لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلام ، وهذه الحروف هي أواخر الكلام ، فكانت حروف الإعراب ، قولهم إنما سماها حروف الإعراب لأنها التي أعرب الاسم بها كما تقول حركات الإعراب قلنا هذا خلاف الظاهر ، فإن الظاهر في اصطلاح النحويين إنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة .

ثم يقول (٢) : وأما قولهم : إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعاً وجرّاً ونصباً إلى آخر ما ذكرناه قلنا معنى قوله يكون في الرفع ألفاً ، ويكون في الجر ياء ، وفي النصب كذلك ، أي أنه يقع موقع المرفوع ، وإن

(١) الإنصاف ١/ ٣٧ ، ٣٨

(٢) السابق ١/ ٣٨

لم يكن مرفوعاً ويقع موقع المجرور ، وإن لم يكن مجروراً ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوباً ، كما يقال ضمير المرفوع وضمير المنصوب وضمير المجرور وإن لم يكن شيء منها مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة ؛ فكذا هذه الحروف تقع موقع ما يحل فيه الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد .

وقد ذكر صاحب الإنصاف وصاحب الجمع مذاهب أخرى في إعراب المثني وجمع المذكر السالم وكلها تشير إلى أنها قد استخلصت من عبارة سيبويه إذاؤها كل منهم تأويلاً يناسب فهمه فسيبويه يقول عن الزياتين تلحقان المثني والجمع ، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون .

ففهم قوم أن الإعراب بالحروف المذكورة وفهم قوم أن ذلك بحركات مقدرة قبلها وفهم قوم أن المثني والجمع مبنيان وفهم قوم أن الألف والواو والياء أدلة إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب وفهم قوم أن انقلاب هذه الأحرف هو الإعراب .

والفهم الصحيح لعبارة سيبويه أن المثني والجمع يمران بحركات مقدرة على الألف والواو والياء وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر لأن قوله حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يشير إلى أنه يشبهه بالمقصود الذي تقدر عليه جميع حركات الإعراب وسيبويه يملك ناصية البيان فلو أراد أن يقول إنهما مبنيان لما قال حرف الإعراب ولو أراد أن يقول إن هذه الأحرف يعرب بها المثني والجمع لما قال غير متحرك ولا منون ولو أراد أنها

(١) انظر في ذلك الانصاف ٣٢/١ ، والجمع ٤٧/١ ، ٤٨ وانظر

شرح الأشموني محي الدين عبد الحميد ٧٨/١

دلائل إعراب أو علامات إعراب أو غير ذلك مما أول بعضهم به عبارته
لصرح به .

وليس معنى تصحيحى فهم عبارة سيبويه أنى أرجح مذهبه فى هذه
المسألة وإنما ذلك لإحقاق الحق أما أسهل المذاهب وأبعدها عن التمسك
فى هذا الموضع فهو القول بأن إعراب المثنى والجمع المذكور السالم بالحروف
وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجى
وقيل إنه مذهب السكوفين ولقد اختاره ابن مالك فى الألفية فى قوله :
بالآلف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا

وكذلك صرح به فى كتبه الأخرى وكان هو الأسهل لأنه المناسب
لمدارك المبتدئين والأولى فى إعراب المثنى والجمع لغير المبتدئين أن نوضح
لهم أن الإعراب على الحروف التى قبل الآلف أو الواو أو الياء فى التثنية
والجمع واسكن حركات الاعراب تغيرت لمناسبة ما بعدها من حروف المد
واللين وحروف المد علامات تثنية وجمع وليست بعلامات إعراب .

القسم الثانى

المسائل الصرفية التى فهمت على غير وجهها فى كتاب سيبويه .

ويشتمل هذا القسم على المباحث التالية :

الأول : تضعيف الحرف الأخير من الكلمة .

الثانى : الهمزة المتصدرة .

الثالث : النون فى الوصف الذى على فعلاً .

الرابع : مسألة فى الأوزان ، وعملل ، .

الخامس : اشتقاق لفظ الجلالة .

السادس : تصحيح أمم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاثى .

السابع : تأكيد المضارع المستوفى للشروط بالفون .

الثامن : حكم اجتماع النونين .

التاسع : الاختلاس والإسكان .

العاشر : الوقف على المقصور المنصوب .

الحادى عشر : ياء الضمير ، هى ، .

الثانى عشر : همز كلمة ، نبي ، .

تضعيف الحرف الأخير من الكلمة

يقول سيديويه في الكتاب : (١) وأما التضعيف فقوله هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سببها يريد السبب وعييل ، يريد العييل ؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواد وعلى ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام وأجروا الألف مجراهما لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فالحقوها بهما فيما ينون في الكلام وجعلت سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت قال رجل من بني أسد (٢) .

يبازل وجناء أو عييل .

وقال رؤبة (٣) :

لقد خشيت أن أرى جدباً

في عامنا ذا بعدما أخصبا

(١) الكتاب ٢/٢٨٢ ط هابو لاق .

(٢) منظورين مرتد الفقعسي الأسدي وانظر ابن يعيش ٩/٦٨ ، والخصائص ٣/٣٥٩ ، واللسان (عمل) و (جدب) وشرح شواهد الشافعية ٢٤٦ ، وسر الصناعة ١/١٥٨ والمختضب ١/١٠٢ ، ١٣٧ والإنصاف ٧٨ والبازل من النوق الداخلة في السنة التاسعة والوجناء الغليظة الشديدة والعييل السريعة أو الطويلة

(٣) ملحقات ديوانه ٦٩ وانظر التصريح ٢/٤٣١ ، وابن يعيش ٩/٦٩ ،

وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ وابن السيرافي ٢/٣٢٥

أراد جدبا .
وقال رؤية (١) : بدءه يحجب الخلق الأضخما

فعلوا هذا إذا كان من كلامهم أن يضاعفوا ، .

هذا كلام سيبويه والواضح من قوله ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي سببها تريد السبب وعييل ، تريد العييل صريح في أنه ضرورة .
ولذلك قال الأعلم في البيت الأول : « الشاهد فيه تشديد عييل في الوصل ضرورة ، وإنما يشدد في الوقف ؛ ليعلم أنه متحرك في الوصل (٢) » .
أما بالنسبة للبيت الثاني فقد قال الأعلم أيضا أراد جدبا ، فشدد الباء ضرورة ، وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد ؛ لالتقاء الساكتين ، وكذلك شدد أخصبا للضرورة ، وأنشد بعده لرؤية : بدء يحجب الخلق الأضخما وعلته كعلة ما قبله (٣) .

ومع وضوح مذهب سيبويه نجد الرضى يقول : ترى تحريك المضعف للإعلاق في كلامهم كثيرا قال رؤية :

لقد خشيت أن أرى جدبا في عامنا ذا بعد أن أخصبا
إن الدبا فوق المتون دبا وهبت الريح بمور هبا
ترك ما أبقي الدبا سببها كأنه السيل إذا سلجبا
أو الحريق فوق القصبا والتين والخلفاء فالتهبسا

وليس في كلام سيبويه ما يدل على أنه شاذ أو ضرورة بل إنما لم يكثر مثله غاية السكثرة لقلة تضييقهم في الوقف ؛ لما ذكرنا أن الوقف حقه

(١) ملحقات ديوانه ١٨٣ وانظر المقتضب ١/ ١٠٩

(٢) الكتاب ط بولاق ٢/ ٢٨٢

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٣ في الحاشية

التخفيف لا التثقيل فقلة مثل القصبا وعيهل مثل قلة نحو جام في جمعهم
ويجعل وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب الممنون في نحو قوله:
. تترك ما أبقي الدبا سببا .

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقلب تنوينه ألفا
لا غير، ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف، لا لأجل الإتيان بحرف
الإطلاق؛ لا يضعف لكن الشاعر حمل الغصب على الرفع والجرو قاسمه
عليهما كما في لغة ربيعة (١)،

والذي يعنيهنا من هذا النص قول الرضى وليس في كلام سيبويه ما يدل
على أنه شاذ أو ضرورة فإذا كان قد قرأ كتاب سيبويه، فقد فهم الكلام
على غير وجهه لأن كلام سيبويه السابق صريح في أنه ضرورة وكذلك
كلام الأعلام.

ولذلك يقول شارح شواهد الشافية: وقد أورده ابن السراج في باب
الضرائر الشعرية من كتاب الأصول قال: الثاني لإجراؤهم الوصل كالوقف
من ذلك قولهم في الشعر للضرورة. في نصب سبب وككل: رأيت سببا
وككلا ولا يجوز مثل هذا في الكلام إلا أن تخفف وإنما جاز هذا في
الضرورة لأنك كنت تقول في الرفع والجرو هذا سبب ومررت بسبب،
فتمقل على أنه متحرك الآخر في الوصل؛ لأنك إذا ثقلت لم يحز أن يكون
الحرف الأخير إلا متحركا، لأنه لا يلتقى ساكتان، فلما اضطر إليه أجراه
على حاله في الوقف وكذلك حاله في القوافي المرفوعة والمجروعة

(١) شرح الشافية للرضى ٣١٩/٢، ٣٢٠ وانظر سيبويه والضرورة ٢١٠،

٢١١ وانظر الخصائص ٣٠٦/١

الوصل ثم أنشد أبيات سيبويه وقال فهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف (١) ، اهـ

وكذلك عده ابن عصفور ضرورة في كتاب الضرائر (٢)

وقال ابن جني في المنصف : د وأنشد سيبويه أيضا (٣) :

ضخما يحب الخلق الأضخما

يريد الأضخم خفيف الميم وهذا التثقيب إنما يكون في الوقف ليعلم باجتماع الساكنين في الوقف أنه متحرك في الوصل حرصا على البيان لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا خالد وهو يحمل فإذا وصلوا قالوا : خالد يافى فكان سبيله إذا أطلق الميم في الأضخم بالنصب أن يزيل التثقيب ، إلا أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة ومثله :
ببازل وجناه أو عيـل كأن مهواها على الكـكل (٤)

يريد العيـل والكـكل وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرة والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر (٥) .

(١) شرح شواهد الشافية ٢٤٧

(٢) الضرائر ٥١

(٣) الكتاب ١١/١ ط بولاق والرواية فيه ضخم وفيه أيضا في ٢٨٣/٢ الرواية بده والقائل رؤبة بن العجاج وانظر المنصف ١/٣٥٧ واللسان مادة ضخم

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز وقد سبق تخريجهما ونضيف إليه
نهما وردا في نوادر سعيد بن ثابت الأنصاري ص ٥٣ وفي كتاب أراجيز
لعرب لسيد محمد نوفيق البكري ص ١٥٨

(٥) المنصف ١/١٠، ١١

وبعد فذهب سيلوبه واضح في هذه المسألة وما يزيد وضوح قوله :
ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل فإذا
كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : سببا
وكللا .

لأنهم قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في
الوقف قال روبة :

ضخما يحب الخلق الأضخما

يروى بكسر الهمزة وفتحها (٢) .

(١) هذا جزء من البيت : قاله مالك بن خريم وهو :

فإن يك غنا أو سمينا فإني

سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

أراد لنفسه خذف الياء ضرورة في الوصل تشبيها بها في الوقف
وانظر الأصمعيات ٦٢ والاعتصاف ٤٣٥

(٢) الكتاب ٢٩/١ ط هارون

الهمزة المتصدرة

الهمزة المتصدرة تطردز يادتها إذا جاء بعدها ثلاثة أصول سواء أكانت في أمم نحو أرفب أم في فعل نحو أرسل .

أما إذا تصدرت وبعدها أربعة أصول، فإن كان ذلك في فعل، حكم بزادتها نحو أزخرف وإن كان في أمم حكم بأصالتها نحو إصطبل .

هذا ملخص الهمزة المتصدرة .

وسيدويه رحمه الله يقول . (١) :

فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم ألا ترى أنك لو سميت بأفكل وأيدع لم تصرفه .

ويقول : «وأما من جنس قلیم فيه من نفس الحرف لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف، فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولا، ثم يقول : «ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة» (٢) .

ويقول «ولا فعل شيئا من هذه الزوائد لحقت بنات الأربعة أول سوى الميم التي في الأسماء من أفعالهن» (٣) .

ويقول (٤) : «هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل :

(١) الكتاب ٣٤٣/٢ ط بولاق

(٢) السابق ٣٤٤/٢ ط بولاق

(٣) السابق ٣٣٧/٢

(٤) السابق ٣٣٥، ٣٣٦

واعلم أنه لا يلحقها شيء من الزوائد أولاً إلا الأسماء من أفعالهن فإنها بمنزلة
أفعلت تلحقها الميم أولاً .

ويقول : وإذا حقرت أرتدج قلت أريدج لأن الألف زائدة ولا تلحق
هذه الألف إلا بنات الثلاثة والنون بمنزلة نون الندد (١) .

هذه عبارات سيبويه عن الهمزة المتصدرة في الأسماء وليس بينها تعارض
وإنما يحمل المطلق وهو النقص الأول على المقيد وهو النصوص الثلاثة
الأخرى وجملة كلامه تفيد أن الهمزة المتصدرة في الأسماء إذا جاء بعدها
ثلاثة أصول فهي زائدة وإذا جاء بعدها أربعة فهي أصلية .

وليس قوله — إذا لحقت أولاً أربعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً — متعارضاً
مع النصوص الأخرى وإنما هي مقيدة له وموضحة فيفهم منه أنها إذا لحقت
رابعة أو خامسة وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة ولا يمكن أن يفهم منها سوى
ذلك لأن هذا مفاد كلامه في كتابه .

ومع هذا الوضوح فإننا نجد شيخنا الدكتور عزيمة يقول (٢) : الهمزة
المتصدرة أربعة أصول في الأسماء الجامدة نحو اصطخر اصطبل إبراهيم إسماعيل
لسيبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضاً ، قال بما يفيد زيادتها في (٣) ٢/٢٤٢

فالهمزة إذا لحقت أولاً أربعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم وقال بما
يفيد أصلتها في ٢/١١٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤

(١) السابق ١١٣/

(٢) فهارس سيبويه ١٨

(٣) بحث في الكتاب ٢/٢٤٢ فلم أجده شيئاً فهداني الله للبحث في

ص ٢/٣٤٣ وجدت ما ذكره شيخنا الفاضل وقلت في نفسي إن ذلك خطأ
مطبعي

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لما كان لنا ولا لغيرنا أى كلام فظاهر الأمر يوحى بالتعارض ولكن شيخنا يقول أنه تعذر على فهمها ودفع ما بينها من تعارض (١) .

والامر بعد ما ذكرنا أولا لا يحتاج إلى تعليق والله أعلم .
واعلم أن المازنى نهج نهج سيبويه فقال فى المنصف :
« اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا وكان الشيء الذى هى فيه عدده أربعة أحرف فصاعدا فهى زائدة » (٢) .

وقد علق ابن جنى بقوله : « وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن تكون الهمزة فى إصطبل أصلا وتكون الكلمة خماسية لأن الكلمة لم تجر على فعل ، وهذا قول سيبويه وأبى الحسن » وكذلك كان يقول فى همزة إبراهيم وإسماعيل ، وما كان نحوها ، مما اجتمع فيه أربعة أحرف من الأصول سوى الهمزة : « إن الهمزة فى أوله أصل بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس » (٣) .

ويقراءة كلام المازنى فى النص الأول وكلام ابن حنى فى النص الثانى يتضح أنهما يشبهان كلام سيبويه وطريقته ومع ذلك فكل أمتلئهما وشروحيهما لهذه المسألة لا تخرج عما صدرنا به البحث فى هذه المسألة .

وإذا كان هناك بعض التسامح فى التعبير فهو مفهوم من الشرح ولا يدل على التعارض أو التقصير .

(١) فهارس سيبويه ١٨

(٢) المنصف ١ / ٩٩

(٣) السابق ١ / ١٤٤ ، ١٤٥

النون في الوصف الذي على فعلا ن

يقول سيديويه : د هذا باب مالحقة نون بعد ألف ، فلم يتصرف في معرفة ولا فمكرة ، وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث ؛ كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر ولقوت سكران بناء على حدة ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها ، (١).

ويقول في موضع آخر : وكذلك فعلا ن الذي له فعلى عندهم (أي يصغر تصغير ما كان على ثلاثة أحرف) ؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التأنيث ، حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء ؛ لأنها بدل من الألف ألا تراهم أجرؤا على هذه النون ما كانوا يحرون على الألف ، كما يجري على الهمزة ما كان يجري على التي هي بدل منها ، (٢) :

ويقول في موضع ثالث : د والنون تكون بدلا من الهمزة في فعلا ن فعلى وقد بين ذلك فيما يتصرف وما لا يتصرف كما أن الهمزة بدل من ألف حمري ، (٣).

يقرأ شيخنا الجليل الشيخ عزيمة هذه النصوص فيقرر أن فيها تعارضاً

(١) الكتاب ط بولاق ١٠/٢ وهارون ٣١٦/٣

(٢) السابق ط بولاق ١٠٨/٢

(٣) السابق ٣١٤/٢

وأنه لم يستطع التوفيق بينهما يقول : الوصف الذى على وزن فعلان كعطشان وخمضان جعل سيبويه علة منه من الصرف مشابة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة وعدد وجوه الشبه في ٢ : ١٠ .

ثم قال إن النون بدل من الهمزة في ٢/١٠٨/٣١٤ ، (٢) .

والحق أنه لا تعارض لأن المطلق يحمل على المقيد فسيبويه في باب المنوع من الصرف قيد المسألة بأن النون بعد ألف عطشان وسكران وعجلان وأشباهها تشبه همزة حمراء حيث جاءت بعد ألف كالألف . ولأنها على مثالها في عدة الحركات والسكنات .

وفي باب التصغير يجعل تصغير سكران كتصغير حمراء فكما أن حمراء تصغر تصغير الثلاثي فكذلك سكران ثم يذكر علة ذلك لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء فسيبويه لا يقصد البدل الاصطلاحي ، وإنما يقصد أنها مماثلة لهمزة حمراء ، فيما ذكره من أوجه الشبه في باب ما يمنع من الصرف ، (٣) .

(١) فهارس سيبويه ١٨ ، ١٩

(٢) فات شيخنا الجليل أن يذكر موضعاً رابعاً ذكره سيبويه في الكتاب ٣٤٩/٥ ط بولاق ، وأما فعلان فعلى فالنون فيه بدل كهمزة حمراء وليثبت بأصل .

(٣) يقول الزجاج فيما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٥ قال سيبويه : إنما لم تنصرف فعلان ههنا لأنه أشبه حمراء في عدة الحروف والتحرك والسكون وأن لفعالان مؤثراً على حدة كما أن لحرراء مذكراً على حدة فأشبه فعلاء هذا الشبه .

وافطر ص ٣٢ من ما ينصرف وما لا ينصرف .

وفى الموضع الثالث يقول سيبويه : « والنون تكون بدلا من الهمزة
فى فعلان فعلى وقد بين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف كما أن الهمزة بدل
من ألف حمري، (١) .

فسيبويه لا يقصد أن نون فعلان كانت ألفاً مثل ألف حمري، ثم صارت
نونا، وإنما يريد أنها تشبهها، ولذلك قال وقد بين ذلك فيما ينصرف
وما لا ينصرف، فإذا ذهبنا إلى حديثه فيما ينصرف وما لا ينصرف، وجدناه
يقرر المشابهة بوضوح .

واعلم أن المبرد قد ذكر نصاً يشبه نص سيبويه عن تلك النون مردياً
به ما أراه سيبويه يقول : والنون تكون بدلا من ألف التانيث فى قواك
غضبان وعطشان، وإنما النون والألف فى موضعى ألفى حمراء يافقى (٣) . .
والأمر واضح كما ترى .

وخلاصة الأمر أن قول سيبويه إن النون بدل من الهمزة غير مقصود
به البدل الاصطلاحي كإبدال الواو من الياء فى موقن لأنها من أيقنت (٣)،
وإنما يريد أن هذه الهمزة بمنزلة هذه النون يتعاقبان على حد قولهم : إن
الألف واللام بدل من النون، يريدون بذلك أيضاً أنهما يتعاقبان .

(١) وانظر الكتاب ط هارون ٣٠ ، ٢١٦ ، ٤٢٤ حيث يقول فى
الآخير جعلوا ما فيه الألف والنون، من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف
التانيث من بنات الأربعة .

(٢) المقتضب ٦٤/١ وانظر المقتضب ٢٢٠/١ حيث يقول وكذلك
فعلان الذى له فعلى إنما نونه من الألف التى هى فى آخر حمراء . . وانظر
المقتضب ٣٣٥/٣

(٣) المنصف ١٥٨/١

مسألة في الأوزان « فعلل »

يذكر سيبويه هذه المسألة في كتابه فيقول :

ويكون على مثال فعلل في الصفة ، قالوا : قم بلس وجحمرش وصمصلق
ولا فعلله جاء اسما ، (١) .

قيأت المبرد في المقتضب ويقول : ويكون على فعلل نعتا ، وذلك قولهم
عجوز جحمرش وكلب نخورش ، (٢) .

ورأى سيبويه واضح وهو أن فعلل يأتي صفة ولم يسمع اسما أما المبرد
فيفهم عبارته باقتضاب ويذكر أنه يأتي نعتا ، ولا يتطرق حديثه إلى مجيئه
اسما أو عدم مجيئه .

كما أن المبرد حذف من عبارة سيبويه قم بلس وصمصلق وزاد نخورش ،
وهو ليس من أبنية الختامى المجرد ، وإنما هو رباعى مزيد بحرف على وزن
تفعول .

والمبرد يعرف ذلك ولكنه نسي ، إذ يقول : والياء والواو لا تقع
واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة إلا فيما كان مضاعفا نحو الوحوحة
والرعوة وما كان مثله ، (٣) .

والأعجب من ذلك أن يأتي أبو الفتح ابن جني في المنصف ليقول لنا وفعلل
ذكر أبو عثمان أنه يحى اسما وصفة وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا

(١) الكتاب ط بولاق ٣٤١/٢

(٢) المقتضب ٥٥/١

(٣) السابق ٤٥/١

المثال في النعت نحو جهمرش (١).

لأنه ينسب القول بأن فعائل لم يقع إلا نعتاً لأبي العباس والصواب أنه
لسيدوية كما سبق ثم تبعه المبرد دون أن يحدد في عبارة المبرد قصور وفي
عبارة ابن جني نسبة الرأي إلى غير مصدره الأصلي المنصف أن يطلع
يتبعى لأبي العباس أن يفهم عبارة سيدييه بدقتها فيحدد وكان على صاحب
على كتاب سيدييه لأنه لو اطلع عليه في هذه المسألة لأشار إليه . . .

اشتقاق لفظ الجلالة

يقول سيديويه (١) : « دواعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البشة ، إلا أنهم قد قبلوا : يا الله اغفر لنا ؛ وذلك من قبل أنهم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة ، ثم يقول .

« وكان الامم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ومثل ذلك أناس (٢) فإذا أدخلت الألف واللام ، قلت : الناس ، إلا أن الناس قد يفارقهم الألف واللام ، ويكون نكرة ، والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره .

ويقول (٣) : « د ومن العرب من يقول الله لأفعلن ، وذلك أنه حذف

(١) الكتاب ٣٠٩/١ ط بولاق وانظر المقتضب ٥٢٣/٤ .

(٢) يقول الرضى شارح الشافية ٥٢٧/٢ وربما حذف يسلا علة ولا ضابط ، نحو ناس في ناس ، ومع ألف الاستفهام ، في رأيت ، فيقال أريت ، وهو قراءة السكاساني في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون وقال أبو الأسود :

رأيت أمرا كنت لم أبله أتانى فقلت اتحننى خليلا
وانما كثر ذلك في رأيت وأخواته ، السكثرة الاستعمال ، ألم يكن الأجدر بالرضى ألا يعتبر أن الحذف في أناس جاء اعتباطا عفا الله عفا وعنه .

(٣) السابق ١٤٤/٢ .

حرف الجر وإياه نوى جاز ، حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه ، ثم يقول :

« كما حذفوا اللامين ، من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ، ليخففوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون ، وقال بعضهم : « لهى أبوك » فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً ، كما تركوا آخر أين مفتوحاً ، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه ، لكثرتة في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه . »

هذا نص سيبويه ، في الموضوعين اللذين تحدث فيها عن اشتقاق لفظ الجمالة .

وليس بين الموضوعين تعارض ، لأنه في الموضع الأول ، يتحدث عن اشتقاق لفظ الجمالة ، فيقول : « وكان الامم والله أعلم إله (٢) فلما أدخل فيه الألف واللام ، حذفوا الألف ، ، أى الهمزة ثم يقول : « وصارت الألف واللام خلفاً منها » ، أى من الهمزة المحذوفة .

أما الموضع الثانى ، لسيبويه فلا يتحدث فيه عن الاشتقاق ، وإنما يتحدث

(١) من عجب أن نرى السيوطى فى الجمع ٣٧/٢ يقول :
قالت العرب لاه أبوك يريدون لله أبوك قال سيبويه حذف لام الجر وإلى وهو شاذ لا يقاس عليه ، وأعتقد أن صحة العبارة حذف لام الجر ولا م ال أو وال وأقول من أين أتى السيوطى بقوله : وهو شاذ لا يقاس عليه ؟ وهو كىس فى كلام سيبويه ؟

(٢) قال الشوكانى فى فتح القدير ١٨/١ وأصله إله حذفت الهمزة وعوضت عنها أداة التعريف فلزمت .

عن قولهم : لاه أبوك التي أصلها « لاه أبوك » ، التي أصلها « لله أبوك » ، بإدخال لام الجر على لفظ الجلالة للتعجب .

فبين أنه قد حذفت لام الإضافة ، أي الجر وكذلك حذفت لام التعريف ، وبقيت الكلمة لاه بعد أن كانت « لله » .

ثم يتحدث عن قول بعضهم بعد حذف لام الإضافة ولام التعريف « لاهي أبوك » فيذكر أنه قد حدث قلب فقدمت اللام على العين ، وأخذت كل منهما وضع ما كانت عليه الأخرى من الحركة والسكون .

ولا يحق لأحد أن يفهم من قول سيبويه « فقلب العين وجعل اللام ساكنة » ، أنه يريد عين الكلمة من حيث الأصلية ، أو لام الكلمة من حيث ما ذكرنا . وإنما يريد فقلب ما هو في وسط الكلمة ، في موضع العين لو كان الحرف أصليا . وهذا التصرف للتشكيل وتقريب التلليل .

ومع ما ذكرنا فإننا نجد شيخنا الجليل الشيخ عزيمة يذكر أن سيبويه ذكر للفظ الجلالة اشتقاقين (١) ثم يعلق على ذلك بقوله « عجيب أمر سيبويه اشتقاقان للفظ واحد (٢) » .

ولذلك نجد ابن يعيش يذكر للفظ الجلالة اشتقاقا واحدا ، متأثر بما في كتاب سيبويه .

(١) ولقد سبق شيخنا إلى هذا الفهم العلامة ابن جني في الخصائص ١٤٠/٣ فقال : « ومنه قولهم الله هذه الكلمة في أحد قولي سيبويه وهو أعلاهما وذلك أن يكون أصله إله فحذفت الهمزة التي هي فاء وكذلك الناس لأن أصله أناس قال :

ولما أناس لا نرى القتل سبة إذا ما رأته عامر وسلول

(٢) فهارس سيبويه ١٥

فيقول : (١) وأصل اسم الله تعالى — والله أعلم — إله ثم دخلت عليه الألف واللام ، فصار الإله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي ، بأن تلين ، وتلقى حركتها على الساكن قبلها ، وهو لام التعريف ، فصار تقديره الإله بكسر اللام الأولى وفتح الثانية فأدغموا اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها ونخموها تعظيما .

وقال بعضهم : حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التلحين ثم خلفتها الألف واللام ، ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة ، وصارت الألف واللام في الناس عوضاً منها ، ولذلك (٢) لا يجتمعان ، وأما قوله :

إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا

فردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة .

ولقد صرح ابن يعيش بأنه تأثر بمذهب سيبيويه ، لأنه قال : « ونقول في تصغير ناس نويس ولوردت المحذوف لقلت أنيس لأن أصله أناس فحذفت الفاء منه وهي الهمزة وصارت ألف فعال كالعوض من المحذوف ويدل أن أصله أناس قول الشاعر :

إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا

هذه قاعدة مذهب سيبيويه ، (٣) .

(١) ابن يعيش ٩/٢

(٢) انظر الخلاف في لفظ ناس في أمالي الشجري ١/١٢٣ — ١٢٥ ونهاية الأرب ٥/٢ — ٧ والأشباه ١/٢٧ ففيه الناس أصله أناس ورسالة الغفران ١٣٤ ففيها ناس أصله أناس .

(٣) ابن يعيش ٥/١٢١ وانظر ج ١ ص ٣ فقد حكى فيها أن لسيبيويه رأيين في المسألة الأولى الذي سقناه والثاني أن أصله لاه .

ولقد اختلف النحاة في فهم المراد من عبارة سيديويه ، حيث قال منظر ا : « ومثل ذلك أناس فإذا أدخلت الألف واللام قلت للناس إلا أن الناس قد يفارقهم الألف واللام ويكون نكرة والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره » .

يقترن سيديويه بذلك ثم يجد النحاة قول الشاعر :

إن المنايا يطلعن على الناس الآمنينا

فيستشهد به الرضى على أن اجتماع ال والهمزة في الأناس لا يكون إلا في الشعر وكذلك ابن يعيش كما ذكرنا قريباً .

أما البغدادى فيقول : أقول هذا يدل على أن ال في البيت ليست عوضاً من الهمزة إذ لو كانت عوضاً لم يحز أن يقال ناس من غير همزة ولا ال إذ لا يجوز الخلو عن العوض والمعووض عنه ، وما ذكره (أبى الرضى) من كونه عوضاً من الهمزة هو مذهب سيديويه .

ثم يقول : وذهب أبو علي الفارسي في الإغفال . . . أن ال ليست عوضاً من همزة أناس ، وقد عزا إليه السيد في حاشية المكشاف خلافاً هذا فقال : وتوهم أبو علي في الإغفال أن اللام في الناس أيضاً عوض ، إذ لا يجتمعان في الأناس إلا ضرورة ورد بكثرة استعمال ناس منكرراً دون إله وبامتناع يا الناس دون الله :

(١) الخزانة ٢/ ٢٨٠ وانظر الممتع ٢/ ٦١٥ فقد قرر أن حذف الهمزة من قولنا الله على غير القياس وأن سبب ذلك كثرة الاستعمال ثم جاءت الألف واللام عوضاً منها وأشار إلى أن هذا أحد قولي سيديويه .

ويذكر صاحب الخزانة أن ابن خالويه رد على أبي علي ، وأن أبا علي تعقبه ثانياً ، وسمى تعقبه « نقض الهاذور » (١) .

ومن رده قوله ، وذلك أن قول سيبويه ومثل ذلك أناس .

فإذا أدخلت الألف واللام عليه قلت الناس ليس يدل قوله ومثل ذلك أناس أن التماثل بينهما يقع على جميع ما الاسمان عليه إنما يدل أن المماثلة تقع على شئ واحد .

وبما يجدر التبعية إليه أنه على افتراض أن سيبويه ذكر اشتقاقين للفظ الجلالة (٢) فإن الاشتقاق الثاني ليس متعارضاً لأنه ليس رأيه لأنه رأى الخليل يقول: وزعم الخليل أن قولهم لاه أبوك ولقيته أمس إنما هو على قولهم لله أبوك ولقيته بالأمس ولسمكهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان .

(١) في الخزانة ط بولاق ج ٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ وكون الله أصله لاه أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه . . . ورد عليه الفارسي في الإغفال بأن هذا الذي حكاه سيبويه عن الخليل سهو لأن سيبويه لم يحكى عن الخليل أن الله أصله إله . . . ولا يحكى عن الخليل القول الآخر الذي قال إنه لاه ورد ابن خالويه على أبي علي بأنه قد صح القولان عن سيبويه ولا ينكر أن تكون هذه الحكاية .

وقد ثبتت عند أبي إسحاق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهواً ورد عليه أبو علي في نقض الهاذور بأن الذي يحكى هذه الحكايات عن سيبويه وعن الخليل وعن أبي الحسن متقول .

(٢) الكتاب ١٦٢/٢ ، ١٦٣

وهذه المسألة من المسائل التي نقدها المبرد سيبويه (١) معترضاً على رأى سيبويه الثانى لأنه يناقض الأول .

ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ٢٧٩ — ٢٨٠

ورد عليه ابن سيده فى المخصص (٢) بقوله : : وهذا الذى ذكره أبو العباس من أن القول نقض مغالطة وإنما يكون نقضاً لو قال فى حرف واحد فى كلمة واحدة وتقدير واحد أنه زيادة ثم قال فيها نفسها إنه أصل ثم قال : فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم لحرف فيها أنه أصل ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد لأن التقدير فيهما مختلف وإن كان اللفظ فيهما متفقاً .

واعلم أن ابن كثير قد فهم المسألة فهما لا بأس به يمنع شبهة التعارض فقال : ونقل سيبويه عن الخليل أن أصله إله مثل فعال فأدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة قال سيبويه مثل الناس أصله أناس وقيل أصل الكلمة لاه فدخلت الألف واللام للتعظيم وهذا اختيار سيبويه قال الشاعر :

(١) المقتضب ٢٤٠/٤ ، ٢٤١ ،

(٢) ١٤٣/١٧ ، وانظر البحر المحيط ١٤/١ ، ١٥ فقد حكى عدة آراء منها أنه مرتبط غير مشتق عند الأكثرين ومنها أنه مشتق ومادته قبل لام وياه وهاء من لاه بلبه ارفع وقيل لاه وواو هاء من لاه يلوه لوها احتجب .

وقيل الألف زائدة ومادته همزة ولام وهاء من ألّه أى فزع وقيل مادته واو ولام وهاء من وله أى طرب وأبدلت الهمزة فيه من الواو نحو إشاح .

لام ابن عمك لا أفضلك في حسبك
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

ثم يقول: «وقال الكسائى والفراء أصله الإله حذفوا الهمزة وأدغموا
اللام الأولى فى الثانية» .

فابن كثير يرى أن جعل الأصل كلمة (إله) نقل عن الخليل وأن جعله
كلمة لاه اختيار سيئويه وعلى ذلك فلا تعارض (١) .

تصحيح اسم المفعول

من الأجوف الواوى العين الثلاثى

يقول سيبويه : د وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا : مخيوط (١) ولا يستنكر أن تجيء الواو (٢) على الأصل (٣) .

ويقول : د ولا نعلمهم أثموا فى الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها ينفرون إلى الياء فسكرها اجتماعها مع الضمة ، (٤) .

ولا تعارض بين النصين فالنصر الأول يميز إتمام اسم المفعول من

(١) أبو عثمان المازنى يقول فى المنصف ٢٨٣/١ وبنو تميم فيما زعم علماءنا يتمرن مفعولا من الياء فيقولون : مبيوع ومعيوب ومسيور به . وهو بهذا يوافق سيبويه فى إتمام مفعول من الأجوف الباقى .

(٢) أبو عثمان المازنى فى الصفحة السابقة يختلف عن سيبويه فى هذه النقطة لأنه يقول : فإذا كان من الواو ولم يتموه لا يقولون فى مفعول مقوول ولا فى مصوغ مصووغ البتة ، أما سيبويه فلم ينكر ذلك قياسا وإن كان قد قرر أنه لم يسمع ولهذا يعترض على المازنى بما حكاه ابن جنى فى المنصف ٢٨٥/١ : وقد حكى غيره أنهم يقولون ثوب مصورن والأكثر مصون وأنشدوا قول الراجز :

والمسك فى عنبره المدووف

والأشهر مدوف وقالوا رجل معوود وفرس معوود وقول مقوول ، ولكنه لا يعترض به على سيبويه لأنه نفى سماعه ولم ينف سماع غيره .

(٣) المكتاب ٣٦٧/٢ ط بولاق .

(٤) السابق ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ وانظر فى هذه المسألة الممتع ٤٦٠/٢

الأجوف الواوى الثلاثى قياسا والثانى يثبت عدم السماع لأنه يقول
لا نعلمهم أتموا فى الواوات ، أى لم يسمع عن العرب ذلك .

هذا ما قاله سيبويه فى هذه المسألة وذلك تفسيره ومع هذا فإننا نجد
ابن يعيش يقول :

إن الضمة على الواو تستثقل لا سيما وبعدها واو أخرى فلذلك
لا يتمون مفعولا من الواوى فلا يقولون مقوول هذا هو الأشهر وحكى
سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون وأنشدوا .

والسك فى غيره المدووف

والأشهر المصوون والمدووف وما لاشك فيه أن ابن يعيش قد فهم
المسألة على غير وجهها فى كتاب سيبويه لأن نص سيبويه ليس فيه شيء مما
قاله ابن يعيش (١)

ومثل ابن يعيش أبو الفتح ابن جنى فى المتخسف (٢) حيث يقول :
وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو (٣) خلافا لأصحابنا كلهم قال
أبو على وهذا خطأ لأنه يحيز شيئا ينفيه القياس وهو مسموع »

وقد أساء ابن جنى فهم نص سيبويه لأنه يقول خلافا لأصحابنا كلهم
« ومنهم سيبويه » ثم يقول عن المبرد إنه أخطأ لأنه يحيز شيئا ينفيه القياس
وقد سبق أن بينا أن سيبويه يحيزه قياسا .

(١) ابن يعيش ٨٠/١٠

(٢) ٢٨٥/١

(٣) يقول أبو عثمان فى المتخسف ٢٨٣/١ وإنما أتموا فى الباء لأن الياء
وفى الضمة أخف من الواو وفى الضمة الأتري أن الواو إذا انضمت فروا
منها إلى الهمزة فقالوا أدور .

وقد سبق المبرد ابن جني في عدم نسبة الشيء إلى صاحبه أو فهمه
فهما غير صحيح حينئذ قال : « فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية
للضمة (١) بين الواوين وذلك أنه كان يلزمه أن يقول مقوول فلهذا
لم يجوزني الواو ما جاز في الياء هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعا
عند الضرورة » (١)

فنسب إلى البصريين أجمعين أنهم يمنعون مطلقا وليس الأمر كما ذكر
ذكر سيديويه يحيزه قياسا كما فهم من نصه .

واعلم أن صاحب الطمع (٢) نقل أنه سمع ثوب مصوون ثم قال
ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد . وابن يعيش مثل صاحب
الطمع في نسبته للمبرد أنه أجاز تمام مفعول من الأجوف الواوى الثلاثي
ثم قال : « وحسبكوا مريض معوود وقرس مقوود وقول مقوول » (٣)

أما نقلهما السماع فنقبله لأنهما ربما نقلاهما عن طريق غير سيديويه
أما نسبتها للمبرد أنه يحيز ذلك في غير الضرورة فلا نسلمه لهما لأن المبرد
كان صريحا حينئذ قال : « ولست أراه ممتنعا عند الضرورة » (٤) .

وكل ما ذكرنا يتصل بإتمام اسم المفعول من الأجوف الثلاثي
الواوى أما الأجوف الثلاثي الياى فتصحیح عينه طهجة من طهجات
العرب (٥) يقول سيديويه : « وبعض العرب يخرج به عن الأصل فيقول
مخيوط ومبيوع »

(١) الطمع ٢ / ٢٢٤

(٢) شرح المفصل ١٠ / ٨٠

(٣) المقترض ١ / ١٠٢

(٤) المقترض ٧ / ١٠٢ وانظر اللهجات العربية ١٥١

(٥) الكتاب ط بولاق ٢ / ٣٦٣

ومع ذلك الوضوح فإننا نرى الميرد يقول (١) : فإذا اضطر شاعر
جازله أن يرد مبيعا وجميع بابيه إلى الأصل ،

وهذا فهم لنصر سيبويه على غير وجهه والصواب أنه لهجة لبعض
العرب وجاء منه قول علقمة بن عبدة (٢)

حتى تذكر بيضات وهيجه

يوم رزاذ عليه الدجن مغيوم

ونشد أبو عمرو بن العلاء :

وكانها تفاحة مطيوبة (٣)

ومنه أيضا قول العباس بن مرداس السلمي (٤) :

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد مغيون

(١) المقتضب ١٠١/١

(٢) البيت من قصيدة له في المفضليات وانظر ديوانه ص ١٢ فهو البيت
الحادي والعشرون من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا يصف ناقة
وظليما .

(٣) في المقتضب ٢٨٦/١ قال أبو عثمان وسمعت الأصمعي أبا عمرو بن العلاء
يقول سمعت في شعر العرب وكانها تفاحة مطيوبة :

ثم يقول : أخبرني أبو زيد أن تميا تقول ذلك ورواه الخليل وسيبويه
عن العرب ثم يقول ابن جني قالوا طعام مزيت ومزيت ورجل مدين
ومديون وهو واسع فاش ٢٨٧/١

(٤) وانظر اللسان مادة طيب ٥٣/٢ وطيب القرب وطابه عن ابن
الأعرابي قال :

فكانها تفاحة مطيوبة

جاءت على الأصل كخيوط وهذا مطرد .

توكيد المضارع المستوفى للشروط بالنون

يقول سيديويه : « هذا باب الأفعال في القسم . اعلم أن القسم تأكيده لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزومه اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك : والله لأفعلن ، وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك : إن كان لصالحا فإن بمنزلة اللام ، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة ، (١) .

ويقول : « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل ؛ كما ألزموا اللام إن كان ليقول ؛ مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لأن إن تكون بمنزلة « ما » ، (٢) »

ويقول « فمن ثم ألزموا النون (٣) في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع (٤) » ويقول : ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم ؛ فلذلك لا تفارقه الخفيفة ، أو الثقيلة ، لزمه ذلك ، كما لزمت اللام في القسم وقد بينا ذلك في باب (٥) .

(١) الكتاب ط بولاق ١/ ٤٥٤

(٢) السابق ٢/ ٤٥٥

(٣) وإذا كانت هذه النون خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين وإذا كانت ثقيلة كانت بمنزلة تأكيد ثلاثا وانظر البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٣٠

(٤) الكتاب ٢/ ٤٥٦

(٥) السابق ٢/ ١٤٩

ويقول : « ومثل أن في لزوم ما قولهم إما لافاً لزموها ما عوضاً ، وهذا أخرى أن يلزموا فيه ؛ إذ كانوا يقولون آثراً ما فيلزمون ما ، شبهوها بما يلزم من النونات في ليفعلن (١) » .

ويقول : « وسألتهم عن قوله : كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك هاهنا ، فزعم أن العاملة في أن الكاف وما لغو ، إلا أن ما لا تحذف منها ؛ كراهية أن يجرى لفظها مثل لفظ كأن كما ألزموا النون لأفعلن » .

ويقول : وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولون ذلك ، وكثر ما تقولون ذلك وكثر ما تقولون ذلك لأنه فعل غير واجب ولا يقح بعد هذه الحروف إلا وما لازمة له ، فأشبهت عندهم لام القسم ، وإن شئت لم تقحم النون ، في هذا النحو ؛ فهو أكثر وأجود ، وليس بمنزلة في القسم ؛ لأن اللام إنما ألزمت اليمين كما ألزمت النون اللام ،

وبعد فلقد رأينا سببويه يوجب دخول فون التوكيد على الفعل المضارع المستوفى الشروط بأن يكون جواباً لقسم مثبتاً مستقبلاً غير مفصول .

وكان دائماً يقول فإن قلت : لم لزمت النون آخر الكلمة ؟ ويقول :
فمن ثم ألزموا النون في اليمين ،

(١) الكتاب ١ / ٤٧٠ ط بولاق

(٢) السابق ٢ / ١٥٣

ويقول ، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ولم يتحدث في أية مرة إلا وهو يرى كد ذلك اللزوم وقد فهم ذلك جمهور النحاة (١) .

ولسكن ابن يعيش (١) نقل عن أبي علي أن التوكيد بالنون في هذا الموضع غير واجب وأن ذلك مذهب سيبويه يقول : وذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاها عن سيبويه قال ولحاقها أكثر .

والسيرافي وجماعة من النحويين يرون أن لحاق النون يقع لازما للفصل الذي ذكرناه ، وهو الظاهر من كلام سيبويه وذلك قوله إن اللام إنما لزم التمين كما لزم الذين اللام وهذا نصر مئة (٢) .

فابن يعيش يتبع مذهب سيبويه لأنه يقول في الصفحة نفسها وهذه النون تقع هنا لازمة ولأنه رد كلام أبي علي بقوله : والسيرافي وجماعة من النحويين يرون أن لحاق النون يقع لازما للفعل الذي ذكرناه وهو الظاهر من كلام سيبويه ... الخ .

ولأنه قال في موضع آخر ولزم النون لما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال وذهب أبو علي أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعل قال ولحاقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عنه خلاف ذلك (٣) .

وكذلك ابن عطية ينسب إلى سيبويه أنه لا يوجب دخول نون التوكيد

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٩ / ٩ و ٤٣ / ٩ إذ يقول في الأخير وذهب أبو علي إلى أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعل قال ولحاقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه وانظر الإيضاح ٣٢٣

(٢) ابن يعيش ٣٩ / ٩

(٣) السابق ٤٣ / ٩

فى الفعل المستوفى للشروط قال : وقد لا تلزم هذه النون لام التوكيد قاله
سيبويه (١) .

وبعد فما نقله أبو على وابن عطية عن سيبويه هذا الصدد غير صحيح لأن
سيبويه يقول كما قدمنا : فإن قلت فلم ألزم النون آخر الكلمة ويقول : « فمن ثم
ألزموا النون فى الميم ويقول عن الفعل المستوفى وذلك لا تفارقة الخفيفة
أو الثقيلة ونرجح أن سبب هذا النقل فهم عبارة سيبويه على غير وجهها حينما
قال : ومثل أن فى لزوم ما قولهم إما لا فالزموها ما عوضا ثم يقول شبهوها
بما يلزم من القوافى فى الفعلين ، فلعلهما فهما أنه يشبه ما بعد إما بما بعد
الفعل المستوفى . ورأى سيبويه يؤيده القرآن الكريم فلم يأت الفعل فيه
مستوفيا لشروط وجوب التوكيد إلا وهو مؤكد بالنون وقد جاء فى
بعض القراءات الشاذة غير مؤكد بالنون وهو مستوفى للشروط فى
القرطبي (٢) أن ابن مسعود « قرأ وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
ليمنفوه للناس والقراءة المتواترة لتبينه للناس .

واعلم أن السكوفيين يجيزون أن يأتى الفعل المستوفى للشروط غير مؤكد
بالنون فى الغثر وفى الشعر فيجيزون والله لأقوم ، والله لأقومن .

ويستشهدون بقول الشاعر :

بعميشك ياسلمى لأوقن أنى لما شئت مستحل ولو أنه القتل

(١) البحر ٣ / ١٣٦

(٢) ٥٤٧ / ٢ وانظر البحر ٣ / ١٣٦

حكم اجتماع النونين

يقول سيبويه (١): «د وتقول هل تفعلان ذلك؟ تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذ كانت تحذف وهم في هذا الموضوع أشد استثقالا للغوات وقد حذفوها مما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ (أتعاجوني) (٢).

وكان يقرأ فهم تبشرون (٣) وهى قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وقال عمرو بن معد يكرب (٤).

تراة كالانعام يعمل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني

(١) الكتاب ١٥٤/٢ ط بولاق و ٥١٩/٣ ط هارون وانظر في هذه المسألة المقتصد ١١٣٢/٢

(٢) من الآية ٨ من سورة الأنعام وتخفيف النون في الآية قراءة نافع وابن عمرو قرأ بها أيضا أبو جعفر وابن ذكوان والداجوني من بعض طرقهما وانظر في ذلك إعراب القرآن للنحاس ١٦٠/١ وحجة القراءات ٢٥٧ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٢

(٣) من الآية ٥٤ من سورة الحجر وتخفيف النون في الآية قراءة نافع وقرأ ابن كثير تبشرون بإدغام النونين وحذف الياء وقرأ الباقر تبشرون بفتح نون الرفع في المضارع وانظر في ذلك إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/٢ وحجة القراءات ٣٨٢-٣٨٣ وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٥

(٤) البيت في ديوانه ١٧٣/٢ وهو من الوافر وقد ورد في اللسان =

فالواضح من نص سيبويه دو قد حذفوها فيما هو أشد من ذاء، أنه يقصد نون
الرفع لأن الضمير في قوله وقد حذفوها يعود إلى نون الرفع في قوله :
وتحذف نون الرفع .

ومع ذلك نجد شارح عيون كتاب (١) سيبويه يذكر لنا أن ابن
الإدفعوى (٢) في كتابه المعروف بكتاب الإبائه عن قراءة ورش ذكر أن
تخفيف النون لغة مشهورة معروفة ذكرها سيبويه وأبو عبيدة ثم قال : قال
سيبويه وقال بعض الموثوق بهم (أحتاجوني في الله) و (فهم تبشروني) وهي
قراءة أهل المدينة ، وذكر ابن الإدفعوى أن حجة من قرأ أحتاجوني
بالتخفيف استمقال الإدغام فحذف إحدى النونين وهي النون الزائدة ولا يخفف
نون الإعراب ، (٣) .

وما ذكره شارح عيون سيبويه عن ابن الإدفعوى يدلنا على أن
ابن الإدفعوى إنما احتج على النون المحذوفة بعد ما رأى قول سيبويه وأنه
فهمه على غير وجهه وقد كان عليه لفهمه على وجهه أن يأتي به ثم ينقضه

= في مادة دفلا، وفي ابن يعيش ٩١/٣ والخزانة ٣٧١/٥ ومعاني القرآن
٩٠/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥٦٠/١ وحجة القراءات ٢٥٧

(١) هو أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الجريطي
القرطبي ت ٤٠١ هـ بغية الوعاة ٣٢١/٢

(٢) هو محمد بن علي بن محمد أبو بكر الإدفعوى أخيه النحوي عن أبي
جعفر النحاس والقراءة عن أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان طبقات القراء
لابن الجزري ١٩٨/٢

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٤٦

والدليل على ما أقول أن ابن الإدفوى ذكر في عبارته التي نقلت عنه
« أن حجة من قرأ أحتاجوني بالتخفيف استئصال الإدغام » .

وعبارة سيبويه (استثقلوا التضعيف) فظن ابن الإدفوى أن التضعيف
هو الإدغام وليس الأمر هنا كذلك فالتضعيف في قول سيبويه مقصود به
التكرار والإدغام إنما يفر إليه من التضعيف (التكرار) لحقيقته لأن المدغم
إنما يرفع لسانه رفعة واحدة .

ونعود الآن مرة أخرى إلى نص سيبويه السابق في أول المسألة لنقرر
أن بعض النحاة قد فهمه على وجه الصحيح ومنهم الأعمى إذ يقول في
حاشية الكتاب (١) :

الشاهد في حذف النون في قوله « فليني » كراهية لاجتماع
النونين وحذفت نون الضمير دون نون جماعة النسوة ؛ لأنها زائدة
لغير معنى .

وهذا يشير إلى أن الأعمى فسر مراد سيبويه ، بما يتفق مع مذهبه ،
وهو عدم حذف الفاعل ؛ لأن نون النسوة إذا حذفت فكأنه قد حذف
الفاعل دون نائب عنه .

وابن هشام في مغنى اللبيب سار على ما فهمه الأعمى من نص سيبويه
السابق فجعل هذه المسألة تحت عنوان إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا
أو ثانيا فكونه ثانيا أولى ثم قال (٢) : الثانية نون الوقاية مع نون النسوة
في نحو قوله :

(١) الكتاب ط بولاق ١٥٤/٢ والحاشية

(٢) مغنى اللبيب ٦٢١/٢

تراه كالغمام يعمل مسكا
يسوء الغاليات إذا فليتي

هذا هو الصحيح .

وفى البسيط أنه يجمع عليه ولكن فى التسهيل أن المحذوف الأولى
وأنه مذهب سيبويه انتهى .

فلما وجدت ابن هشام يقول : فى التسهيل أن المحذوف الأولى وأنه
مذهب سيبويه ذهبت إلى التسهيل فوجدته يقرر فعلا فى باب المضمرة فى
الفصل المعقود لتون الوقاية أنها الباقية فى دقلبي، فى البيت الذى جاء فى
نص سيبويه لا الأولى (١) .

ويظهر أن ابن مالك — رحمه الله — قد نسى أن مذهب سيبويه وأصحابه
عدم جواز حذف الفاعل دون نائب .

وإذا كان فى عبارة سيبويه السابقة بعض الغموض البسيط نتيجة للتنظير
فإن المقيد يخص المطلق وقد كان أهل عصره ومن على مستوى أهل عصره
من معرفة طبيعة سيبويه فى عبارته يفهمون مراده مهما كان فيها من تعميم
أو غموض أحيانا ومنهم الأعلام وقد أوضحنا تفسيره .

ولست بهذا أقلل من شأن ابن مالك فهو إمام مشهود له بالفضل
والفهم ومؤلفاته هى الزاد المفيد لدارسى النحو واللغة بلا جدال ،
ولكنى أقول : إن الأعلام صحب الكتاب وأساليب سيبويه فى الكتاب
مدة أطول بدليل تعليقاته عليه فصار له إلف بمراد سيبويه أكثر من غيره
والله أعلم .

ثم إن ابن مالك له عذره لأن مذهب سيبويه من خلال نصه ، ومن خلال ما ذكر عنه ، أنه إذ اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية حذفت إحداهما فالمحذوف نون الرفع ولكن سيبويه له موقف آخر عند اجتماع نون النسوة مع نون الوقاية لأن نون الرفع حرف وحذفها ليس حذف لأحد ركني الجملة الأساسيين أما حذف نون النسوة فهو حذف للفاعل وليس بالازم أن يتخذ الإنسان موقفاً واحداً حيال كل القضايا .

الاختلاس والإسكان

يقول سيبويه : « فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واو وياء » .

ثم يقول : « وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ، وذلك قولك يضر بها ومن مأمئك يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو ودلى بارئكم ، (١) ويدلك على أنها متحركة قولهم من مأمئك فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون .

ولا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين (٢) .

وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجروح في الشعر شبهوا

(١) الآية ٥٤ من البقرة .

(٢) يقول في الإتيان ١٣٦ واختلف في همز بارئكم معا وراء بأمركم المتصل بضمير جمع المخاطب وتأمرهم وبأمرهم مخاطبا أو غائبا متصلا بضمير غائب وينصركم مصلقا ويشعركم حيث وقع ذلك مرفوعا وأبو عمرو من أكثر الطرق بإسكان الهمزة والراء كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصا وعليه أكثر المؤلفين وهو لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طالبا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات يقال من نوع واحد كيأمركم أو نوعين كيأمركم ولذا جاز إسكان حرف الإعراب وإدغامه في الإدغام للتخفيف فإسكانه وإبقاء أولى والحمكم منوط بالمتحرك في نوعيه ثم يقول وروى جماعة عنه من روايته الاختلاس فيها وروى أكثرهم الاختلاس عن الدوري والإسكان عن السوي وعكس بعضهم .

ذلك بكسرة نخذ حيث حذفوا فقالوا نخذ وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا عضد، لأن الرفع فتحة والجر كسرة قال الشاعر (١).

رحمت وفي رجليك ما فيها

وقد بداهنك من المئزر

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال نخذ لم يسكن ذلك. قال الراجز (٢).

إذا اعوججت قلت صاحب قوم

بالدو أمثال السفين العوم

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد صاحبي.

وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم وذلك قول الشاعر امرئ القيس :
فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل (٣)

وجعلت النقطة علامة الإشمام (٤)

(١) هو الأفيشر الأسدي وانظر ابن يعيش ٤٨/١ والهمع ٥٤/١ وابن الشجري ٣٨/٢ والخصائص ٧٤/١، ٩٥/٣.

(٢) هو أبو نخيلة وانظر اللسان عوم والخصائص ٧٥/١، ٣١٧/٢. ومما نحن فيه أيضا قول جرير :

سيرو بني العم فالأهواز موضعكم ، أو نهر تيرى فما تعرفكم العرب
يا سكان الفاء في تعرفكم الأغاني ٢٥٧/٣ ط الدار والسمط ٥٢٧.

(٣) هذا البيت في ديوان امرئ القيس ص ١٢٨ وفي ابن يعيش ٤٨/١

والتصريح ٨٨/١ والهمع ٥٤/١ والخصائص ٧٤/١.

(٤) الكتاب ط هارون ٢٠٢/٤، ٢٠٣، ٢٠٤.

هذا نص سيبويه وهو يشير إلى أن سيبويه روى الاختلاس عن أبي عمرو في قوله تعالى : إلى بارئكم وأنه قرر أن التسكين يكون في الشعر لسكنه لم بشر إلى أن الراوى للتسكين عن أبي عمرو لم يضبط لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن أنه سكن .

ومع ذلك فنجد الجزرى في النشر يقول (١) : وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه وزعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن ونقل عن سيبويه أنه قال إن الراوى لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن انتهى .

وذلك ونحوه مردود على قائله ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو لابل وعضد وعنق على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه وعزاه الفراء إلى تميم وأسد .

وبعد فما نقله صاحب النشر عن المبرد يبين أن أبا العباس فهم المسألة على غير ما أراد سيبويه لأن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً بل أجازته في الشعر وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا (٢) .

واعلم أن ابن جنى وقف موقفاً شبيهاً بموقف المبرد .

(١) النشر ٢/٢١٣ .

(٢) انظر في هذه المسألة السكتاب ط هارون ٢٠٤/٤ وشرح عيون كتاب سيبويه يقول أبو نصر ص ٢٧٤ فإن قال قائل إن الحرف المختلس ساكن فيل له الدليل على حر كته قولهم من مأمك قييينون النون ولو كانت ساكنة لم تحقق فإذا كانت هذه النون الساكنة مع حروف الحلق بيئت لبعده حروف الحلق من مخرج النون نحو من غلبك ومن هذا ومن عليك وكذلك سائر حروف الحلق .

إذ يقول : « وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يكتبوها في أماكن كثيرة ولم يشبهوها ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو مالك لا تأمنا على يوسف مختلسا لا محققا ثم يقول : وكذلك قوله عز وجل : فقبوا إلى بارئكم مختلسا غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذي رووه ساكنا ، (١) .

والعجيب أن ابن جني يرى أن سيبويه أضبط من القراء مع أن أبا محمد اليزيدي روى الإسكان (٢) وهو من هو في القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبي محمد ما كان ليرمي بإساءة السمع .

وكيف ينسكرك ابن جني رواية الإسكان وقد قال (٣) : ومما أسكنوا فيه فيه الحرف إسكانا صريحا . ما أنشده من قوله :

رحت وفي رجلك ما فيهما وقد بداهتك من المستر
بسكون النون البتة من هنك

ثم استطرد في ذكر أبيات كثيرة دليلا على مقولته منها قول الشاعر :

فلما تبين غب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور (٤)

(١) الخصائص ١/ ٧٢ .

(٢) انظر النشر ٢/ ٢١٦ .

(٣) الخصائص ١/ ٧٣ ، ٧٤ .

(٤) هذا البيت لنهشل بن حري ورواه صاحب اللسان في غيب .

وقول الراعى :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وقول لبيلة :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وظل ابن جنى يستطرد في ذكر الأبيات التي تدل على أن العرب قد تسكن في الشعر تخفيفا حتى عدم منها سبعة أبيات منها ما ذكرناه ، وما تركناه سبق ذكره في كلام صاحب الكتاب الذي تقدم .

وكل هذا يشير إلى أن الإسكان سمع كثيرا في الشعر وقد يكون سمع في النثر ولم يصل إلينا كما قال بعضهم ما وصل إليكم مما قالت العرب إلا أقله .

ثم إن القارئ الذي روى عنه الإسكان من السبعة والذي روى عنه ثقة يعتد بفضله والغريب فعلا أن يقول ابن جنى بعد أن ذكر أبيات الإسكان التي أشرنا إليها : « واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفقة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه وهذا واضح » (١) .

نعم هذا غريب لأنه تعارض مع ما ذكره ابن جنى من طعن على القراء كما بينا .

وبعد فقد روى عن أبي عمرو الاختلاس وروى عنه الإسكان في

د. بارئكم ، وذلك لإجراء البنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة (١) .

وما ذهب إليه المبرد وابن جنى ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ
إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولغة العرب توافقه على ذلك
فإنكار المبرد لذلك منكر كما قال أبو حيان (٢) .

(١) البحر ٢٠٦/١ .

(٢) السابق ٢٠٦/١ .

الوقف على المقصور المنصوب

إذا كان النون المنصوب غير مقصور فإنه يوقف عليه بالالف أى .
يبدل التنوين ألفاً للتفرقة بين النون الزائدة على الاسم بعد كاله والنون التى
هى من كمال الاسم وذلك نحو أكرمت عمراً .

أما إذا كان المقصور المنصوب مقصوراً فإنك تقف عليه بالالف
فنقول فى عصاً عصاً ولكنهم اختلفوا فى الألف .

فمنهم من ذهب إلى أنها بدل من التنوين فى الرفع والنصب والجر وهو
مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وأبى على فى التذكرة (١) وعلم ذلك بأن
الذى منع أن يبدل من التنوين فى الرفع والخفض إنما هو الاشتغال .

وما ذهبوا إليه باطل لأنه لو كان الأمر كما ذكرنا لم تقع الألف من
المقصور قافية، لأن بجىء الألف المبدلة من التنوين قافية لا يجوز .

ومنهم من ذهب إلى أن الألف هى ألف الأصل والمبدلة من التنوين
محدوفة فى جميع الأحوال ، وهو مذهب أبى عمرو وسيبويه والكسائى .
وعلموا ذلك بأن حذف الزائدة أولى من حذف الأصلية .

وما ذهبوا إليه باطل لأن الزيادة لمعنى فابقاؤها أولى من الأصل
ومنهم من ذهب إلى أن الألف فى حال الرفع والخفض هى الألف الأصلية
والتنوين محذوف وفى النصب هى الألف المبدلة من التنوين والألف
الأصلية محذوفة قياساً للمعتل على الصحيح .

(١) انظر فى هذه المسألة الكتاب ٢/٢٩٠ ، ٢٩١ ط بولاق وحاشية
الاعلم وشرح الشافعية ٢/٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ وشرح المفصل لابن يعش
والممتع ١/٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

وهذا هو الصحيح ويؤيده (١) كون المقصور يمال في حال الرفع والحفص ولا يمال في حال النصب وتجيء الألف قافية في الرفع والحفص ولا تجيء في النصب إلا قليلا جداً على لغة من قال رأيت زيد وهذا مذهب أبي علي في التكملة .

هذه مذاهب النحاة في هذه المسألة .

والذي يعنيننا من ذلك أن بعض النحاة نسب الرأي الثالث إلى سيبويه ومنهم ابن عصفور في الممتع (٢) الذي قال بعد أن ذكر المذهب الثالث : « وهو مذهب سيبويه » .

والأمر ليس كما قال وإليك نص سيبويه :

وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة وفرقوا إليها في قولهم : قد رضى (ماض مبني للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل :

أفى كل عام ماتم تبعثونه على بحر ثو يتموه وما رضى

(١) رجح السيرافى رأى سيبويه ومن تبعه في هذه المسألة مستدلاً على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بجميعها رويًا في النصب قال الشاعر :
ورب ضيف طرق الحى سرى صادف زادا وحديثا ما انتهى
إن الحديث جانب من القرى

وأنه لا يجوز زيداً مع « بحى » لما ثبت في علم القوافى وأيضاً فإنها في حال النصب وإمالة ألف التعوين قليلة وأيضاً تكتب ياء وألف التعوين تكتب ألفاً والأولى ما ذكرناه للتوجيه الذى أيدنا قولنا به وانظر شرح الشافية ٢/٢٨٣ ، ٢٨٤ والارتشاف .

(٢) انظر الممتع ١/٤٠٧ وشرح المفصل لابن لعيش ٩/٧٦ .

وقال طفيل الغنوى (١) :

إن الغوى إذا نها لم يعتب

ويقولون في نخذ : نخذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جمل
جمل ، ولا يخففون ، لأن الفتح أخف عليهم والألف ، فمن ثم لم تحذف
الألف إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهي قد تذهب مع
التنوين قال الشاعر — حيث اضطر — وهو لبيد (٢) :

وقبيل من لكير شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل
يريد المعلی ، (٣) .

فالواضح من كلام سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف على المقصور
هي التي كانت في الأصل محذوفة . فالألف المحذوفة في المقصور في الأحوال
الثلاثة للسالكين ترد في حال الوقف في الأحوال الثلاثة لزوال الساكن
الآخر وهو التنوين لأن الألف أخف من كل خفيف .

وبهذا يكون ابن عصفور قد فهم كلام سيبويه على غير وجهه وليس
في نص سيبويه ما يفيد ما نسميه إليه ابن عصفور لا تصريحا ولا تلويحا .
ولما ذلك مذهب أبي علي في التكملة كما ذكرت .

(١) البيت في ابن يعيش ٧٦/٩ والشاهد قلب الياء بعد فتح ما قبلها
ألفا على لغة طيء .

(٢) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابي وافتقر شرح الشافعية
٢٨٥/٢ وديوانه ١٩٩ والهمع ٢٠٦/٢ والخصائص ٢٩٣/٢ وابن الشجري
٧٣/٢

(٣) المکتاب ٢/٢٩٠ ، ٢٩١ .

حذف ياء الضمير « هي »

يقول سيبويه (١) : « هذا باب ما يحتمل الشعر ، اعلم أنه يجوز في الشعر ، ما لا يجوز في الكلام ، ثم يذكر من ذلك عدة مواضع منها قول الشاعر (٢) :

دار لسعدى إذ هـ من هوا كا ء اهـ

ويقول الأعمى : « أراد هي فسكن الياء أولاً ضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان آخراً تشبيهاً لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله والواو اللاحقة له في هذه الحال نحو عليه ولديه ومنه وعنه » (٣) .

(١) الكتاب ط هارون/٢٧

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز وقبله :

هل تعرف الدار على تبركا

وهو من شواهد ابن جنى في الخصائص ٨٩/١ وقد شرحه البغدادى في الخزانة ٢٢٧/١ ، ٣٩٩/٢ واستشهد به الرضى في باب المصدر وباب الموصل من شرح الكافية وانظر لسان العرب ٣٦٦/٢ وانظر الإنصاف ٦٨٠/٢ فقد استشهد به السكوفيون على أن الياء في هي زائدة وقد رد ذلك البصريون بطريقتين الأولى طريقة سيبويه التى فى هذا المبحث والطريقة الثانية أن يقولوا إن أقصى ما يدل عليه الحذف أن يكون لغة من لغات العرب يلجأ إليها من لا يستطيع أن يأتي بالكلمة على أصلها الذى وضعت عليه عند جمهور العرب

(٣) الكتاب ١٠/١ ط بولاق

كلام سيبويه فى المسألة واضح، ولقد رأينا أن الأعم فهمه على وجهه،
أما أبو العباس المبرد، فقرر أنه خرج (١) من باب الخصال إلى باب الإحالة
لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحرراً كما فى حال (٢) وتوضيح تقريره
أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يعرضه للسكون عند الوقف عليه
والتحريك عند البدء به وهو عرضة للبدء مع الوقف دائماً فمن هنا جاءت
الاستحالة التى زعمها (٣).

ولقد خطأه ابن جنى فى فهمه عبارة سيبويه على غير وجهها ورد عليه
بقوله : الذى يقول فى الوصل هى قامت فيسكن الياء (٤) هو الذى يقول فى
الوصل هى قامت فيسكن الياء، وهى لغة معروفة (لغة بعض بنى أسد وقيس)

(١) الخصائص ٨٩/١

(٢) حاشية الخصائص ٨٩/١

(٣) مثل بيت المبحث الذى نتحدث عنه قول العجيز السلولي :

فبيناه بشرى رحله قال قائل لمن جمل رخوا الملائم نجيب
وقول الآخر :

بيناه فى دار صدق قد أقام بها
حينئذ يعللنا وما نعلله

وقول الآخر :

إذاه سيم الخسف آلى بقسم بالله لا يأخذ إلا ما احتسك
وأصل بيناه فى هذه الأبيات الثلاثة بيناه هو ويرى الأعم أن الشاعر
سكن الواو فى هو ضرورة ثم حذف الواو الساكنة ضرورة أخرى
والكوفيون ينشدون هذه الأبيات مستبدلين على أن أصل الضمير هو وهى
الهاء وحدها ولذلك سقطت الواو والياء فى هذه الأبيات وانظر الإنصاف

٦٧٨٤١٢/٢ وابن جنى فى الخصائص ٦٩/١

فإذا حذفها في الوصل اضطراراً واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال: هي
فصار الحرف المبدوء به غير الحرف الموقوف عليه . فلم يجب من هذا أن
يكون ساكناً متجركا في حال ، وإنما كان قوله إذه على لغة من سكن
الياء ، لا على لغة من حركها ؛ من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال ،
والإعلال إلى السواكن أضعفها أسبق منه إلى المتجركات لقوتها .

وقد جاء مثل هسدا في الخزانة إذ يقول : ومثله للنحاس قال : والذي
أحفظه عن ابن كيسان أن هذا على مذهب من قال هي جالسة بالسكان الياء
وهذا قول حسن ، ثم يقول : وهذه الياء من سنخ الكلمة .

(١) ينظر ملححة الإعراب ٢٣٢ فالحريرى يقرر فيها أن حذف الواو
من هو ضرورة ومن هذا أيضاً قول الشاعر :

بيناه في دار صدق أقام بها حينما يعلمانا وما نعلمه
وانظر في هذه المسألة ابن يعيش ٩٦/٣ والخزانة ٥/٢ وانظر سيبويه
والضرورة ٧٨ ، ٧٩ وفي شرح الكافية للرضي ١٠/٢ أن هي وهو بالتشديد
لغة همدان وأن النساكين لغة قيس وأسد الخزانة ٧/٢

همز كلمة « نبي »

يقول سيديويه : وقالوا نبي وبزية فالزمها أهل التخفيف البدل وليس كل شيء يفعل به ذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء ويريشة وذلك قليل ردىء .

ومعنى هذا أنه يسجل أن همز نبي لهجة من اللهجات العربية مهما كان وصفه لهذه اللهجة لأن اللغات كلها حجة ويقول المبرد : وتقول في نبيء — إذا خففت الهمزة — نبي كما ترى (٢) ، ومعناه أيضاً أن همز نبي لهجة عربية لسكنه لم يصفها بشيء ويقول ابن دريد حين عرض لاسم الفاعل « نانيء : وقد سمعت العرب يقولون : نانبأ بهمز وبغير همز ، (٣) .

ومعنى هذا أنه يشير إلى هذه اللهجة كما أشار إليها المبرد دون وصفه لها بشيء .

وما يعنيني في هذا المضمار أنه مع وضوح مذهب سيديويه في هذه المسألة نجد صاحب الصحاح يقول :

والنبا الخبر تقول نبا ونبا أى أخبر ومنه أخذ النبي لأنه أنبا عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل .

قال سيديويه ليس أحد من العرب إلا ويقول تنبأ مسيلة بالهمز في

(١) المكتتاب ٣/٥٥٥ ط هارون

(٢) المقتضب ١/١٦٢

(٣) الجهرة ٢/٢١١ العمود الثاني

النبي كما تركوه في الذرية والبرية والخاتبة إلا أهل مكة فإنهم يهزمون هذه الأحرف ولا يهزمون في غيرها بخالفون العرب في ذلك، (١).

ومعنى هذا أن صاحب الصحاح ينسب إلى سيبويه قوله: إن العرب تركوا الهمز في نبي كما تركوه في الذرية والبرية والخاتبة.

والواضح من نص سيبويه السابق أنه لم يقل هذا بالصورة التي نقلها عنه صاحب الصحاح وإنما أثبت الهمز وإن كان قد وصفه بأنه قليل رديء وأظن أن المقصود بقليل رديء أنه قليل جداً.

وهذا يدلنا على أنه فهم نص سيبويه على غير وجهه ومثله إن الأثير (٢) في النهاية ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزبيدي فقد ادعى هؤلاء ما ادعاه الجوهري وليس ذلك بشيء ما دام نص سيبويه في المسألة واضحاً.

وربما كان سبب قول اللغويين أن العرب لا يهزمون نبي ما روى أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال له: يا نبي الله بالهمز فردده عليه الصلاة والسلام قائلاً لا تنبر باسمي إنما أنا نبي الله، (٣) فقد نقل عن بعضهم قوله: فأنكر عليه الهمز لأنه ليس من لغة قريش، (٤).

(١) الصحاح ٧٥/١ وقد وجدت في كتاب سيبويه ١٢٦/٢ ط بولاق وليس من العرب أحد إلا وهو يقول تنبأ مسليمة وإنما هو من أنبات، والزيادة بعد ذلك من كلام الجوهري ولم يقلها سيبويه لا في هذا الموضع الذي ذكرته الآن ولا في الموضع الذي ذكرته في مقدمة المسألة.

(٢) تنظر النهاية ١٢٧/٤ واللسان والتاج في مادة (ن ب أ)

(٣) انظر النهاية ١٢٧/٤ والإتقان ٩٨/١

(٤) انظر النهاية ١٢٧/٤

ولا يصح أن يؤخذ هذا الحديث سنداً لنفي وجود هذه اللهجة فقد وصفه الخافظ شمس الدين الذهبي (٥٧٤٨ هـ) بأنه حديث منكر على الرغم من إخراج الحاكم النيسابوري^(١) (٤٠٥ هـ) . لهذا الحديث في كتابه : المستدرک علی الصحیحین^(٢) .

وكيف تنسکر هذه اللهجة وقد قال ابن دريد :

ومن همز فهو من النبأ من قولهم أنبأوك بسكدا وكذا أى أخبرتك،^(٣) وقال ابن الأثير النبىء فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من النبأ الخبر لأنه أنبأ عن الله أى أخبر ويجوز فيه الهمز وتخفيفه^(٤) .

والحاصل أن همز النبى طهجة وإن كان مستثقلاً كما جاء في قول ابن خالويه : إن الهمز مستثقل فى كلامهم^(٥) .

ولا يمكن أن تنسکر هذه اللهجة فقد جاءت بها قراءة فافع وهو أحد القراء السبعة^(٦) .

(١) الإتيان ٩٨/١

(٢) قد يكون إنسكار النبي ﷺ لذلك لسبب ذوقى وهو الميل إلى التخفيف كسائر العرب من غير أهل هذه اللهجة وقد يكون ذلك لسبب دينى .

(٣) الاشتقاق ٤٦٢ (٤) النهاية ١٢٧/٤ (٥) الحجة ٥٧

(٦) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٤٣، ٢٤٤ والنشر

القسم الثالث

موقف سيديويه من القراءات

لأن موقف سيديويه من القراءات في غاية الوضوح إذ يقول في كتابه:
« القراءة لا تخالف لأنها السمة » (١) .

ولكن سيديويه لم يكن حافظاً لجميع روايات القرآن الكريم وليس
هذا اعياباً فيه فبعض الصحابة لم يعرفوا جميع القراءات فقد روى أن عمر
رضي الله عنه لما سمع هشام بن حكيم رضي الله عنه يقرأ سورة الفرقان
بقراءة لم يسمعها عمر من رسول الله ﷺ لبيه بردائه وقال : من أقرأك
هذا ؟ ولم يتركه حتى ذهب به إلى رسول الله ﷺ فقال له : أرسله وسمع
قراءة كل منهما فقال : كذلك أنزلت : « إن هذا القرآن نزل على سبعة
أحرف » (٢) .

وقد روى مثل هذا عن بعض الصحابة ، وحديث السيدة عائشة مع
عروة بن الزبير عن وقوع اللحن في القرآن خير دليل على ذلك ، وإن كان
الطبري والكشاف قد ردأ عليه ردأ طيباً في تفسيريهما (٣) .

ومع وضوح مذهب سيديويه فإننا نجد بعض الباحثين يتهمون به بتوهمين
بعض القراءات المتواترة وسأذكر بعض هؤلاء وأرد على كل واحد

(١) الكتاب ١/٧٤

(٢) البخاري ٦/١٨٥

(٣) الطبري ٦/١٨، ١٩، والإتقان ١٨٢، ١٨٣، والاقتراح ١٥، ١٦

والكشاف ١/٣١٣، ٢/٢٨٨، ٢٨٩، ٤/١٦٢

سوء فهمه لقصد سيبويه ثم أرد ردا عاما ناشئا من الفهم الصحيح لما يريد
سيبويه وذلك كما يلي :

أولا : يقول سيبويه وقالوا نبي وبرية فالزمها أهل التحقيق البديل
واليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن
قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبي وبرية وذلك قليل
ردىء فالبدل هنا كالبديل في منسأة وليس بدل التخفيف وإن كان اللفظ
واحداً ، (١) .

وقد أنكر الرضى على سيبويه قوله وذلك قليل ردىء ، إذ يقول في شرحه
للشافعية مذهب سيبويه أن ذلك ردىء مع أنه قرىء به ولعل القراءات
السبع عنده ليست متواترة وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم
فعلى عنها ، (٢) .

والرد على الرضى يكون كما يلي :

المشهور أن قريشاً لا تهمز وجمهور العرب يهزمون وسيبويه يتحدث
عن ذلك الجمهور فيبين أن كثيراً من الذين يهزمون يخففون فيقولون : نبي
وبرية ويلزمونها البديل وعلق على ذلك بقوله : وليس كل شيء نحوهما يفعل
به ذا إنما يؤخذ بالسمع أى ليس كل مهمون ببدل همزته ياء كما فعل بنى
وبرية .

ثم يقول إن قوماً من أهل التحقيق الذين عبرت عنهم بالجمهور
يهزمون هاتين ويعلق عن ذلك بقوله : وذلك قليل ردىء (أى ردىء عند
أهل التحقيق الذين أبدلوا هاتين الكلمتين فهو بذلك يصف السماع من أهل

(١) الكتاب ١٧٠/٢ ط بولاق .

(٢) شرح الشافعية ٣٥/٢

تحقيق الهمزة في هاتين الحكمتين ولا يصف السماع عن كل العرب فقد ورد أن قريشا لا تهمز وعثمان كان يقول لكتبة المصحف وعلى رأسهم زيد إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش (١).

ولم يتطرق سيبويه إلى تضعيف قراءة تحقيق الهمزة وإنما وصف حال الهمزة في هاتين الحكمتين عند أهل التحقيق يدلنا على ذلك ما قاله سيبويه « فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه فمن قال النباء قال كان مسيلة نبيء سوء وتقديرها (نبيع) وقال العباس بن مرداس (٢).

يا خاتم النباء إنك مرسل : بالحق كل هدى السبيل هذا كما

ذا القياس لأنه مما يلزم ومن قال أنبياء قال نبيء سوء ، (٣).

فقد حكى في هذا النص أن العرب قد اختلفت فيه ولم يخص أهل التحقيق ولذلك لم يصف التحقيق بالرداءة .

ويدلنا على صحة ما قلنا أيضاً ما جاء في كتابه إذ يقول : واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً والواو إذا كان ما قبلها مضموماً وليس ذا بقياس متطلب نحو ما ذكرنا وإنما يحفظ عن العرب ، (٤).

(١) انظر مباحث في علوم القرآن ١٢٩ وكلام عثمان رضي الله عنه موجود في البخاري في حديث روى عن أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر الصحاح للجوهري ٧٥/١

(٣) الكتاب ١٢٦/٢ ط بولاق

(٤) السابق ١٦٩/٢ ط بولاق .

فقد قال : ليس ذا بقياس متلئب نحو ما ذكرنا وإنما يحفظ عن العرب وقد حكى أن التحقيق حفظ عن العرب أيضاً فالمسألة سماعية ومسألة السكنة أو القلة لا تمس الفصاحة بشيء في كل حال .

فليس كل قليل غير فصيح وإذا جاءت كلمة ردىء في كلامه فإنما يعنى بها مرادف القلة بدليل قياسه على منساة (١) .

ثانياً : ألف الدكتور أحمد مكي الأنصارى كتاباً تحت عنوان سيبويه والقراءات ومضمونه أن سيبويه يمارض القراءات في كثير من المواطن في كتابه تصريحاً أو تلميحاً .

وقد ساق أمثلة تؤيد رأيه وكلمها تدخل تحت ما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه .

ومن ذلك حديثه عن قراءة نصب أظهر في قوله تعالى : هؤلاء بناتي هن أظهر لكم ، إذ يقول : ثم جاء سيبويه وضعف هذه القراءة ونسبها إلى اللحن حينما لم تتفق مع القواعد النحوية التي وضعوها يقول سيبويه في الكتاب : وأما أهل المدينة فينزلون هو ههنا بمنزلة بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال احتجني ابن مروان في هذه في اللحن ، (٢) .

(١) الهمز في نبي والنبوة والأنبياء والغيبين قراءة نافع في كل القرآن ماعدا موضعين في سورة الأحزاب هما قوله تعالى : « إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي » وقوله تعالى : « لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم » وإنما ترك الهمز في هاتين الآيتين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد وانظر في ذلك السبعة في القراءات ١٥٧ / ١٥٨ وانظر الكشف

عن وجوه القراءات السبع ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ والنشر ١ / ٢١٥

(٢) الكتاب ٣٩٧ / ١ ط بولاق

وما ساقه الأنصارى لا يشير من قريب ولا من بعيد إلى أن سيبويه يلحن قراءة سبعية ولو قرأ ما كتبه السيرافى بتدبر فى هذا الموضع لما كتب ما ذكرناه إذ يقول السيرافى معلقاً على قول سيبويه : « وأما أهل المدينة فينزلون هو ههنا منزلتها فى المعرفة ونحوه » « هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسمو لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال هو فى النكرة منزلتها فى المعرفة والذي حكى عنهم (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم) أى بالنصب وهؤلاء بناتى جميعاً معرفتان وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة فى باب الفصل والذي أنكر سيبويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خير منك فصلاً وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة والذي يصحح به كلام سيبويه أن يقال هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد (١) اه باختصار .

فسيبويه لم يلحن قراءة النصب لأطهر فى الآية المذكورة لأنه لم يشر إليها فى نصه وإنما أفكر أن يجعل ما أظن أحداً هو خير منك فصلاً إذ يقول هذا باب لا تكون هو وأخواتها فصلاً ثم يقول : وذلك قولك ما أظن أحداً هو خير منك .

والأنصارى اعتمد فى نسبة اللحن إلى سيبويه على ما قرأه فى كتاب المحتسب لابن جنى والبحر المحيط لأبى حيان ثم يقول : وإذا كان الأمر كذلك من الشبوت والوضوح فلماذا لا نحمل أمثال هذه الآية على محمل أن سيبويه قد تعرض لها صراحة فى الكتاب ثم يقول : وامكنها سقطت من النسخة التى بين أيدينا فى حين أنها ثبتت فى نسخ أخرى مثل التى نقل منها ابن جنى وأبو حيان ، (٢) .

وإذا نظرنا إلى نص سيبويه السابق كما ذكرنا فإننا لا نجده يلحن

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٢٩٧/١

(٢) سيبويه والقراءات ٤٩ ، ٥٠

أحداً وإنما يحكى ما زعمه يونس وتأقل الكافر ليس بكافر وقد يقال لما إذا لم ينكر على يونس ما زعمه ؟ ولكننا نقول : لعله اكتفى بما توجهه كلبه وزعم ، ثم إن كل هذا فيه غموض فلم تذكر الآية ولا ما نسب إلى ابن مروان فيه اللحن لأن النص داحتى ابن مروان فى هذه .

ومن العجب أن نحمل كلام ابن جنى (١) وأبى حيان (٢) على أن هناك نسخاً أخرى فيها اللحن ولا نحمله على أنه من سوء فهم كتاب سيبويه فأبو حيان يقول : وقال سيبويه لحن وليس هذا فى نص سيبويه كما ذكرنا وكذلك ابن جنى من قبله ينسب إلى سيبويه مثل ما نسب إليه أبو حيان ولكن دون دليل نراه فى كتابه ويظهر أن هذا الفصل أصابه خلط من من النسخ فسقطت عبارات توضح مراد ما حكى سيبويه عنهم ، لأن سيبويه يقول (وأما أهل المدينة) وقراء النص لا تظهر فى الآية السابقة ليسوا جميعاً مدنيين فعمسى بن عمر تقضى ومحمد بن مروان كوفى وسعيد بن جبير أزد قریش .

— ومن ذلك أيضاً ما يلى :

قال سيبويه فى الكتاب فى باب الإشباع فى الجر والرفع وغير الإشباع ، فأما الذين يشبعون فيمططون .

ثم قال : وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا وذلك قولك :

(١) المحتسب ٣٢٥/١

(٢) البحر المحيط ٥/٢٤٦ ، ٢٤٧ يقول : وزيد بن على وعمسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدى أظهر بالنصب وقال سيبويه هو لحن وقال أبو عمرو بن العلاء داحتى فيه ابن مروان فى لحنه يعنى تربع وزويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم .

يضربا ومن مأمئك يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو (إلى بارئكم) ويدالك على أنها متحركة قولهم من مأمئك فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ولا يكون هذا في النصب؛ لأن الفتح أخف عليهم .

ثم يقول : وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شهبوا ذلك بكسرة نخذ حيث حذفوا فقالوا : نخذ وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا : عضد لأن الرفع ضمة والجر كسرة قال الشاعر :

رجت وفي رجلك ما فيهما
وقد بداهنك من المئزر ، (١)

وقد علق الأنصاري على ذلك بقوله (٢) : جاء سيبيويه فأنكر الإسكان واختار الاختلاس مع أن الإسكان وارد في القرآن وثابت في لغة أفصح القبائل العربية حاشا قریشاً فهو لغة تميم وأسد كما أنه لغة بعض نجد وبه جاءت قراءة سبعة (٣) .

وما قاله الأنصاري جاء نتيجة فهم كلام سيبيويه على غير وجهه

(١) السكتاب ١٩٧/٢ ط بولاق. والبيت للأقيشر الأسدي وانظر المختضب ١١٠/ وابن الشجري ٣٨/٢ وابن يعيش ٤٨/١ والهمع ٥٤/١ والخصائص ٩٥/٣
(٢) سيبيويه والقراءات ٧٦

(٣) انظر النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢ والسبعة في القراءات ١٥٥ — ١٥٦ ، ١٥٧ وفي الأخير يقول ابن مجاهد واختلفوا في كسر الهمزة واختلاس حركتها وأتباعها في قوله إلى بارئكم فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحزة والصكساني يكسرون الهمزة من غير اختلاس ولا تخفيف واختلف عن أبي عمرو ، وانظر الإتحاف ١٣٦ .

الصحيح فسيبويه لم ينسكرك الإسكان بل أجازته وأنشد له شعراً كما رأينا
وحمله على شذو عضد وجملة ما في الأمر أنه يشير إلى أنه قليل ولكن
لا يشير إلى أنه غير فصيح فقد جاء عليه كما حكى سيبويه رواية بيت امرئ
القيس :

فاليوم أشرب غير مستحجب
لئلا من الله ولا واغل

بتسكين أشرب (١) .

وقد فهم الأنصارى أيضاً مسألة همز نبي على غير وجهها كما فعل الرضى
من قبل .

وكرر المسائل التي ادعى فيها الأنصارى في كتابه سيبويه
والقراءات أن سيبويه يساجم القراءات ويضعفها كلها من باب ما فهم
على غير وجهه من كتاب سيبويه ولذلك فإن أذكرها وإنما أشير
في الحاشية إلى بعض الصفحات التي وردت فيها (٢) تاركاً ذكرها لأن
الرد على جميعها سيدخل تحت الرد العام الذي سأذكره بعد قليل
إن شاء الله .

ثالثاً : ادعى شيخنا الدكتور عزيمة رحمه الله أن سيبويه رد بعض
القراءات وذكر من ذلك المسائل التي ذكرناها في حديثنا عن الرضى
والأنصارى .

(١) ديوانه ١٢٢ والجمع ٥٤/١ والتصريح ٨٨/١ والخصائص ٣١٧/٢
والدرر اللوامع ٣٢/١ والمقرب ٢٣١ والموشح ١٥٠

(٢) ٥٣ إلى ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤

وذكر أيضاً مسألة إدغام الراء في اللام فقال إن سيبويه
قرر منع هذا الإغام حينما قال في كتابه: «والراء لا تدغم في اللام»، (١)
مع أنه قد وردت قراءة سبعة لأبي عمرو (٢) بإدغام الراء في قوله تعالى :
«فيعقر لمن يشاء»، (٣).

وردنا على الشيخ الفاضل في هذه المسألة سياق خلال الرد العام على
الذين ادعوا رد سيبويه لبعض القراءات.

(١) الكتاب ٢/٤١٢

(٢) النشر ٢/٢٣٧ وغيب النفع ٥٨

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

الرد العام

سبق أن ذكرت في مقدمة هذا المبحث أن سيبويه قال في كتابه (القراءة لا تخالف لأنها السنة) وهو بذلك قد قرر القاعدة التي أثبتها في كتابه فإذا أحسن أحد الباحثين أن قراءة ما قد أنكرها سيبويه فإن ذلك يكون لأحد الأسباب التالية أو بعضها أو جميعها .

فقد يكون ذلك لأنه فهم نص سيبويه على غير وجهه وقد يكون ذلك لأنه ظن أن القراءات قد سبعت في عهد سيبويه أو قبله وهذا غير صحيح فهمي لم تسبع إلا في نهاية القرن الثالث الهجري وأول القرن الرابع على يد ابن مجاهد (١) .

وقد يكون ذلك لأن هذا الباحث يظن أن سيبويه أحصى القراءات المتواترة لإحصاء تاما قبل التسبيع وهذا غير ممكن فقد يفوت الباحث الخلق بعض الأمور وقد سبق أن بينا أن بعض الصحابة لم يعرف بعض المتواتر وقد يكون ذلك لظن الباحث أيضا أن سيبويه لم تفته شاردة من أهل اللغة بل عرف كل ما ورد وهذا أيضا غير صحيح فلا يستطيع أحد أن يقول إن سيبويه قد عرف كل لهجات العرب قبيلة قبيلة فهذا أمر صعب المثال فإذا حكى فإنما يحكى وصفا تفصيليا لما سمعه وقد يكون هناك صماع بكثرة لما ذكر أنه قليل .

غاية الأمر أنه لم يحك ذلك الوصف وهو يعلم أنه يصادم قرارة متواترة وإلا لجد في البحث حتى يصل إلى سر ذلك ويعرف أنه فصيح لا محالة .

وأهم ما في هذا الموضوع أن الذين يسجلون ملحوظات على سيبويه بالنسبة للقراءات ينسون أنه كان يهتم بالقرآن والقراءات في كتابه ليؤيد

بذلك ما سمعته عن العرب فهو يعتز بالقراءات أيما اعتزاز وإليك عدة أمثلة :
تؤكد صدق ما أقول :

يقول سيبويه : « ومن يقول من العرب ما جاءت حاجتك كثير كما يقول : من كانت أمك ولم يقولوا : ما جاء حاجتك كقولوا من كان أمك لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين وزعم يونس أنه سمع روبة ما جاءت حاجتك فرفع ومثل قولهم ما جاءت حاجتك إذ صارت تقطع على مؤنث قراءة بعضهم « ثم لم تمكن فقتهم إلا أن قالوا (١) ، و « تلثقطه بعض السيار (٢) (٣) » .

ويقول أيضا « وتقول ما كان أخاك إلا زيد كقولك ما ضرب أخاك إلا زيد ومثل ذلك قوله عز وجل :

« وما كان حجتهم إلا أن قالوا (٤) » (وما كان جواب قومـه إلا أن قالوا ، (٥) ثم يقول : « وإن شئت رفعت الأول كما تقول ما ضرب أخوك إلا زيد وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع (٦) » .

ويقول أيضا « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقراء عربى كثير فمن ذلك قوله عز وجل « ولم يكن له كفوا أحد » (٧) » .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف

(٣) المكتاب ١/ ٢٤ ، ٢٥

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الحائية

(٥) من الآية ٨٢ من سورة الأعراف

(٦) المكتاب ١/ ٢٤

(٧) الآية ٤ من سورة الإخلاص

وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفوا له أحد كأنهم آخرها حيث كانت غير مستقرة (١)

ويقول: هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) تقول ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقا وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس .

ثم يقول ومثل ذلك قوله عز وجل د ما هذا بشر (٢) ، في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف (٣) ثم يقول (٤) : وتقول ما زيد إلا منطلق تستوى فيهما اللغتان ومثله قوله عز وجل د ما أنتم إلا بشر مثلنا ، (٥) .

ويقول وهو يبين أن لات عملت على التشبيه بإيس د شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين تضمير فيها مرفوعا وتنصب الحين ثم يقول: وزعموا أن بعضهم قرأ د ولات حين مناص (٦) وهي قليلة (٧) .

(١) الكتاب ٢٧/١ ، ٢٨ ،

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف

(٣) الكتاب ٢٨/١

(٤) الكتاب ٢٩/١

(٥) من الآية ١٥ من سورة يس

(٦) من الآية ٣ من سورة ص . وقراءة حين بالرفع لعيسى بن عمر

ولات حين بالرفع فيها أبو السمال ولا تحين مناص برفع النون عيسى وأبو السمال وانظر شواذ القراءات ١٢٩

(٧) الكتاب ٢٨/١ ط بولاق

ويقول : « وقال بعضهم كان أنت خير منه كأنه قال إنه أنت خير منه ومثله » كاد توزيع قلوب فريق منهم (١) ، وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم توزيع (٢)

ويقول ومثل : ليبيك يزيد (٣) ، قراءة بعضهم : وكذلك زين الكثير من المشركين قتل أولادهم ، رفع الشركاء (٤) على مثل ما رفع عليه ضارع (٥) ،

ويقول : وقال الله تبارك وتعالى : قل انظروا ماذا في السماوات والأرض (٦) ، فضموا الساكن حيث حر كوه كما ضموا الألف في الابتداء وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوه في الألف غمالت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات يعنى ألفت الوصل وقد كسر قوم فقالوا قل انظر وأجروه على الباب الأول ولم يجعلوها كالألف واسكنهم جعلوها كآخر جسر وأما الذين يضمون فإنهم يضمنون فى كل ساكن يكسر فى

(١) من الآية ١١٧ من سورة التوبة ، وفى الإتحاف ٢٤٦ خفض وحجرة بالياء على التذكير واسم كاد حينئذ ضمير الشأن ثم يقول : وافقهما الأعمش والباقون بالتأنيث فيجتمل التوجيه المذكور ويحتمل أن يكون قلوب اسم كاد وتوزيع خبرا مقدما

(٢) الكتاب ٣٦/١ ط بولاق

(٣) من قول الشاعر :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة وخطب مما تطيح الطوامح

(٤) هى قراءة السبعة ما عدا ابن عامر وانظر الإتحاف ٢١٩

(٥) الكتاب ١٤٦/١ ط بولاق

(٦) من الآية ١٠١ من سورة يونس وكسر لام قل قراءة عاصم

وحجرة ويعقوب وضمها للباقيين وانظر الإتحاف ٢٥٤

غير الآلف المضمومة فن ذلك قوله «وقالت اخرج عليين (١)»، «وعذاب
ار كض (٢) ، برجلك (٣) ومنه د أو انقص منه قليلا (٤) » وهذا كله عربى قد
قرئ به ومن قرأ قل انظروا كسر جميع هذا ، (٥) .

وبعد فالواضح من استشهاد سيبويه بالقراءات المختلفة أنه يعتمد بها
ويجعلها من أدلة إثبات اللغة والواضح أيضا أنه كان على دراية واسعة
بالقراءات بدليل ما سقناه من شواهد مما جاء فى كتابه واست بذلك أدفع
عن سيبويه فهو عالم مؤمن فطن وصف فى كتابه ما وصل إليه عن طريق
الأعراب وعن طريق شيوخه ولم يكن مكتملًا بدور الوصف والتلقى وإنما
كان بقیس ويستنبط ويوجه ويعمل وكان للقراءات فيما روى واستشهد
حظ وافر ومكان كريم .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف وقراءة كسر التاء لآبى عمرو وعاصم
وحزة والباقون بالضم وانظر الإتحاف ٢٦٤

(٢) من الآيتين ٤١ ، ٤٢ من سورة ص وفى الإتحاف ٢٧٢ وقرأ
بكسر تتوين عذاب ار كض أبو عمر وقنبل وابن ذكوان خلفهما وعاصم
وحزة وصلا وأجمعوا على ضم الهمزة فى الابتداء .

(٣) من الآية ٢ من سورة المزمل

(٤) المكتتاب ١/ ٢٧٥ ط بولاق

الفهارس

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقمها في السورة	رقم الصفحة في البحث
« مثلاً ما يعوضة »	٢٦	٤٨
« إلى بارئكم »	٥٤	١٤٨
« قد نرى تقلب وجهك في السماء »	٤٤	١٧
« فيغفر لمن يشاء »	٢٨٤	١٧٠

سورة المائدة

« وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور »	٤٦	٣٩
« فغشى الله أن يأتي بالفتح »	٥٢	٦٩
« ونعلم أن قد صدقتنا »	١١٣	٦٣

سورة الأنعام

« ثم لم تسكن فتنهم إلا أن قالوا »	٢٣	١٧٣
« وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها »	٢٥	٢٩
« أتتأجرون في الله »	٨٠	٢٩
« وسع ربي كل شيء علماً »	٨٠	٢٩
« إلا أمم أمثالكم »	٨٨	٤٤
« وخلق كل شيء »	١٠١	٣٠
« وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً »	١١١	٢٩
« وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم »	١٣٧	١٧٥
« وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر »	١٤٦	٣٠

رقم الصفحة في البحث	رقمها في السورة سورة الاعزافى	نص الآية
١٧٣	٨٢	وما كان جواب قومه إلا أن قالوا ،
٥٧	١٩٤	لإن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ،
٥٩	١٩٤	د د د د د د د د
٤٧	سورة الانفال ٦	كانما يساقون
	سورة التوبة	
٥١	٣	إن الله برىء من المشركين
١٧٥	١٧	كاذب ينخى قلوب فريق منهم
	سورة يونس	
١٧٥	١٠١	قل انظروا ماذا فى السموات والأرض
	سورة هود	
١٦٧	٧٨	هؤلاء بناتى هن أطهركم
٦	٨٨	وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب
	سورة يوسف	
١٧٣	١٠	يلتقطه بعض السيارة
١٧٦	٣١	وقالت اخرج عليهن
٤٥	٣١	ما هذا بشرا
١٧٤	٣١	د د د
٢٢	٨٩	هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه
٣٩	سورة الرعد ٤٣	ومن عنده علم الكتاب
٣٩	سورة إبراهيم ١٠	أفى الله شك

نص الآية	رقمها في السورة	رقم الصفحة
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢	١٠
فبم تبشرون	٥٤	١٤٣
" "	٥٤	١٤٤
" "	٥٤	١٤٤
سورة الإسراء		
عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا	٧٩	٦٩
سورة الكهف		
لكننا هو الله ربى	٣٨	٥٧
قل هل أنبئكم بالآخسرين أعمالا	١٠٣	٩٦
سورة طه		
وهل أتاك حديث موسى	٩	١٩
أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا	٨٩	٦١
سورة الأنبياء		
خلق الإنسان من عجل	٣٧	١٥
قل إنما يوحى إلى إنما إلهكم إله واحد	١٠٨	٤٧
والخامسة أن غضب الله عليها	سورة النور ٩	٩٣
سورة النمل		
وما أتت بهادى العمى عن ضلالتهم	٨١	٤٥
سورة الروم		
ومن آياته أن تقوم السماء والأرض	٢٥	٤٠

نص الآية رقبها في السورة رقم الصفحة

سورة الأحزاب في البحث

١٦٦	٥٠	إن وهبت نفسها للنبي إن أراد
١٦٦	٥٣	لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم
٣٩	٣٧	فأولئك لهم جزاء الضعف
٤٢	١٥	سورة يس ما أنتم إلا بشر مثلنا
١٧٤	١٥	د د د د
٤٢	٣	سورة ص ولات حين مناص
١٧٦	٤٢، ٤١	د د وعذاب أركض
٣٩	٣٩	فصلت د ومن آياته أنك ترى الأرض
٣٩	٣٩	د د د د د د د
٤٠	٣٩	د د د د د د د
وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء		
١٠٣	٥١	سورة الشورى حجاب أو يرسل رسولا
١٧٣	٢٥	سورة الجاثية وما كان حجتهم إلا أن قالوا

سورة الفتح

١٠	٢١	وأخرى لم تقدرُوا عليها قد أحاط الله بها
----	----	---

سورة الناريات

٢٢	٢٤	هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين
لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرُونَ على شيء		
٦١	٢٩	سورة الحديد من فضل الله
٤٦	٢	سورة المجادلة ما هن أمهاتهم
٤٦	٤٧	سورة الحاقة فما منكم من أحد عنه حاجزين

نص الآية	رقمها في السورة	رقم الصفحة
	سورة المزمل	في البحث
وانقص منه قليلا	٢	١٧٦
علم أن سيكون منكم مريض	٢٠	٦١
	سورة الإنسان	
هل أتى على الإنسان حين من الدهر	١	١٩
هل أتاك حديث الغاشية	١	٢٠
هل أتاك حديث الغاشية	سورة الغاشية	١٩
ولم يكن له كفوا أحد	سورة الإخلاص	١٧٣

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

١٦٣ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف

ثالثا : فهرس الأشعار والأرحاز

قافية الحمزة

الصفحة

البيت

أبيت أمني النفس أن سوف نلتقى
وهل هو مقدور لنفسى لقاءها ٦٥

قافية الباء

لقد خشيت أن أرى جدبا في عامنا ذا بعد ما أخصبا ١١٤

١١٥ د د د د د د د د

إن الدبا فوق المتون دبا وهبت الريح تمور هبا ١١٥

تترك ما أبقى الدبا سبسا كأنه السيل إذ سلخبا ١١٥

١١٦ د د د د د د د د

أو الحريق فوق القصبا والتين والخلفاء فالتبا ١١٥

فمن بك لم ينتجب أبوه وأمه

فإن لنا الأم العجيبة والاب ٥١

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم

١٤٩ أو نهر تبرى فما تعرفكم العرب

فبيننا يشرى رحله قال قائل

١٥٨ لمن جمل رخو الملاط نجيب

فكان لها ودى وريقة ميعتى

٦٥ وليدا إلى أن رأى اليوم أشيب

البيت

الصفحة

- فكان لها ودى وريقة ميعتى
 وليدا إلى أن رأى اليوم أشيب ٦٨
 فلما رأوا أن أحكمتهم ولم يكن
 يحل لهم إكراهها وغلابها ٦٦
 دعانى إليها القلب إلى لأمره
 سميع فما أدري أرشد طلابها ٦٦
 وأم أو عال كها أو أقربا ٢٤
 ٢٦

لأن الغوى إذا نها لم يعتب ١٥٦

قافية التاء

- ربما أوفيت فى علم ترفعن توبى شمالات ١١
 شهدت بأن قد خط ما هو كائن
 وأفك تمحو ما تشاء وثبت ٦٣

قافية الحاء

- لنى زعيم يا نوب قة إن أمنت من الرزاح ٦٥
 ونجوت من عرض المنو ن من الغدو إلى الرواح ٦٥
 أن تهبطين بلاد قوم م يرتعون من الطلاح ٦٥
 يا يؤس لله رب التى
 وضعت أراها ط فاستراحوا ٨٧

قافية الدال

الصفحة

البيت

- إذا جن جنح الليل فلتأت وتكن
خطاك خفافا إن حراسنا أسدا ٥٩
- تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا
وابنا نزار فأتهم بيضة البلد ١٥٢
- قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حما متنا أو نصفه فقد ٤٧
- ولكن مولاي امرؤ هو خانقي
على الشكر والتسأل وأنا مفتدى ١٠٣
- وأنا النذير بحرة مسودة يصل الأعم إليكم أقوادها ٤٣
- أبنـــــــــاؤها متسكنفون أيامهم
حنقو الصدور وما هم أولادها ٤٣
- قد أترك القرن مصفر أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد ١٦
- » » » » » » » ١٧
- » » » » » » » ١٨
- فإن تمس مهجور الفناء فر بما أقام به بعد الوفود وفود ١٢

قافية الراء

- رحت وفي رجليك ما فيها وقد بدا هنك من المائر ١٤٩
- » » » » » » » ١٥١
- » » » » » » » ١٦٩

البیت

الصفحة

- لا يبعدن قومی الذین هم سم العداة وآفة الجزر ٩٦
 النازلون بكل معترك والطیبون معاقد الأزر ٩٦
 وآية لؤم التیم أن لو عددتهم
 أصابع تيمى نقصن عن العشر ٦٧
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
 إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ٤٢
 وتحت العوالى والقنا مستظلة
 ظباء إعارتها العی — ون الجآذر ٤٤
 فلما تبين غب أمرى وأمره
 وولت بأعجاز الأمور صدور ١٥١
 وما كنت زوارا ولکن ذا الهوى
 إذا لم یزر لابد أن سیزور ٦٦
 یا تيم تيم — دى لا أبا لکم
 لا یلقینکم فی سوءة عمر ٨٦
 فقلت لها عیى جعار وجررى
 بلحم امرىء لم یشهد الیوم ناصره ٨٠
 تمغیک نفس أن سیدنو ولودنت
 دنت وهى لا بالوصل یدنو سرورها ٦٤
 تمغیک نفس أن سیدنو ولودنت
 دنت وهى لا بالوصل یدنو سرورها ٦٧

قافية السين

الصفحة

البيت

يا صاح يا ذا الضامر العنفس
والرحل ذى الأنساع والجلس ٨٣

قافية العين

فوردن والعيوق معقد رابى الـ
ضرباء خلف النجم لا يمتلع ٣٣

قافية الفاء

والمسك فى عنبره المدووف ١٣٦

قافية القاف

ولا تدفنى فى القلاة فإنى
أخاف إذا ماتت ألا أذوقها ٦٢

قافية السكاف

يا أيها المائح دلوى دونكا
يا خاتم النبء لئنك مرسل ٩٢

بالحق كل هدى السبيل هداكا ١٦٥

ولا تدفنى فى القلاة فإنى

أخاف إذا ماتت ألا أذوقها ٦٢

تقول ابنتى قد أنى أناكا
يا أبتا عسكا أو عساكا ٦٨

هل تعرف الدار على تبراكا
ذار لسعدى لذه من هواكا ٥٦

قافية اللام

مائتتا خرقاء واهيتا السكى
سقى بهما ساق فلم تنبللا ٩٥

بأضيق من عينيك للدمع كلما

توهمت ربعا أو تذكرت منزلا ٩٥
 إيمان المرء ميتا بانقضاء حيلته

ولكن بأن يقضى عليه فيخزلا ٥٧
فلا ترى بعلا ولا حلا لا

که ولا کہن اِلا حاضلا ۲۴
فلا تری بعلا ولا حاللا

کہ ولا کہن إلا خاطلا ۲۶
 رأیت امرأکنت لم أبله أنا فی فقلت اتخذنی خلیلا ۱۲۷
 وإذا الحرب شمرت لم تسکن کی

حين تدعو الحكمة فيها نزال ٢٥
فلكونوا أنتم وبني أبيكم

مكان السكيتين من الطحال ٧٦
ببازل وجناب أو عيرل كأن مهواها على السكلكل ٧١٤

114 , , , , , , , ,

وقبيل من لسكن شاهد

رہط ابن مرجوم ورہط ابن المعل ۱۵۶

يازيد زيد البعثات الذبل تطاول الليل عليك فانزل ٨٦
يا زید زید البعثات الذبل

تطاول الليل عليك فانزل ٨٧

عليه السلام
عليه السلام

٦٥ قبل أن يسألوا بأعظم سؤال مستحق غير

إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٌ ١٤٩
أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ

إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٌ ۖ ۱۷۰

- رأيتك أحييت الندى بعد موته
٦٥ فعاش الندى من بعد أن هو حامل
رأيتك أحييت الندى بعد موته
٦٨ فعاش الندى من بعد أن هو حامل
بعيشك يا سلمى لأوقن أننى
١٤٢ لما شئت مستحل ولو أنه القتل
لأن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
١٢٠ أو تنزلون فإننا معشر نزل
وإننا أناس لأنرى القتل سبة
١٢٩ إذا ما رآته عامر وسلول
في فتية من سيوف الهند قد علموا
٦٠ أن هالك كل من يحفى وينتعل
في فتية من سيوف الهند قد علموا
٦٧ أن هالك كل من يحفى وينتعل
أخى ثقة لا يتلف الخمر ماله
١٨ ولسكنه قد يهلك المال نائله
وهيج الحى من دار فضل لهم
٩٠ يوم كثير تناديه وجهله
بيناه في دار صدق قد أقام بها
١٥٨ حينما يعلمنا وما نعلمه
بيناه في دار صدق قد أقام بها
١٥٩ حينما يعلمنا وما نعلمه

قافية الميم

- ١١٧ ضخما يجب الخلق الاضخما
 ١١٨ ضخما يجب الخلق الاضخما
 وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم ٤
 وإنا لما نضرب الككبش ضربة
 على رأسه تلقى اللسان من الفم ٩
 وإنا لما نضرب الككبش ضربة
 على رأسه تلقى اللسان من الفم ١٣
 وإنا لما نضرب الككبش ضربة
 على رأسه تلقى اللسان من الفم ١٤
 وإنا لما نضرب الككبش ضربة
 على رأسه تلقى اللسان من الفم ١٥
 سائل فوارس يربوع بشدتنا
 ٢٠ أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكرم
 إذا اعوججن قلت صاحب قوم
 بالدو أمثال السفين العوم ١٤٩
 فتعلمى أن قد كلفت بكم
 ثم افعلى ماشئت عن علم ٦٣
 ياذا المخوفنا بمقتل شيخه
 حجر تمنى صاحب الأحلام ٨٣
 وقد أقود أمام الخيل سلمية
 يهدى لها نسب فى الحى معلوم ١٦
 وكأنها تفاحة مطيوبة
 يوم رذاذ عليه الدجن مغيسوم ١٣٨

- وكانها تفسحة مطبوبة
- ١٣٨ يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم
- وإن بنى حرب كما قد علمتم
- ٣٣ مناط الثريا قد تعلت نجومها
- وإن بنى حرب كما قد علمتم
- ٣٤ مناط الثريا قد تعلت نجومها
- لحقت حلاق بهم على أكسائهم
- ٨٠ ضرب الرقاب ولا بهم المغنم
- إذ سيم الخسف آلى بقسم بالله لا يأخذ إلا ما احتكم

قافية النون

- ٢٧ شكوتهم إليها مجانينكم ونشكو إليكم مجانينا
- ٢٧ فلولاً المعافاة كناكمهم ولولا البلاء لكانوا اكنا
- ١٣٠ إن المنايا يطلعن على الناس الآمنينا
- ١٣٠ د د د د د د
- ٤٣ روبة والعجاج أورثاني نجران ما مثلها نجران
- ٢٧ لا قلبنى فإني كك فيها إنيما في الملام مشتركان
- من يفعل الحسنات الله يشكرها
- ٤٤ والشر بالشر عند الله مثلاف
- ١٤٣ تراه كالغمام يعل مسكا يسوء القاليات إذا قلبنى
- ١٤٦ د د د د د د
- فإن نحن أنزينا عليك بصالح
- فأنت كما نثنى وفوق الذي تثنى ٥

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزونى ١٣٤
إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين ٥٧

٥٨ د د د د

٥٩ د د د د

قد كان قومك يحسبونك سيداً

وإخال أنك سيدفعون ١٣٨

قافية الألف

رب ضيف طارق الحى سرى

صادف زادا وحديثا ما اشتهى ١٥٥

إن الحديث جانب من القرى

أنى كل عام ماتم تبعثونه

على حجر ثويتموه وما رضا ١٥٥

قافية الياء

بدالى أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا ١٠٣

رابعاً : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٦ : ٣	المقدمة
	القسم الأول
١١٢ : ٧	المسائل النحوية
	مباحث المسائل النحوية
١٢ : ٩	الأول : معنى « ب »
١٥ : ١٣	الثاني : « من » الجارة إذا كفت بما
١٨ : ١٦	الثالث : « قد » بمنزلة « ربما » في التكثير
٢٣ : ٢٠	الرابع : « هل » بمعنى « قد »
٢٧ : ٢٤	الخامس : حكم جر « السكاف » للضمير
٣٠ : ٢٨	السادس : وقوع « كل » المضافة إلى نكرة مفعولاً به
٣٢ : ٣١	السابع : « الخلف » و « التحت » و « الأمام »
٣٧ : ٣٣	الثامن : ما شبه من الأماكن المختصة بالمسكان غير المختص
٤١ : ٣٨	التاسع : رافع الأدم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور
٤٦ : ٤٢	العاشر : مسألة في « ما » العاملة عمل ليس
٥٠ : ٤٧	الحادي عشر : مسألة في « ليت »
	الثاني عشر : عطف الاسم المرفوع بعد إن واسمها قبل
٥٤ : ٥١	استكمال الخبر
٥٩ : ٥٥	الثالث عشر : إعمال « إن » عمل للنس
٦٨ : ٦٠	الرابع عشر : عمل « أن » المخففة
٧٢ : ٦٩	الخامس عشر : مسألة في « عسى »
٧٤ : ٧٣	السادس عشر : أقانما وقد قعد الناس ونحوها

السابع عشر : مسألة في ناصب المستثنى بعد «إلا» والمفعول

٧٨ : ٧٥

معها بعد «واو» المعية

٨١ : ٧٩

الثامن عشر : إنداء الوصف الذي على «فعال» في سبب الأنثى

٨٥ : ٨٢

التاسع عشر : حكم المقترن بال بعد «هذا» و «أيها»

٨٨ : ٨٦

العشرون : تكرار الاسم عند الإضافة في النداء

٩١ : ٨٩

الحادي والعشرون : موضع أسماء الأفعال

٩٣ : ٩٢

الثاني والعشرون : إضمار اسم الفعل متقدما للدلالة

٩٥ : ٩٤

متأخر عليه

٩٧ : ٩٦

الثالث والعشرون : حكم التعجب من «أفعل»

الرابع والعشرون : نصب ما بعد اسم التفضيل المثنى والمجموع

الخامس والعشرون : موضع يعود الضمير فيه على متأخر

٩٩ : ٩٨

لفظا ورتبة

١٠١ : ٠٠٠

السادس والعشرون : حذف المؤكد وبقاء التوكيد

١٠٤ : ١٠٢

السابع والعشرون : مسألة في العطف على التوهم

١٠٧ : ١٠٥

الثامن والعشرون : جزم المضارع في جواب الطالب

١١٢ : ١٠٨

التاسع والعشرون : الألف والواو والياء في التنفية والجمع

القسم الثاني

١٦١ : ١١٣

المسائل الصرفية

مباحث المسائل الصرفية

١١٨ : ١١٤

الأول : تضعيف الحرف الأخير من الكلمة

١٢١ : ١١٩

الثاني : الهمزة المتصدرة

١٢٤ : ١٢٢

الثالث : النون في الوصف الذي على فعلا

١٢٦ : ١٢٥

الرابع : مسألة في الأوزان «فعلل»

(م - ١٣)

الموضوع	الصفحة
الخامس : اشتقاق لفظ الجلالة	١٢٧ : ١٣٤
السادس : تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاثى	١٣٥ : ١٣٨
السابع : توكيد المضارع المستوفى للشروط بالنون	١٣٩ : ١٤٢
الثامن : حكم اجتماع النونين	١٤٣ : ١٤٥
التاسع : الاختلاس والإسكان	١٤٨ : ١٥٢
العاشر : الوقف على المقصور المنصوب	١٥٤ : ١٥٦
الحادى عشر : حذف ياء الضمير «هى»	١٥٧ : ١٥٨
الثانى عشر : همز كلمة «نبي»	١٦٠ : ١٦٢

القسم الثالث

موقف سيديويه من القراءات	١٦٣ : ١٧٦
--------------------------	-----------

خامساً : فهرس المراجع

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطى الشهير بالبناء
مطبعة عبد الحميد أحمد حنفى بمصر ١٣٥٩ هـ

الإتقان في علوم القرآن للسيوطى — مطبعة مطهفى البابى الحلبي —
الطبعة الرابعة ١٢٩٨ هـ

إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى — مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩٣٧ م

أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى تحقيق د/ طه الزين ود/
محمد عبد المنعم خفصا جى ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م

أدب الكتّاب لابن قتيبة تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة
السعادة ١٣٨٢ .

أسرار العربية لابن الأنبارى

الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة
الكتابات الأزهرية ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥

إصلاح المنطق لابن السكيت دار المعارف الطبعة الثانية ١٣٧٥

الأصمعيّات (اختيار الأصمعى) تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد
السلام هارون دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ

الأصول لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلى — النجف . الأشراف
١٩٧٣ م

إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه دار الكتب المصرية
١٩٤١ م

إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق إبراهيم الأبيارى

الأغانى لأبى الفرج الأصبهاني تحقيق عبد الكريم الغرباوى ومحمود
محمد غنيم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٠٣ هـ
الاقتراح للسيوطى تحقيق د / أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة الطبعة
الأولى ١٣٩٦ هـ

الاقتضاب شرح أدب الكتاب للبطليومى بيروت ١٩٠١ م
أمالى الزجاجى تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون مطبعة المدنى
١٣٨٢ هـ

مالى السهيلي فى النحو واللغة والحديث والفقہ تحقيق د / محمد البغا
مطبعة السعاد الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ

الأمالى الشجرية لابن الشجرى حيدر آباد ١٣٤٩ هـ

الأمالى لأبى على القالى مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن
لأبى البقاء العكبرى نشر دار الباز بمكة المكرمة .

الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى تحقيق الشيخ
محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ

أوضح المسالك لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد
الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى تحقيق د / حسن شاذلى فرهود
مطبعة دار التأليف الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ

الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق مازن المبارك دار النفائس
بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ

البحر المحيط لأبى حيان دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ

بدائع الفوائد لابن القيم توزيع دار الفكر القاهرة .

البرهان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار
إحياء الكتب العربية الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ

بصائر وذى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز بادی تحقيق
الشيخ محمد علي النجار ط ١٩٦٩ هـ

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي .

البيان في غريب أعراب القرآن لأبي البركات الأنباري تحقيق د / طه
عبد الحميد — الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٤ م

تاج اللغة وضحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ

تسهيل الفوائد وتمكمل المقاصد تحقيق د / محمد كامل بركات دار
الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٧٨ هـ

توضيح المقاصد والممالك بشرح ألفية ابن مالك — الحسن بن قاسم
المردی تحقيق ا . د / عبد الرحمن علي سليمان مكتبة السكليات الأزهرية
١٩٧٦ م .

الجامع الصحيح للإمام البخاري تحقيق محمود النواوي وزميلييه مطبعة
الفيجالة الجديد ١٣٧٦ هـ

الجامع الصحيح للإمام مسلم طبع المطبعة المصرية

الجنى الدانى في حروف المعاني — الحسن بن قاسم المرادى تحقيق طه
محسن ١٣٩٦ هـ

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلى تحقيق د/ حامد أحمد نيل
حاشية الصبان على شرح الأشموني ط دار إحياء الكتب العربية
بالقاهرة

حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق سعيد
الأفغانى مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ

خزانة الأدب للبغدادى .

الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار مطبعة دار الكتب ١٣٩٩ هـ .
دراسات لأسلوب القرآن الكريم د / محمد عبد الخالق عضيمة طبعة
السعادة .

درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم دار المعارف ١٩٧٥ م

الدرر الموامع للشنقيطى مطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨ هـ
ديوان الأعشى دار صادر بيروت

ديوان جرير دار صادر للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ

ديوان زهير دار صادر بيروت

ديوان رؤبة بن العجاج منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت جمع
وليم بن الورد البردى

ديوان العجاج بعناية وليم بن الورد ليسك ١٩٠٣ م

ديوان الفرزدق مطبعة الصاوى ١٣٥٤ هـ

ديوان المتنبي دار صادر بيروت ١٩٥٦

ديوان النابغة الذبياني تحقيق وشرح كرم البستاني دار صادر بيروت
رصف المبانى فى حروف المعانى لأحمد بن عبد النور المالتى تحقيق

أحمد محمد الخراط مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥ هـ

الروض الألف للسهيل مطبعة الجمالية ١٣٢٢ هـ

مر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وزملائه مطبعة

مصطفى الببال الحلبي الأولى ١٣٧٤ هـ

سبويه والقراءات تأليف د / أحمد مكي الأنصارى

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ط دار إحياء

الكتب العربية بالقاهرة .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط دار إحياء
الكتب العربية بالقاهرة

شرح ديوان الحماسة للنبريزى تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد
١٣٥٨ هـ .

شرح الشافية للرضى تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه
بيروت دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ

شرح الكافية للرضى الآستانة ١٢٧٥ هـ

شرح الكافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى نشر مركز
البحث العلمى بمكة المكرمة

شرح عيون كتاب سيبويه تحقيق د / عبد ربه عبد اللطيف

شرح المفصل لابن يعش مطبعة المنيرية بالقاهرة

شرح شواهد الشافية للبغدادى تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد وزميليه
بيروت دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ .

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي لجنة البيان العربى ١٩٥٧ م .

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر محمود شكرى الألوسى بغداد

العقد الفريد لابن عبد ربه مطبعة لجنة التأليف ١٣٧٠ هـ

غيث النفع فى القراءات السبع للشيخ على الصفاقسى

فهارس سيبويه تأليف الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة .

القراءات العشر للخصرى تأليف الشيخ محمود الخصرى

الكامل فى اللغة والأدب المبرد تحقيق محمد أبو الفضل مطبعة نهضة مصر .

كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوق ضيف ط
دار المعارف بمصر .

الكشاف للزخشرى الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
محاسن ثعالب تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون دار المعارف الطبعة الرابعة
المختص لابن جنى تحقيق على النجدي فاصف وزميليه نشر المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٧٦ هـ

معاني الحروف للرماني تحقيق د / عبد الفتاح شلبي
معاني القرآن للفرأء تحقيق محمد علي الفجار وزميليه ١٩٨٣

المرئجل لابن الخشاب تحقيق على حيدر دمشق ١٣٠٢ هـ
المجتمع لابن عصفور تحقيق د / نحر الدين قباوة دار الآفاق بيروت
معنى اللبيب لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة
على صبيح وأولاده بمصر

المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د / كاظم بحر
المرجان ١٩٨٢

المقتضب للبرد تحقيق د / محمد عبد الخالق هضيمة نشر المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية

المنصف لابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة الحلبي
١٣٧٩ هـ

النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق الضباع الناشر المكتبة
التجارية

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق د / محمد عبد القادر
أحمد ط أولى ١٤٠١ هـ

جمع الطوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٧ هـ

رقم الإيداع بدار المكتب

٢٣٢٨ / ١٩٨٦ م

54206

١٥٣٤١

كتب المؤلف :

- ١ - الميل إلى التخفيف في الظواهر الفرعية في القواعد اللغوية .
- ٢ - دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية .
- ٣ - اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء دراسة نحوية وإصرفية ولغوية .
- ٤ - ابن تيمية والقراءات .
- ٥ - النون وأحوالها في لغة العرب .
- ٦ - العامل اللغوي بين سيبويه والفراء .

تحت الطبع :

- ١ - المسائل اللغوية في فتاوى ابن تيمية .
- ٢ - الجوهر خطيب المنبر الصرفي .